Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــة وهران

السانيا

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية(النظم السياسية المقارنة)

التحولات السياسية في الكويت والبحرين
-دراســـة مقارنـــة -

إعداد الطالبة :
فتيحة ناير بن رقية

تحت إشراف :
د/ عمـــار جفـــال

اللجنة المناقشة :

الأستاذ : عمار بن سلطان رئيـــس
الأستاذ : عمار جفـــال مقـــــرر
الأستاذ : سليم قـــلالة مـــنـــاقش
الأستاذ : صالح سعود مـــنـــاقش

السنة الجامعية 2006-2007

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الإهداء

اهدي هذا العمل المتواضع إلى روح والدي الطاهرة و إلى أمي الفاضلة وأخواتي خيرة و جميلة و سعاد،و أخي احمد ، و إلى ابن أختي "**خضير**".

كما اهديه كذلك إلى كل طلبة العلوم السياسية –الدفعة الأولى–دون استثناء، وإلى كل زملائي في دفعة الماجستير: لويزة، فازية ، ابتسام، سهام، يمينة، منال، خالد عبد الله، فؤاد، حمو بوعلام، شفيق و شوقي.

و اهدي على وجه التحديد كل تحياتي وتشكراتي إلى أفراد إدارة العلوم السياسية فضيلة و كريمة و حياة الطيوبات جدا.

و لن أنسى اليـــــــد التي كتبت بتفاني وإخلاص محتوى هذا العمل المتواضع،فشـــكرا جزيـــــــلا ليحيا و **هند المرحـــــة**.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كلمة الشكر

أتقدم بالشكر الجزيل إلى السيد الدكتور **الأستاذ المؤطر عمار جفال** صاحب الفضل في إنجاح هذا العمل المتواضع الذي لم يتوانى عن تقديم النصائح و التوجيهات باستمرار.

كما يشرفني أن اعبر عن مدى امتناني **للدكتور عبد المجيد بن نعمية** و للأستاذ المحترم **بن حمادي عبد القادر** على دعمهما لي كلما سمحت لهما الفرصة بذلك، فـــشـــكـــــــرا.

و لا أنسى كل هؤلاء الأساتذة و الدكاترة و المؤطرين من هنا و هناك–من داخل الوطن و من خارجه–الذين ساهموا في تكويننا في إطار دراساتنا العليا.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

التحولات السياسية في الـ

ـ دراسة مقارنة ـ

مـقـدمـــة

تـمـهـيـد

الفـصـل الأول:آلـيـات التـحـولات السـيـاسية
في الكويت و البحرين

المبحث الأول:الخلفية السياسية لدولتي الكويت و البحرين
المطلب الأول:الظروف العالمية والإقليمية للتحولات السياسية
المطلب الثاني:طبيعة نظام الحكم في كل دولة
المبحث الثاني:مراحل التحولات السياسية في الكويت والبحرين
المطلب الأول:مرحلة ما قبل الاستقلال
المطلب الثاني: مرحلة ما بعد الاستقلال
المبحث الثالث:وسائل التحولات السياسية في الكويت والبحرين
المطلب الأول:المشاركة السياسية
المطلب الثاني:المجتمع المدني

الفـصـل الثـانـي:عـوائـق التـحـولات السـيـاسية
في الكويت و البحرين

المبحث الأول:تأثيرالموروث الاجتماعي في التحولات السياسية في الكويت والبحرين
المطلب الأول:مستويات الوعي الاجتماعي و أشكال الفعل السياسي
المطلب الثاني:اثر التوجه الديني في عملية التحول السياسي
المطلب الثالث:أزمة حقوق الإنسان

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المبحث الثاني:أزمة سلطة النخب الحاكمة و أزمة الش

المطلب الأول:مصادر الشرعية التقليدية

المطلب الثاني:الشرعية الوطنية

المبحث الثالث:غياب آليات لصناعة الشرعية الدستورية في الكويت والبحرين

المطلب الأول:أزمة الوضع الدستوري

المطلب الثاني:أزمة التداول على السلطة

المطلب الثالث:واقع المعارضة السياسية

الفصل الثالث :آفاق التحولات السياسية

في الكويت و البحرين

المبحث الأول:أهداف التحولات السياسية في الكويت والبحرين

المطلب الأول:تصحيح بنى النظم السياسية القائمة

المطلب الثاني:إعادة صياغة مصادر شرعية السلطة

المبحث الثاني:انعكاسات التحولات السياسية

المطلب الأول:اثر التحولات السياسية على الحياة الاقتصادية

المطلب الثاني: اثر التحولات السياسية في التعليم و وسائل الإعلام و الاتصال

المبحث الثالث:تقييم تجربة التحولات السياسية في الكويت والبحرين

المطلب الأول: ايجابيات التحولات السياسية

المطلب الثاني: سلبيات التحولات السياسة

خـــاتـــمـــة

الملاحق

المراجع

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مــقــدمــة:

يعتبر موضوع التحولات السياسية موضوعا مهما يحتاج إلى الكثير من الدراسة و التحليل لأنه لا يزال يطرح إشكاليات كثيرة، يترقب أصحابها إيجاد أجوبة لها من خلال معاينة بعض التجارب و النماذج من الدول التي تبنت التحولات السياسية.

و تبرز أهمية دراسة التحولات السياسية من خلال الاهتمام العلمي من جهة و الاهتمام السياسي و الاستراتيجي من جهة أخرى، فالاهتمام العلمي يهدف إلى إيجاد وسائل و طرق البحث العلمية التي تساهم في دراسة هذا الموضوع ،و تصبح صالحة لإسقاطها على الواقع العربي الذي قد يتمكن من تجاوز أوضاعه الراهنة بواسطة التحولات السياسية الرامية إلى الاعتراف بحقوق الإنسان و بمبدأ المشاركة السياسية وبإمكانية إقامة نظام سياسي شبيه بالديمقراطي يتجسد في النظام الدستوري.

أما الاهتمام السياسي فيبرز من خلال دور النظام السياسي و ما مدى فعاليته في توسيع المجال في المشاركة السياسية أمام الأفراد بتبني مجموعة من الإصلاحات السياسية الكفيلة بتحقيق ذلك.

ولهذه الأسباب تم اختيار هذا الموضوع محل الدراسة،و أصبح اختيارا واقعيا لأنه حديث و يقترب من تجارب دول أخذت به كبديل عن واقع كان سائدا و وضع كان قائما.

و من اجل ذلك كله، تهدف هذه الدراسة الى البحث في أسباب تعثر التحولات السياسية في مرحلة معينة وعن الطرق الكفيلة لتجاوز تلك العوائق بالوقوف عند:

- أسباب تعثر الديمقراطية في دول مجلس التعاون الخليجي.
- العوامل المادية و المعنوية التي يمكن أن تساهم في تحول النظم السياسية الراهنة نحو الديمقراطية بتوفير آليات و وسائل تضمن تحولا آمنا و لو نسبيا.
- الآليات المحددة لنمط الإصلاحات و التعديلات المستقبلية في مستوى الدولة و القوى الاجتماعية و الثقافة السياسية.
- السيناريوهات و التوقعات المستقبلية التي يمكن أن تجعل من عملية التحول السياسي قابلة للتعميم على الدول العربية الأخرى خاصة الأنظمة الملكية الخليجية.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كما تسعى هذه الدراسة إلى فحص الأثر المتبا
الاعتراف بالحريات السياسية، الإقرار بنظام الحريات العامة،احترام أسبقية القانون على العصبيات القبلية و العشائرية و الطائفية،وبين أنماط النظم الاجتماعية القائمة مثل نظام السلطة و بنيتها، نظام الثروة و العلاقات بين الفئات و الطبقات الاجتماعية، نظام الإنتاج، نظام التربية و التعليم و الثقافة عموما، نمط تحالفات الدولة في إطارها الإقليمي و الدولي و الاستراتيجي العالمي.

وقد تشكل هذه المتغيرات عناصر متداخلة في إنجاح عملية التحولات السياسية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية على مختلف الأصعدة محليا وإقليميا وعالميا.

ولان المشكلة البحثية تحدد نمط و أسلوب الدراسة فإن المشكلة البحثية تتجلى في:

1- إشكالية الدراسة:

يعتبر التحول السياسي آلية من آليات التغيير الجدري في النظام السياسي،يمر بظروف معينة تنتج عن تراكمات تاريخية و سياسية و اجتماعية متعددة،ويتأثر بعوامل مختلفة وجب الاحتكاك بها لتحقيق الأهداف السياسية و الطموحات الشعبية.

و لكن هل هذه التحولات السياسية أدت إلى تغيير حقيقي في النظام السياسي أم جاءت لإعادة توزيع النظام القديم في شكل مختلف؟.

1- ما هي الآليات و القنوات التي تؤدي إلى تحقيق عملية التحول السياسي؟.

2- ما هي المعوقات التي تقف عقبة أمام تفعيل عملية التحول السياسي في الكويت و البحرين؟.

3- ما هي افاق التحولات السياسية في الكويت و البحرين؟.

4- ما هو مصير و مستقبل التحولات السياسية في المنطقة الخليجية؟.

و للإجابة على هذه الإشكاليات، تنطلق الدراسة من مجموعة فرضيات عملية تختلف من فصل إلى آخر.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

3- الفرضيات :

- " كلما تحققت التحولات السياسية تحقق الاستقرار السياسي ".
- "كلما تعثرت التحولات السياسية لم يتحقق الاستقرار السياسي".
- "إن الدول الأكثر ميولا إلى تحقيق الاستقرار السياسي، هي الدول الأكثر سعيا إلى تحقيق التحولات السياسية".
- "تزداد درجة الوعي بالتحولات السياسية بتزايد الرغبة و الإرادة عند صانعي القرار".
- "تتناقص درجة الوعي بالتحولات السياسية بتناقص الرغبة و الإرادة عند صانعي القرار".
- "كلما زاد مستوى الوعي السياسي لدى الأفراد، حدثت تحولات سياسية".
- " كلما تحققت تحولات سياسية في رقعة جغرافية معينة، تحققت في رقعة مجاورة".
- "إن التحول السياسي يؤدي إلى تنمية شاملة".

4- تحديد المجال الزماني و المكاني و الموضوعي:

المجال المكاني لموضوع التحولات السياسية محل الدراسة يتحدد في رقعة جغرافية تتمثل في المنطقة الخليجية و على وجه التحديد في الكويت و البحرين،هاتان الدولتان تتميزان بالتقارب الجغرافي و الثقافي و الديني و حتى السياسي من حيث تبنيهما معا لسلسلة من الإصلاحات السياسية رغم جوانب الاختلاف و التشابه.

فكل من الكويت و البحرين هما دولتان نفطيتان،يقوم اقتصادهما المتطور على القوة النفطية و الفوائض المالية،و رغم ذلك فالدولتان تتميزان بطبيعة صحراوية شحيحة من حيث المنتوجات الزراعية و الثروات الطبيعية.

ولهذا ،فالمجال المكاني للدولتين قد يتعدى الطبيعة الصحراوية و المناخية و النفطية لهما، بل قد يصل بهما إلى الموقع المحلي و الإقليمي و الدولي من خلال تبنيهما للتحولات السياسية،فتتحقق بذلك مقولة: أن الكويت و البحرين ورغم صغر مساحتهما وظروفهما الطبيعية وإمكانياتهما المحدودة، إلا أنهما قد تشكلان نموذجا نوعيا يقتدى به في التحول نحو الديمقراطية.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أما من حيث **المجال الموضوعي**، فتهدف المقارنة و الأبحاث المتعلقة بالمنطقة الخليجية الى جانب تلك الدراسات السابقة التي ركزت في تحاليلها على ربط الكويت و البحرين بمتغيرين اساسين: القبيلة و النفط.

وتجدر الإشارة إلى وجود اختلاف في المداخل النظرية التي حاولت معالجة عملية التحول السياسي،التي استغلتها هذه الدراسة للارتقاء بنموذج نظري بناء يصلح لان يطبق على مختلف الدول الخليجية الأخرى،ولكن وفق تصورات مختلفة وإجراءات نابعة من واقع البيئة المحلية لكل دولة على حدى.

أما من حيث **المجال الزماني** للدراسة فتتزامن التحولات السياسية في الدولتين مع تلك الأحداث السياسية التي أدت إلى خلخلة وزعزعة النظام التقليدي في الدولتين و التي تعود الى الي الستينيات.

كما تتوقف هذه الدراسة عند أهم المحطات التاريخية التي تجسد حركية التحولات السياسية واستمرارها من خلال الدساتير و مجالس الأمة و البرلمان ومراحل تعطيل البرلمان إلى غاية إقرار ميثاق العمل الوطني في البحرين واستقراء نتائجه وانعكاساته على واقع التغيير و التحول السياسي خلال فترة الألفية الثالثة وما ترتب عنها من توقعات تتنبأ بمصير تلك التحولات السياسية الحاصلة سواء على المجال الداخلي أو المجال الخارجي.

أما بالنسبة للكويت ، هذه الدولة التي عرفت التحولات السياسية فيها نشاطا كبيرا منذ استقلالها بإقرارها للدستور و مؤسساته، مرورا بتلك الإصلاحات السياسية التي عرفتها الدولة بعد حربها ضد العراق في إطار تحوّلها إلى مملكة دستورية تعترف بحقوق الإنسان،وتسعى إلى توسيع مبدأ المشاركة السياسية بفتح المجال أمام المرأة الكويتية لممارسة العمل السياسي، ووصولا إلى مرحلة الانفتاح على العالم في المجال السياسي و الاقتصادي.

ولن يتحقق هذا التحديد الزماني لمجال الدراسة في الكويت و البحرين دون الوقوف عند الخلفيات التاريخية لكل دولة باعتبارها عوامل مباشرة و مؤدية إلى تحولات سياسية مختلفة.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الأهداف العلمية و العملية:

إن أهمية التحليل تنبع من ضرورة وضع حدود الظاهرة المراد تفسيرها، وضبط العوامل و الظروف المحيطة بها،فهذه الظاهرة تتميز بمجموعة خصائص،و تتجلى في مظاهر مختلفة قد تسوق إلى بناء نموذج نظري جديد، يضع هذه الظاهرة في إطار محدد و منهجي.

و للإشارة يعتمد هذا النموذج على إجراءات منهجية و نظرية تنطلق من فرضيات علمية وبناءات فكرية نقدية، تساهم في تحليل هذه الظاهرة بطريقة تقترب من واقعها ،و تؤدي إلى تطبيقها –بصفة خاصة–في دولتين ملكيتين تقليديتين، يقوم النظام فيهما على النظام القبلي و العصبيات العشائرية و الطائفية كالكويت و البحرين.

و بناء على ما سبق ذكره، تسعى هذه الدراسة إلى اقتراح آلية من آليات المقارنة خاصة بهتين الدوليتين لتصبح قابلة لدراسة دول المنطقة الخليجية.

أدوات جمع البيانات:

إن مثل هذه الدراسات تحتاج وتتطلب جمع الكثير من المعلومات و البيانات المتاحة باعتماد أدوات التحليل العلمي المتلائمة مع موضوع هذه الدراسة و المعتمدة في البحوث الاجتماعية و الإنسانية والعلمية كالمقالات و المجلات و المراجع و الملاحق ،و التي قد تساهم في إنجاح عملية المقارنة بين العناصر المتداخلة في التحولات السياسية.

فعند بحث قضية التغيير أو التحول السياسي في الوطن العربي عامة، فإنه لابد من الاحتكاك بمعطيات الواقع المعاش أو بمعنى أقرب،الاصطدام بحقائق هذا الواقع والتعامل معها بحذر شديد، لأنه لا يمكن الحديث عن التغيير السياسي دون الوقوف عند حقائق الواقع السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي بماضيها و حاضرها و مستقبلها.

و التحول السياسي الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي – عامة– و في دولتـــي الكويت و البحرين –خاصة – هو قضية ذات خصوصية معينة، ذلك أنه يفترض تناول المشكلة من وجوهها كافة، فهي مشكلة تعني السلطة كما تعني المواطن، و تمس الدولـــة كمـــا تمـــس المجتمع، و تهم الحاكم و المحكومين.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وتجدر الإشارة إلى أن الأمر لا يقتصر على [illegible] الذي يحدد طبيعة الحكم و سلوك الحكومات، و أهداف الدولة، و علاقات الفاعلين السياسي في العملية السياسية، و تكييف علاقات القوى الاجتماعية و توازناتها و حركيتها داخل المجتمع، و رؤيتها لذاتها و للعالم الخارجي – من حيث ذلك كله – فإن الديمقراطية في الدول العربية تمس الشعوب و الرأي العام المحلي بقدر ما تمس تطوراتها مصالح أطراف أخرى خـــارج الـــدائرة العربية.

إن موضوع التحول السياسي يحتاج دراسة شاملة لمختلف أبعاده و آلياته لأنه ظاهرة موجودة في كل مستويات الوجود: في المادة الحية و المادة غير الحية و كذلك في الحياة الاجتماعية، ذلك أن أي نسق اجتماعي إنما يحتوي على نوعين من العمليات:

الأول يعمل على الحفاظ عليه و ضمان استمراره و تثبيت أوضاعه الراهنة، من أدواته: التنشئة الاجتماعية، والإرث الثقافي و أساليب الضبط الاجتماعي،أما الثاني فيعمل على تبديله و تغييره ابتداءا بالتعديل، مرورا بالإصلاح و انتهاء بالثورة[1].

والضرورة العلمية تقتضي دراسة هذه الظاهرة و انتشارها بتقديم تجارب دول عربية كتجارب دول مجلس التعاون الخليجي، ومن هنا فإن أفضل مثال للمعاينة و قياس درجة التشابه و الاختلاف في تبني التحولات السياسية، لا محالة سيجد ضالته في هذه التجارب العربية و خصوصا تجربتي الكويت و البحرين.

وتتطلب الدراسة المقارنة للتحولات السياسية في الكويت والبحرين دراسة معايير الاختلاف والتشابه بين مختلف التجارب، والوقوف عند العوامل الكامنة وراء الاختلاف – خاصة – لتتحقق دراسة مقارنة علمية تجيب عن الإشكالية الكبرى للموضوع في ما مدى تحقق تحول سياسي من عدمه في المنطقة محل الدراسة.

رغم الصعوبات التي أعاقت مجال البحث عن المادة العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة إلا أن ذلك لم يقلل من أهمية الموضوع، بل زادت هذه الصعوبات والنقائص من عزيمة البحث

---

[1] -محمد أمين الزغبي، **التغيير الاجتماعي بين علم الاجتماع البورجوازي و علم الاجتماع الاشتراكي**، ط4، (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر التوزيع، 1991)، ص.35.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المتواصل و المستمر بهدف المساهمة في الدرا
الخليجية.

منـــهـــج الـــدراسة:

تعتمد هذه الدراسة المتواضعة على **المنهج المقارن**، لتشكل نموذجا للمقارنة بين دولتين دخلتا معا نفس المرحلة هي مرحلة التحولات السياسية،حيث تهدف هذه الدراسة إلى تبيين عوامل التشابه و الاختلاف في مسار التحول السياسي.

وتقتضي المقارنة الوقوف عند العوامل المسؤولة عن التحولات السياسية في الكويت و البحرين من خلال التشابه و الاختلاف الموجودين بينهما،ولن يتحقق ذلك إلا بالبحث عن دلالات التشابه ودلالات الاختلاف،حيث أن المقارنة لا تحدث في الظواهر المتشابهة تماما ولا المختلفة تماما، بل تحدث بين الظواهر التي تجتمع على قدر من التشابه أو قدر من الاختلاف.

واعتمادا على هذه المنطلقات النظرية، تحاول هذه الدراسة إجراء مقارنة بين آليات التحولات السياسية بفحص درجات التفاوت و التماثل بين الدولتين،ولتقف عند أهم العوامل المسؤولة عن ما مدى تحقق التحولات السياسية من عدمه.

و لكن هذا لا يمنع من الإشارة إلى مجموعة الصعوبات التي واجهت هذه الدراسة خاصة أثناء إبراز عناصر الاختلاف و التباين نظرا لوجود مجموعة من الدلالات المؤدية إلى التشابه العميق بين الدولتين.

بالإضافة إلى المنهج المقارن، استخدمت هذه الدراسة **المنهج التاريخي** الذي يحدد متغيرات كل مراحل التحولات السياسية التي شهدتها الدولتين.

أما **المنهج الوصفي** فساهم في وصف عملية التحول السياسي من خلال تحديد مفهومها و خصائصها و مظاهرها ،و من خلال الوقوف عند أهم المداخل النظرية التي تناولت هذا المفهوم بالتحليل و الدراسة.

وقد تناولت هذه الدراسة في مختلف فصولها على **مناهج التحليل السوسيولوجي** المختلفة **كالمنهج الإحصائي** الذي يقدم بعض الاحصائيات و الجداول التي تبين نسب المشاركة السياسية لدى مختلف فئات المجتمع على اختلاف توجهاتها.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و قد تطلبت كذلك استخدام **منهج دراسة حالة** لاستخلاص أهم خصائصه التي تساهم في عملية المقارنة بين البلدين محل الدراسة،كما و اعتمدت على **منهج تحليل المضمون** الذي يقوم بتحليل الوثائق و الخطابات الرسمية و المراسيم الأميرية و العرائض الشعبية في الكويت وم البحرين.

الدراسات السابقة:

اتسمت بعض المطالعات المختلفة حول الموضوع بتناول التحولات السياسية في الأنظمة العربية عموما من منظور لا يختلف كثيرا عن منظور آخر،حيث يلاحظ أنها لم تهتم بجوهر المقارنة و المتمثل في إبراز عناصر التشابه و الاختلاف، ولم تركز على العوامل المسؤولة عن الاختلاف في حد ذاته، بل ركزت هذه الدراسات على دراسة النظام القبلي ومصادره وتطوراته، ولم تطرح البديل له، بل سلمت ببقائه مع تعديل جامد في صيغ صناعة السياسات العامة.

كما أقامت تلك الدراسات تحليلاتها على تأثير القوة النفطية في تحديد مظاهر التعاملات الداخلية و الإقليمية و الدولية رغم أن النفط هو ثروة زائلة.

و بالتالي، لم تفكر تلك الدراسات في إيجاد البديل لهذه القوة في العملية السياسية نظرا لتأثيراتها السلبية على الدولتين –خاصة– في إطار تقييد الإرادة السياسية التي تنعكس سلبا على مجال التحولات السياسية.

و الأكيد أن هذه الدراسة المتواضعة لم تهمل هذين المتغيرين،ولكنها حاولت أن تتعـــدى المعاني التي كانت تقصدها الدراسات السابقة،و في الوقت نفسه، اعتبرت هذه الآليات معـــايير للمقارنة –خاصة– منها مبدأ المشاركة السياسية الذي يشكل أهم عامل من عوامل إنجاح عملية التحول السياسي.

بمعنى أصح، لن يتحقق تحول اقتصادي بفضل القوة النفطية، و لن يتحقق تحول اجتماعي ثقافي قائم على القبلية والتوجه الديني دون تحقيق تحولات سياسية وفق آليات محددة تساهم في إحداث تغيرات جذرية في الحياة السياسية.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

خطة الدراســـة :

تقوم هذه الدراسة على تمهيد يقدم الإطار المنهجي و النظري القائم على تحديد المصطلحات المحيطة بمفهوم التحول السياسي مثل التحول الديمقراطي و التحديث السياسي و التوجه نحو الديمقراطية.

كما و يعالج هذا الإطار المداخل النظرية لعملية التحول السياسي عند أهم المنظرين في مختلف المجالات و العلوم التي لها علاقة بعلم السياسة،حيث تدرس هذه النظريات خصائص التحولات السياسية و مظاهرها وانعكاساتها على واقع التحولات الاجتماعية و الثقافية والاقتصادية.

و قد تتضح إسقاطات هذه النظريات وتجلياتها من خلال الفصول الثلاثة،حيث تحاول الاقتراب أكثر من واقع التحولات السياسية التي شهدتها كل من الكويت و البحرين لمعاينتها و دراستها.

تعتمد هذه الفصول منذ البداية على المقارنة التي تسعى إلى إبراز عناصر التشابه و الاختلاف بين الدولتين، وتبين مختلف المتغيرات الداخلية و الخارجية، السياسية والاجتماعية و الاقتصادية التي تؤثر في التحولات السياسية.

يتطرق الفصل الأول الى دراسة آليات التحول السياسي، ويتوقف عند العوامل و الظروف و المؤشرات التي أدت إلى تبني سلسلة التحولات السياسية في دولتي الكويت و البحرين خاصة في إطارها المحلي والإقليمي والدولي وذلك بهدف تفحص الأرضية وبيئة التحولات السياسية.

كما يشمل كذلك الخلفية التاريخية التي تحدد مسار تطور النظام السياسي في كل من الدولتين خاصة بعد الاستقلال ودور هذه المرحلة في توفير البنى و المؤسسات السياسية للنظام السياسي التي تساهم في تقبل التحولات السياسية و التأقلم معها.

و يركز الفصل الثاني على تناول العوائق والعراقيل التي تقف حائلا أمام إنجاح هذه التحولات وانتشارها،فتشكل صعوبات و تحديات يصطدم بها واقع التحولات السياسية والتي تتجلى في أزمة النخب الحاكمة و أزمة الشرعية، حيث أن مسألة الشرعية تمثل الإشكالية الكبرى أمام تحقيق مبدأ التداول السلمي على السلطة.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كما و تشكل الأزمة الدستورية هي الأخرى عا
بالإضافة إلى إشكالية حقوق الإنسان، فحسب ما تبينه التقارير الدولية تعتبر دولتي الكويـــت و البحرين من الدول التي عرفت انتهاكا كبيرا، ولفترات زمنية طويلة، لحقوق الإنسان في إطـــار ما كانت تعيشه من حالة طوارئ.

و لعل المبادرة الأولى و الأخيرة المتمثلة في منح المرأة الحق في المشاركة السياسية يمثل قناعا تغطي به الدولتان إخفاقاتهما وانتهاكاتهما لحقوق الإنسان، رغم تطور القوانين وسن الدساتير للحريات العامة و لحق المواطنين في المشاركة في الحياة السياسية و لحقوق الإنسان بصفة عامة.

رغم كل هذه العراقيل و العقبات التي تقف أمام تطور التحولات السياسية وإنجاحها، إلا أن الدولتين لم تبقيا على الأوضاع القائمة، بل مازالتا تعملان على إحداث تغيير جدري في مختلف المجالات، و تشكل هذه العراقيل في حد ذاتها تغييرا عميقا في البنى الإجتماعية للنظام السياسي في كل من الدولتين.

و بالتالي، يمثل هذا الفصل المرحلة الانتقالية التي عبرت خلالها الدولتان جملة من التغيرات و المعطيات و التناقضات في شتى الميادين.

أما الفصل الثالث فيتطرق الى آفاق التحولات السياسية و مصيرها من خلال التعرف على التوجهات الرئيسية لعملية التحول السياسي و استقراء النتائج التي حققتها و التي عجزت عن تحقيقها،فيكشف عن أهم أهدافها وانعكاساتها لتتضح بعد ذلك الصورة أكثر من خلال تحديد ايجابيات التحولات السياسية وسلبياتها بهدف استنتاج أبعادها مستقبلا و تحديد مسارها.

و بالتالي يهدف هذا الفصل إلى وضع التحولات السياسية في سياقها الطبيعي من خلال تصحيح سلبياتها و معرفة توجهاتها في سبيل خلق آليات جديدة لإنجاح عملية التحول الديمقراطي في كل من الكويت و البحرين.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

يعالج موضوع المذكرة ظاهرة كثيرا ما يشهد العالم و في الوطن العربي خصوصا، حيث تحتاج هذه الظاهرة الى دراسات معمقة و بحوث علميـــة تجتهد في تحليلها وتحديد معالمها و مسارها.

تتضمن عملية التحول السياسي تغييرات عميقة اجتماعيا و اقتصاديا و سياســيا، تســتمد هــذه العملية أسبابها و العوامل الفاعلة فيها من البيئة المحيطة بها.

I. تحديد المصطلحات:

يرتبط مفهوم التحول السياسي أو التحديث السياسي ارتباطا وثيقا بمفهوم التحول الديمقراطي أو الدمقرطة،ولهذا يجب التطرق إلى المداخل النظرية التي حاولت إبراز المعاني والمصــطلحات المحيطة بعملية التحول السياسي.

1/تعريف عملية التحول الديمقراطي:

يقصد بعملية التحول السياسي تراجع نظم الحكم التسلطي بكافة أشكالها و حلول نظم أخرى في الحكم، تعتمد على الاختيار الشعبي بواسطة الانتخابات كوسيلة لتبادل السلطة أو الوصول إليها و كبديل عن حكم الفرد وانتهاك القوانين و الدستور.

و قد أطلق على عملية الانتقال من الحكم التسلطي إلى الحكــم الــديمقراطي اصــطلاح التحول الديمقراطي و هي الخبرة التي عرفتها العديد من الدول في آسيا و إفريقيــا و أمريكــا اللاتينية و شرق أوروبا[1].

و تختلف أسباب الانتقال من النظام التسلطي إلى النظام الديمقراطي من حالة إلى أخرى، فقد تكون أسباب التحول الديمقراطي نابعة من داخل المجتمع ذاته، كما قد تكون الديمقراطيــة مفروضة على المجتمع من خارجه، و يمكن أن ينتج التحول الديمقراطي عن رغبة من الــدول المعنية بتلقي المساعدات الخارجية، حيث تربط الدول المانحة بين درجة التقدم الديمقراطي من

[1] -محمد السيد سليم، **آسيا و التحولات العالمية**،(القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية،1998)، ص. 211.

* أنظر أيضا:

-C.B Marpherson, **the Real World of democracy,** (Oxford : University Press, 1975), P.P. 35-36.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ناحية و بين حجم المساعدات من ناحية أخرى خاص
الأمنية تأتي من الولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها .

و قد تختلف الدول فيما بينها في درجة التحول و شدته و درجة الإيمان بجدوى التحول و مدى الاستمرارية أو التراجع في الديمقراطية و في مدى صورية أو جدية الإيمان بالتحول الديمقراطي، وتختلف كذلك في درجة التوافق بين القيم الديمقراطية و بين القيم السياسية السائدة في المجتمعات التي تعرف خبرة التحول الديمقراطي.

وتنطوي عملية التحول الديمقراطي على انطلاق النظام من وضعية معينة من الناحية السياسية (النظام القبلي) إلى وضعية أخرى جديدة تعمل على تدعيم الاتجاهات الديمقراطية من خلال المساومة بين العناصر النشطة والفاعلة في الحياة السياسية.

كما ويشير التحول الديمقراطي إلى عملية تفاعل بين النخب والعناصر المعارضة، فمن الممكن أن يحدث التحول الديمقراطي نتيجة لمبادرة أعلى بواسطة النظام، أو من أسفل بواسطة المعارضة، حيث يهيء هذا التفاعل المناخ السياسي الملائم للتحول الديمقراطي ليضمن ممارسة المؤسسات الديمقراطية لدورها في حالة الصراعات الاجتماعية والسياسية.

و يتطلب التحول الديمقراطي أيضا بعض جوانب التحرر السياسي مثل الإفراج عن المعتقلين السياسيين أو إفساح المجال أمام المناقشات السياسية، وتجنب أعمال العنف المفاجئة من جانب المعارضة والتي تدفع النخبة إلى الرد عليها[2].

و تجدر الإشارة إلى انه أثناء عملية التحول الديمقراطي تقوم اللعبة السياسية على ثلاث قواعد، أولها شكل الحكومة وثانيها النظام الانتخابي وثالثها الجماعات التي تشارك أو لا تشارك سياسيا[3].

ولكنه ووفق القاعدة الأولى، يصعب في بعض الحالات (الـــنظم القبليـــة و العشـــائرية) الانتقال من نظام يعتمد على مبدأ تركيز السلطة إلى نظام في شكل برلماني و لهذا ينشا النظـــام

[1]- إكرام بدر الدين، **الديمقراطية في الدول النامية**، (القاهرة: دار الثقافة العربية،1991)، ص.ص .11-35

[2]- Tun-Jen Cheng and Eun Mee Kim," **Making Democracy: Generalizing the South Korean Gase**" in Edward Friedman (ed), **The Politics of Democractization Generalising East Asian Experiences**, (Oxford: Westriew press, 1994), p.p. 126-128.

نقلا عن: –محمد السيد سليم،**اسيا و التحولات العالمية**، مرجع سابق، ص.ص. 212–213.

[3]- Juan Ling, **"The Perils of presidentialisim", Journal of Democracy,** (Winter, 1990).

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الانتخابي لتسهيل هذا الانتقال،حيث يعتبر من أهم الـ
التحولات السياسية ضمن عملية التحول الديمقراطي، ويؤثر مباشره على النظام الحزبي وعلى الديمقراطية ككل[1].

كما يمثل كذلك نتاجا للمساواة المكثفة بين النخبة والعناصر المعارضة لها، اذ يحاول كل طرف زيادة المكاسب المستقبلية المتوقعة من خلال اختيار النظام الانتخابي الأكثر مناسبة مـــن وجهة نظره، وعندما يكون ذلك مناسبا من وجهة نظر مختلف الأطراف الفاعلة فـــي الســـاحة السياسية فإنه يحافظ على بقاء واستمرارية الديمقراطية، بينما إذا شعر أحد الأطراف بظلم واقع عليه فإن ذلك يدفعه إلى اللجوء إلى الأعمال غير المشروعة التي تهـــدد بـــدورها اســـتمرارية النظام ككل.

وفي هذا السياق يستحسن القيام بعملية فرز واضح بين المؤسسات و الجماعات المعنيـــة بعملية المشاركة في العملية السياسية، فهناك بعض القوى التي يكون من المفيد استبعادها مـــن ممارسة دور سياسي في نظام ديمقراطي كالمؤسسة العسكرية، بينما هناك قوى أخرى يســـمح لها بالدخول في مجال المشاركة السياسية للتعبير عن وجهة نظرها وحماية مصالحها.

ولإنجاح عملية التوفيق والمساومة التي تشملها الديمقراطية، يجـــب تشـــبع الـــنظم الديمقراطية بأساليب معينة لضمان حياد القوات المسلحة مثل وضع القواعد الدستورية التـــي تنص على ذلك أو تعظيم التكلفة السياسية لمثل هذا التدخل، وذلك لأن المؤسسة العسكرية نادرا ما تنعزل عن السياسة من تلقاء نفسها[2].

وهكذا فإن عملية التحول الديمقراطي تعتبر ظاهرة منتشرة في العالم منذ منتصف القرن العشرين ، ولكنها قد تعود إلى أكثر من عقد في بعض مناطق العالم الحديثة العهد بالاستقلال التي حاولت تبني محتلف التحولات السياسية.

---

[1]- Bernard Grofman and Arend Liyphart, (eds), **Electoral laws and their political consequences,** (New York: Agathom,1981).

[2]- Tun – Jen. Cheng and Eun Mee Kim, op.cit., p.p.129-132

انظر ايضا:

-Samuel Huntington**, "Will more contries become democratic" ? Political Science Quarterly**, Vol. 99, No.2, 1984, p.p. 217-118

نقلا عن:- إكرام بدر الدين، **الديمقراطية الليبرالية و نماذجها التطبيقية**،(بيروت: دار الجوهرة للطباعة و النشر،1986)، ص. ص. 95-116.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كما وحظيت هذه العملية باهتمام كبير على الـ
التطبيقي، حيث عمل العديد من الباحثين على دراسة هذه العملية مـن خـلال فهـم ابعادهـا ومظاهرها وتطوراتها واحتمالاتها المستقبلية.

2/مفهوم الانتقال إلى الديمقراطية:

يشير هذا المفهوم إلى حالة و لحظة التوافق المجتمعي الحاسم الذي ينتقل بموجبه النظـام السياسي في بلد ما من حكم الغلبة و الوصاية على الناس إلى حالة الاعتـراف بـان الشـعب مصدر السلطات و الالتزام بتنظيم تداول السلطة سلميا عن طريق انتخابات عامة تتسم بالشفافية و النزاهة، وممارسة الحكم وفق شرعية دستور ديمقراطي تكون المواطنة فيه مصدر الحقوق و مناط الواجبات.

ومن هذا المنطلق، فان الانتقال باعتباره حالة حسم سياسي و لحظة قرار وطني يختلـف عن شروط عملية التنمية السياسية وما قد يصاحبها من انفتاح سياسي التي تسبق فـي الغالـب حالة الانتقال إلى الديمقراطية، ويمثل وجود الحد الأدنى منها شرطا لازما لحالة الانتقال ولكن غير كاف دون وجود عوامل حاسمة ومدخل مناسب ينتج منه تبلور إرادة سياسية لـدى مـن بيدهم سلطة اتخاذ القرار ومن في قدرتهم التأثير فيه، تؤدي إلى حالة الانتقال الدستوري الـى الديمقراطية.

وكذلك تختلف حالـة الانتقـال Transition عـن حالـة التحـول Transformation الديمقراطي الشاقة و المستمرة، حيث تبدأ بعد الانتقال إلى شرعية دستور ديمقراطي و تسـتمر لفترة طويلة من أجل إرساء مقومات النظام السياسي الديمقراطي وشروط ممارسة الديمقراطية على أرض الواقع والارتقاء بها حضاريا[1].

[1] – رغيد الصلح،**الانتقال إلى الديمقراطية:أعمال مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية**،اللقاء الثاني عشر،(اكسفورد:كلية سانت كاثرين بجامعة اكسفورد،2002).

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

3/مفهوم التحول السياسي:

تهدف عملية التحول السياسي إلى ترشيد منفعة الموارد و الإمكانيات و تأسيس مجتمع عصري يتميز باستخدام وسائل الثقافة الحديثة و تنتشر في أنحائه مظاهر التحضر،كما يتسم بارتفاع نسبة المتعلمين و بقلة الاعتماد على المؤسسات التقليدية و تضاؤل نفوذ هذه المؤسسات بوجه عام، و بخاصة في مجالات التكامل الاجتماعي[1].

إذا تستهدف عملية التحول السياسي زيادة فاعلية سيطرة المجتمع على موارده و قدراته و إمكانياته، و ضبط ظروف المجتمع و توجيهها اجتماعيا و سياسيا و اقتصاديا.

تاريخيا، بدأ التحديث في أوربا في غضون عصر النهضة و الإصلاح الديني، و في بعض دول العالم،وانتشرت مظاهر التحول أثناء العصر الاستعماري و بعده،حيث ساهم هذا التواجد الاستعماري في إنشاء المؤسسات السياسية، و توسيع الشركات التجارية الكبرى.

كما تزايد الاهتمام بالرعاية الصحية و التعليم، و أدى ذلك إلى إضعاف المؤسسات التقليدية (القبلية و العشائرية) و انحسار النفوذ الديني، و نتج عن ذلك ظهور طبقات اجتماعية جديدة، وتزايد الاهتمام بدور المثقفين اجتماعيا و سياسيا.

و أيا كانت النواحي التي يتم التركيز عليها في عملية التحديث، فإنها في جوهرها عملية معقدة، و متعددة الجوانب، فعالم الاجتماع **ماريون ليفي** Marion Levy يرى أن المجتمع يعد حديثا بمقدار قدرة أفراده على استعمال مصادر غير عضلية لاكتساب القوة و زيادة جهدهم.

أما عالم التاريخ **سيريل بلاك Cyril Black** فيرى أن المجتمع الحديث نتج عن تكثيف المؤسسات التي تطورت تاريخيا مع الوظائف المتغيرة، في حين يرى عالم السياسة "روستو" أن التحديث يتضمن زيادة القدرة في السيطرة على الطبيعة من خلال التعاون الوثيق بين الأفراد[2].

---

[1]- Claude E.Welch (Jn), ed. **Political Modernization : A Reader in Political change,** (Belmont, CA : Wadsworth Pub, Co, 1967), P.2

[2]- Samuel P.Huntington, « **the change to change**, **Modernization, development, and politics**», **comparative politics,**(1971), P.322

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

II. المداخل النظرية لتحليل عملية التحول السيـ

هناك العديد من المدارس الفكرية التي تؤمن بأن التحديث هو عملية تصنيع بالمفهوم الاقتصادي البحت، حيث ترى أن التصنيع و ما يصاحبه من تطورات في مجال الاتصالات و البنية الاجتماعية و الانفتاح على العالم يجعل ذلك ممكنا.

و لكن، و إن كان التصنيع شرطا ضروريا للمجتمع العصري، إلا أنه ليس الشرط الكافي، فالتحديث بوجه عام يتضمن أكثر من مجرد التغيير الاقتصادي،حيث يمكن للمصنع أن ينشأ مع توفر الإمكانيات المادية و البشرية التي تؤدي الى تقدم في وسائل الإعلام و الاتصال و ارتفاع مستويات التعليم، مما يخلق تغييرات في القيم و التوجهات و الانتماءات.

كما تؤدي هذه التغييرات في الأنماط الثقافية التي تنطوي على الجوانب النفسية و الاجتماعية الى جملة من التغييرات البيئية السريعة و التي تؤدي بدورها الى بروز ظاهرة اجتماعية ألا و هي التعبئة الاجتماعية[1].

و يعرّف **كارل دوتش Karl Deutsch** التعبئة الاجتماعية بأنها "العملية التي يتم من خلالها تداعي مجموعة أساسية من الارتباطات الاجتماعية و الاقتصادية و النفسية التقليدية و انهيارها، و يصبح الأفراد بعدها جاهزين لاستيعاب أنماط جديدة من التنشئة و السلوك،كما تمكننا من معرفة التغيير الذي تمر به جماعة من الناس في المناطق التي تشهد المراحل الانتقالية من الحياة التقليدية إلى الحياة الحديثة" [2].

و قد تؤدي التعبئة الاجتماعية إلى الزيادة في قدرات الفئات الاجتماعية و رغباتها و مع تزايد احتياجاتها بمعدل أسرع من قدرة النخب و المؤسسات التقليدية للاستجابة لها، فإن ذلك يؤدي إلى إحداث فجوة بين توقعات الفئات الطموحة و الفرص المتاحة لتحقيق المطالب و التوقعات[3].

---

[1] -ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**،(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص. 218

[2]- Karl W.Deutsch, « Social Mobilization and political developpement », **American Political Science Review**, vol 55, n (03 septembre 1961), p.p. 490-495

[3]- Gabriel A.Almond and Sidney Verba, **the civic culture** : **Political Attitudes and Democracy in Five Nations,** (Boston, MA little, Brown, 1965), p.p. 190-193

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

بالاضافة الى تلك التغييرات في الانماط الثقافي
التسلسل التاريخي لعملية التحديث التي عرفت مراحل مختلفة، حيث تبدأ بانتشار الظاهرة الحضرية أي الانتقال من الريف إلى المدينة، و توفير المهارات و الموارد الصالحة للصناعة الحديثة مما يؤدي إلى تغييرات أخرى تتمثل في انخفاض نسبة الأمية و نمو وسائل الاتصال و الإعلام التي تساهم في نشر التعليم و تطوره.

أما في المرحلة الثانية التي تشهد تقدما في تقنيات التنمية الصناعية ، يبدأ المجتمع بإصدار الصحف و إنشاء شبكات الراديو و نشر الأفلام السينمائية بشكل موسع،و تتزايد قدرات الأفراد على البحث و المعرفة و النقاش فتؤدي هذه الظروف و العوامل مجتمعة الى توسيع المشاركة السياسية[1].

وقد ركزت نظريات التغيير و التطور الاجتماعي على ظاهرة التطور و التنمية، وتناولت ذلك الانتقال من المجتمع التقليدي بكل خصائصه و مظاهره إلى المجتمع الحديث بكل ما يمثله من تقدم و رقي لتساهم في تحديد مسا ر التحول لسياسي.

كما و خلصت تلك النظريات الى تحديد الفرق الأساسي بين الانسان التقليدي و الانسان الحديث و الذي يكمن في القدرة المتزايدة للإنسان الحديث على السيطرة على بيئته الطبيعية و الاجتماعيةبفضل المعرفة العلمية و التقنية.

و بالتالي فالفرق بين الإنسان الحديث و الإنسان التقليدي هو أساس الفرق بين المجتمع الحديث و المجتمع التقليدي لأن الإنسان التقليدي سلبي و خاضع و يتوقع الاستمرارية دون التغيير، أما الإنسان الحديث فيؤمن بإمكانية التغيير، و يثق بقدرته على التحكم في مسار التغيير لصالح أهدافه و طموحاته.

و قد تتطلب كذلك إجراء تحولات مواكبة في المجالات الأخرى حسب ما ذكره "**مانفرد هالبن Manfred Halpan** حيث يقول" أن التحديث يتضمن تحولات في جميع الأنظمة التي يستعين بها الإنسان في تنظيم مجتمعه سياسيا و اجتماعيا و اقتصاديا و فكريا و دينيا و نفسيا".

[1]- Daniel Larner, **the Passing of traditional Society : Modernizing the Middle'East,** (New York : Free Press : 1958), p.60

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ولفهم العوامل المؤدية الى تلك التغييرات و الت
الخطوات و الاساليب التي تتم وفقها دراسة التحديث وهي ثلاث طرق :

1- دراسة التغييرات التي تتم في المجال الاقتصادي و التي ترتبط بعملية التصنيع.

2-تحليل التغييرات الاجتماعية و النفسية المرتبطة بتغيير الأنماط التقليدية للسلوك، و تعديل مفاهيم الأفراد.

3- دراسة التغييرات السياسية مثل تحديث البنى السياسية، و توسيع مجال المشاركة و نمو الإحساس القومي لدى الجماهير[1].

من هذا المنطلق يمكن تحديد ثلاثة أبعاد للعملية التحديثية : تقني و تنظيمي و سلوكي ، حيث يتناول البعد التقني خصائص ظاهرة التصنيع، و يعكس البعد التنظيمي التنوع و التخصص حيث يتم التمييز بواسطته بين المجتمعات البسيطة و المجتمعات المركبة ، و أخيرا، فإن البعد السلوكي يعني العقلانية و العلمانية و التفكير الميتافيزيقي غير العلمي.

كماترتبط كذلك بعدد محدد من التغييرات الاجتماعية مثل: ازدياد الظاهرة الحضرية،و انخفاض مستوى الأمية، و انتشار وسائل الإعلام و اتساع درجة المشاركة السياسية و كذا ارتفاع التعليم في المجتمع[2].

إن عمليات التغيير السياسي معقدة إلى حد بعيد و تستند إلى عدد ضخم من العوامل المتفاعلة بالاضافة الى تلك التغييرات الاجتماعية ،حيث ترتكز على أربع آليات لاحداث التغيير و هي : التحول، التكيف، الإرغام اللاعنيف و التحلل، فأثناء المقاومة (المعارضة) في مرحلة التكيف، يقدم الحكم تنازلات محدودة لا تمتد إلى إحداث تغيير جذري، بل يقدمها لتفادي و تجنب خسائر أكبر[3].

---

[1]- Manfred Halpan, « Toward Further Modernization of the study of New Nations »,in: **World Polotics**, Vol 17, n1 (October 1964), p.173.

[2] - ثناء فؤاد عبد الله،**اليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي** ،مرجع سابق، ص. 415.

[3] -غابريال ألموند، ج، بنغهام باول الإبن، **السياسة المقارنة : دراسات في النظم العالمية**، ترجمة : أحمد علي أحمد عناني، (لبنان:مكتبة الوعي العربي، بدون تاريخ)، ص.285.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أما في مرحلتي الإرغام اللاعنيف والتحلل، تبـ
الاقتصادي بتغيير خريطة توزيع القوى الاجتماعية و السياسية،فتغير علاقاتها و توازناتها ثـم تغير الموقف بأكمله بتوفر مجموعة من الظروف تحمل الحكم و الخصم على التسليم[1].

وبالتالي يمكن تلخيص هذه الظروف فيما يلي :

* إذا ما أصبح التحدي الذي يواجهه الحكم واسعا بحيث لا يستطيع أن يسيطر عليه من خلال القمع.

* عندما يصبح النظام في حالة متقدمة من التغيير و التحول.

* عندما تتقلص قدرة الخصم على تطبيق القمع ويعجز عن تنفيذ سياسته بسبب اتساع حركة التمرد– المعارضة – فتزداد قدرتها على تغيير مسار الأحداث، و يصبح هؤلاء المعارضون أكثر وعيا بمصادر قوتها، وبذلك تتدعم المؤسسات غير الحكومية، مما يجعل المواطنين في موقع امتلاك لمرتكزات ثابتة تؤدي بهم للاستمرار في المقاومة و مراقبة مسار الأحداث و الترتيبات التي تتم خلال هذه العملية[2].

بالاضافة الى ما سبق ذكره، يقدم كل من **شميتر و دونالد Chmitter et Donald** تعريفا لمفهوم التحول السياسي يختلف نوعا ما عن التعاريف السابقة ،حيث يحدده "بالفترة التي تعقب حكم نظام، و تسبق تولي نظام آخر، و خلال هذه الفترة تميل المواجهات إلى التركيز على طبيعة المؤسسات السياسية المزمع إقامتها والمزايا التي تجب أن تحصل عليها الأطراف ذات المصلحة بهدف إعادة توزيع الموارد العامة.

وقد تؤدي تلك المواجهات و المجادلات إلى إنتاج قواعد سياسية شديدة السيولة، كما يسود عدم الاستقرار لفترة من الزمن على الأقل،و من تم لا يمكن التنبؤ بالنتائج لأن المحصلة يمكن

---

[1] -جمال أبو شنب، **الصفوة العسكرية و التنمية السياسية في دول العالم الثالث**،(الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1988)، ص.98.

[2] -جين شارب [و آخرون]، **المقاومة المدنية في النضال السياسي**،(عمان: منتدى الفكر العربي، 1988)، ص.75.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أن تكون الدمقرطة أو اللبرلة، أو تؤدي إلى تفاقم ال
في كثير من الاحيان الى استخدام القمع للمحافظة على سلطته .

و لا تحدث هذه العملية بين عشية و ضحاها، ولكنها تأخذ وقتا حتى تتبلور لتؤتي ثمارها في نهاية المطاف، تبدأ بإرهاصات للتغيير تعتبر بمثابة مقدمات ضرورية لتحضير المجتمع للتحولات الكبرى،ويمكن إجمال هذه الإرهاصات في تضاعف عدد السكان،و ازدياد حجم المدن،وارتفاع عدد المدارس و الجامعات ،و تضاعف متوسط الدخل، وتضاعف الحكم المطلق للشرائع المتوسطة و تضاعف الحجم المطلق للطبقة العاملة الحديثة[2].

وقد تتطلب هذه العملية إيجاد أو توافر إرادة مجتمعية تعي جيدا متطلبات الواقع و تسعى لتحقيق نتائجه و تقلق على مستقبل الوطن العربي بأكمله،تبـــدأ أولـــى خطـــوات هـــذه الإرادة المجتمعية بإدراك أفراد المجتمع لأبعاد الأزمة التي يعيشها المواطن في ظل الأجهزة السلطوية و الجرائم التي ترتكب بحقه.

و إذا ما انتشر هذا الإدراك بين قطاعات المجتمع و قواه الفاعلة فيه، فإنه ينشر نوعا من القلق الجماعي، يستدعي الكشف عن أسبابه و إزاحته لأن شيوع عدم الاطمئنان العام قد يؤدي الى عدم الاستقرار،و بالتالي يصبح السعي إلى التغيير الشامل لا مناص من مواجهته[3].

وفي هذا الاطاريرى **سيدني فيربا Sidny Verba** أنه لا يتم ذلك بنجاح و إيجابيـــة إلا إذا شعر أفراد المجتمع و المواطنون الذين يشكلون جزء لا يتجزأ من النظام السياسي و النظام الاجتماعي ككل.

و في نفس السياق،يضيف "**ج.مارتن**" J.Martin بعض العوامل و الاسباب التـــي تفســـر سلوكات الافراد و المؤسسات ،حيث يميز بين ست صور لعوامل التحول السياسي:

---

[1]- ماما دو، ضيوف، **لبرلرة سياسية أم انتقال ديمقراطي : منظورات افريقية**، ترجمة : مصطفى مجدي الجمال، (القاهرة : مركز البحوث العربية، 1998)، ص.25.

[2] -أسامة غزالي حرب، **العنف و السياسة في الوطن العربي** ،(عمان : منتدى الفكر العربي، 1987)، ص.19.

[3]– صامويل هانتجتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة: سمية فلوعبود، ط1 ،(بيروت : دار الساقي، 1997)، ص.211.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

1- **تغيير النظام** من خلال انتخابات متعددة حزبيا، آخر داخل النخبة.

2- **تغيير النظام** بعد عقد مؤتمر وطني، و هو يقسم هذا التغيير إلى خمس مراحل :

* تشكل تحالف من أقسام المعارضة داخل النخبة، حيث يمكّن هذا التحالف من عقد مؤتمر وطني يعلن السيادة لنفسه.

* تكوين حكومة انتقالية تسعى إلى تحقيق اتفاق عام وسط النخبة و تقوم بتقليص سلطات الرئيس.

* إعلان مبدأ التداول على السلطة، فالرئيس ليست لديه مشروعية البقاء في السلطة لفترة طويلة.

* يتحول المؤتمر إلى جمعية تشريعية انتقالية تنتخب رئيس الوزراء للإشراف على عملية التحول أو الانتقال.

* إقرار دستور جديد و إجراء انتخابات رئاسية و تشريعية.

3- **التحول المسيطر عليه** : يعني احتفاظ النظام الموجود في السلطة باليد العليا في عملية التحول، حيث تتمكن الطبقة الحاكمة من الحفاظ على سلطتها بالرغم من إجراء انتخابات.

و يؤدي احتفاظ الرئيس بامتيازاته و صلاحياته الواسعة إلى اكتسابه لقدرة كبيرة على التحكم سلميا في الحركة الديمقراطية.

و قد حدّد **مارتن** ثلاث خطوات تتم بمقتضى هذه العملية:

* رضوخ النظام الحاكم لمطالب المعارضة كالحق في التعددية الحزبية.

* وضع جدول زمني للانتخابات بحيث لا يعطي للمعارضة فرصة كافية لتنظيم نفسها أو طرح بديل يتسم بالمصداقية، ويصاحب هذه التنازلات استمرار الهيمنة شبه الكاملة للدولة على وسائل الإعلام و أجهزة الإدارة بما يعني هيمنة السلطة على الرأي العام[1].

[1]- Jaques Mariel N Louan Ken, « **L'Afrique devant l'idée de démocratie** » in **R.I.S.S,** no 128, mai 1991, p.402-404.

أنظر أيضا :- نوة هـ.م، " الديمقراطية و التحول الاجتماعي في إفريقيا" ،في: **مجلة الإدارة الجزائرية**، عدد: 2، مجلد 9، 1999،ص .ص.79-99.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

4- **المقرطة من أعلى:** وهذا يحدث بعكس الوضع بضغط من الحركات الاجتماعية و الاضطرابات، و في هذه الحالة تقوم النخبة الحاكمة – الموجودة في السلطة – برقابة نمط الانتقال، وغالبا ما تكون هذه النخبة العسكرية.

5- **الرد التسلطي :** في هذه الحالة يشرف النظام على تنظيم عنف الدولة و يبدأ عهد القمع و انتشار الصراعات العرقية، ممّا يدفع و يحمس المعارضة السياسية على المقاومة، و لا شك أن هذا الوضع يساعد النظام التسلطي على تحقيق فوز انتخابي.

6- **الحرب الأهلية و تنازع السيادة:** في هذه الحالة لا تتمكن إحدى الجماعات المتنازعة من بسط سلطتها على مجمل أراضي البلاد أو تشكيل حكومة شرعية تنال اعترافا دوليا و محليا[1].

أما "**ميركز كارتن**" Mirkez Carten يفترض وجود ثماني مراحل في عملية التحول السياسي نحو الديمقراطية و هي :

1- **الأزمة:** حيث تنهار هيمنة الحكومة على القطاعات الحيوية مثل الأمن و المصالح الاقتصادية، فتؤدي إلى تدني معدلات النمو الاقتصادي و توزيع غير عادل للموارد الوطنية،و من علامات الأزمة كذلك تزايد الفضائح السياسية و الانتخابات المزورة و عجز الحكومة عن ضمان الحد الأدنى لمستويات الكفاءة و المشروعية التي تدّعيها لنفسها،فتنهار قدرة الحكومة على المقاومة أو حتى الهجوم على خصومها بفعل الانتقادات الداخلية و كذا انتقادات شركائها من أعضاء المجتمع الدولي[2].

2- **التعبئة :** حيث ترفع قطاعات مختلفة من السكان مطالب ملحة لإجراء إصلاح سياسي (كالطلاب، العمال، الجماعات الدينية وحتى موظفي الحكومة)، و يتم التشديد على ضرورة تغيير القيادة و إجراء إصلاح اقتصادي و بناء نظام ديمقراطي.

3- **القرار:** و هو النتيجة المنطقية لتفاعل عملية التعبئة حيث يواجه النظام بضغوط اجتماعية متصاعدة، فيضطر إلى إقرار نظام التعددية الحزبية و إلى إضفاء الطابع المؤسسي على عناصر رئيسة من الأداء الديمقراطي (حكومة قابلة للمساءلة، الشفافية، دولة سيادة القانون

[1] -مامادو ضيوف،**لبرلرة سياسية ام انتقال ديمقراطي**، مرجع سابق، ص.ص. 29-32.

[2]- H.M.Noah, « Democratie et transformation sociale en Afrique », in **IDARA**, vol. 9 n2 mai 1999, p.80

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و المنافسة الانتخابية)[1]،غير أن هناك ثلاث عقبات تق

هي :

* أنه قرار عرضي يرتبط بوجود أزمة.

* أن القرارات لا تحل المشكلات المباشرة و من ثم لا تنتهي الاحتجاجات.

* إن الإصلاحات المقترحة من قبل النخبة الحاكمة يجب أن توافق عليها القوى السياسية الأخرى حتى تترجم إلى واقع.

4- **الصيغة:** و تشمل مبادئ و تفاصيل الإصلاح المقترحة، و إجراءات الإصلاح مصوغة في جدول زمني، يجب أن يتضمن قانونا انتخابيا جديدا و إصلاحا دستوريا يتمثل في سنّ دستور جديد.

5- **المعركة الانتخابية:** و تتشكل من العناصر الآتية: تسجيل الناخبين و الأحزاب، إجراء الحملات الانتخابية ثم التصويت و إعلان النتائج، و تعتبر هذه المعركة بمثابة اختبار لعملية التحول السياسي.

6- **تسليم السلطة:** أي الانتقال السلمي و الممكن للسلطة بعد إجراء الانتخابات و إعلان نتائجها.

7- **المشروعية:** تتحقق من خلال الإجماع العام على مشروعية الحكم و النظام السياسي و عدم مخالفتها للدستور.

[1]- Larry Diamond, Juan J.Linz, Seymour Martin Lipset. **Les pays en développement et l'expérience de la démocratie**. Trad : Bridgitte Delorme, Bernard Vincent, (Philippines : Presse régionale du service center, 1993), p.p. 112-130.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

8- **التعزيز:** و يتحقق بالإجماع العام على قواعد تدا

في حين يفرق **ليو مورلينو** بين ستة أنماط مختلفة من التحـــول السياســـي تتـــأثر هـــي الاخرى بمجموعة من العوامل، و تتلخص هذه الأنماط في:

(1) مستمر / متقطع

(2) سلمي / عنيف

(3) متوازن / غير متوازن

(4) مركزي / هامشي

(5) سريع / بطيء

(6) داخلي / خارجي

و يرى ايضا أنه إذا كان النمط السادس يبحث في أســباب التحــول مثــل الانهــزام أو الاحتلال العسكري، فإن بقية الأنماط الأخرى هي أنماط عملية تغطي جميع مستويات التحــول السياسي.

كما يحصي كذلك بين تسع مراحل أو إمكانيات للتحول السياسي بداية بانهيار النظام السابق وصولا إلى مرحلة إقامة و تدعيم نظام سياسي جديد مرورا بالمرحلة الانتقالية التي قد تكون متواصلة أو متقطعة لتحقيق المرحلة الأخيرة و هي مرحلة الاستمرار المستقر أو غير المستقر[2].

---

[1] -رشيدات أحمد محمد، الديمقراطية و نظام الحكم، في **:مجلة اليرموك الأردنية**، العدد 51، 1996، ص.ص. 7-8.
*أنظر أيضا:

-Ballandier Georges, **Le pouvoir sur scène,** (Paris : ed. Balland, 1992), p. 172

[2]- Madeline, Grawir, Jean leca, **"traité de science politique : les régimes contemporains",** ed, Vol. 2, (Paris: P.U.P, 1985), P.P. 606-608.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لقد شهدت مرحلة ما بين الحربين العالميتين في الو
خاضعة للاحتلال الأجنبي المباشر ظاهرتين أساسيتين :

الأولى: نمو برجوازية تجارية محلية في بعض الاقطار العربية ساهمت الدول المستعمرة في توسعها.

الثانية: نشوء نضال سياسي محلي في هذه الاقطار قادته هذه البرجوازية كي تقيم نظامـــا تمثيليا أو شبه برلماني.

وقد شكلت هذه البرلمانية الواجهة الديمقراطية لأنظمة سياســـية جديـــدة، ملكيـــة أو جمهورية أو عشائرية تقليدية تقوم على تحالف البرجوازية التجارية النامية مع الإقطـــاع التاريخي،و أدت الى قيام أنظمة عربية هجينة في شكلها السياسي، استغلالية اســـتعمارية في محتواها الطبقي.

كما تاثرت كذلك بمعطيات مختلفة تدعو الى الديمقراطية،و تقوم أساسا على تبني مبدا علمانية الدولة و تحديد موقف نظري علمي و ثوري من التراث كشرط لبناء الديمقراطية "فلا ديمقراطية بدون علمانية".

و ليس المقصود (هنا) بالعلمانية علمانية النخبة و إنما علمانية الجماهير أي التوصل إلى ثورة ثقافية تقضي على المقومات التاريخية للعقلية الاقتصادية الطبقية الموروثـــة، و تقيم مكانها مقومات عقلية علمية ديمقراطية اشتراكية[1].

وفي ظل هذه العلمانية و الثقافة الثورية يحدث التفاعل الديمقراطي بين جماهير كل قطر عن طريق النضال المشترك من أجل التحرر،و لكن ما لم تصفّ العلاقات الاجتماعية المتخلفة في كل قطر كالعشائرية و الإقليمية و الطائفية و تنشأ مواطنة محلية حقيقية يستحيل تحقيق هذا التفاعل الديمقراطي و انجاحه.

و اذا تعذر ذلك على أرض الواقع بين جميع فئات الجماهير في كل قطر عربي،فانه يتعذر طرح المفهوم العلمي التاريخي للانتماء العربي الذي يهدف الى الارتقـــاء بدولـــة عربية من المحيط إلى الخليج،حيث أن الانتماء العربي ليس معطى مسبقا عرقيا أو شرطا

[1] -إبراهيم بدران، **حول التاريخ و التقدم في الوطن العربي**،(الأردن:دار الفارس للنشر و التوزيع،1991)، ص.ص.164-225.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ذاتيا، إنه مصير تاريخي حضاري مشترك يتحقق بو
الاجتماعية[1].

و في هذا السياق يقول عصام نعمان*: " الديمقراطية في أزمة، و أزمة الديمقراطية في الوطن العربي مزمنة و شاملة،فهي تتفاقم على مستوى الأنظمة و أهل السلطة، و تتعاظم الحاجة إليها على مستوى الأفراد و الجماهير في شتى الأقطار و المجتمعات و الطبقات و التنظيمات".

كما و أصبحت كذلك مطلبا جماهيريا بالفعل، و السبب هو وجود وضع جديد في العالم العربي، إنه الوضع الجماهيري و الوضع الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي الذي جعل الجماهير العربية تشعر بالحاجة إلى الديمقراطية.

و اضافة الى ذلك فإنها استخلصت ذلك من تجاربها المعاشة منها التجربة بعد الاستقلال بالنسبة إلى الأقطار التي دخلت محاولات الوحدة، و التجربة بعد الهزيمة العسكرية، و أخيرا تجارب التنمية و التحولات السياسية المختلفة التي وقعت في بعض البلدان العربية[2].

لقد اصبح المجتمع العربي يعيش حاليا مرحلة انتقالية تشهد تغييرات عميقة و تتفاعل في ظلها تناقضات و صراعات تاريخية،تشير الى أنها قد تتم دون رغبة من معايشيها، أوقد تحدث دون تخطيط أو توجيه من صناع السياسة و القرار في الدول المعايشة للتحولات السياسية،و يشهد أيضا حالة دائمة من التحول و التشكل و التغير و حالة من الصراع بين قوى السلفية و قوى الحداثة، بين قوى التجزئة و قوى الوحدة، صراع بين طبقة أو شرائح مسيطرة حاكمة، و طبقة و شرائح محكومة و رافضة، و هناك قوى الرجعية و قوى العلمنة.

---

[1]- سامي محمود ذبيان، **شقاء الديمقراطية في الوطن العربي**، (بيروت: المؤسسة لعربية للدراسات والنشر، 1997)، ص. ص. 234-240.

*عصام نعمان استاذ محاضر في القانون الدستوري بالجامعة اللبنانية.

[2]- احمد المستيري و خالد الحسن،**التجارب الديمقراطية في الوطن العربي**، (بيروت: دار الحداثة، 1981) ص .ص. 117-120.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كما تتعدد الجدليات المتصارعة داخل الجسم ا
تمس النظام و القوى الفاعلة فيه كما تمس الأفكار و الثقافة السياسية للممارسين للعمليـــه السياسية، و بالتالي تعترض هذه العملية عوائق كثيرة، تحاول هذه الدراســـة تفســـيرها و البحث عن بدائل و اقتراحات لها في سبيل تحديد مسارها في كل من الكويت و البحرين.

المبحث الأول: الخلفية السياسية للكويت و للبحرين

مع التحولات الاديولوجية و الاستراتيجية التي شهدها العالم خلال العقد الأخير من القرن العشرين،تغيرت أشكال و أنماط التحديات التي يتعرض لها العالم العربي المتميز بموقعـــه الجغرافي و بطاقاته و امكاناته المادية و البشرية،واتخذت أبعادا جديدة مختلفة عـــن تلـــك التي سادت طيلة عقود من الزمن[1].

و قد تزامنت هذه التحولات و التحديات مع مجموعة من المعطيات و الظروف الإقليمية و العالمية خاصة في إطار الصراع الاديولوجي و ما افرزه من نتائج انعكست على المنطقة الخليجية،وشكلت البيئة الرئيسية التي نشأت في ظلها تجربة التحولات السياسية في الكويت و البحرين.

و تجدر الإشارة إلى دور تلك الظروف و المعطيات المختلفة في التأثير على نظام الحكم في كل الدول العربية بما فيها تلك الدول المنتهجة لعملية التحول السياسي و منها الكويت و البحرين[2].

[1]– أعمال ندوة:"**الأمن العربي :التحديات الراهنة...و التطلعات المستقبلية**"من9الى11يناير1996،(باريس:مركز الدراسات العربي–الاوروبي،1996)، ص.27.

[2]-رشيد شقير،**التبدل الدولي و المشروع العربي**،(بيروت:مؤسسة الرؤى للطباعةوالنشرو التوزيع،1996)،ص.ص.99-134.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المطلب الأول : الظروف الإقليمية والعالمية للتحولا

تشكل الكويت و البحرين في ظل مجلس التعـاون الخليجـي نموذجـا للتكامـل و الاندماج السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي في إطار نظرية الاندماج و التكامل، كما و يشكل مجلس التعاون الخليجي نسقا فرعيا حسب نظرية النظم لدافيد ايستون على اعتبـار أن النظام الإقليمي العربي هو النسق الكلي[1].

لقد تم إنشاء مجلس التعاون الخليجي لاعتبارات أمنية بالدرجة الأولـى و لتحقيـق الوحدة بين أعضائه– بالدرجة الثانية – من خلال مراحل التعاون و التنسـيق و توحيـد السياسات من جهة، و تأكيد مظاهر التشابه و التقارب و تقليل مظاهر الاختلاف من جهة أخرى.

وقد شهدت كل من الكويت والبحرين مجموعة من التحولات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية نتيجة لتلك المتغيرات الإقليمية و العالمية التي مر بها مجلس التعاون الخليجي و ذلك من خلال مرحلتين اثنتين و هما:

المرحلة الأولى: عرفت خلالها دول مجلس التعاون الخليجي ظروفا أدخلتها دائرة الحرب الباردة بسبب الآثارالسلبية للوجود السوفياتي في الخليج،وتسـببت فـي انـدلاع الثـورة الإسلامية في إيران في فيفري 1979،وأثرت في اشتداد الجدل بين الشيعة و السنة الـذي امتد إلى داخل الكويت و البحرين بصفة خاصة،حيث اثرسلبا في تقـدم عمليـة التحـول السياسي.

كما أدى الظرف الثالث الذي تمثل في الصراع السياسي والعسكري بين العـراق و إيران إلى اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في سبتمبر 1980،و بالتالي، أصبحت إيـران تشكل المهدّد الرئيسي للأمن القومي العربي و الخليجي بالإضافة إلى إسرائيل تحت وطأة الصراع العربي الإسرائيلي[2].

---

[1]–إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول و النظريات**، (الكويت : منشورات الجامعة، 1984)، ص.ص. 26–30.

[2]- عبد الله الأشعل، **تطور العلاقات الدولية لمجلس التعاون الخليجي في ضوء المتغيرات الإقليمية و العالمية**، (لندن : مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، 1999)، ص.ص.10–15.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و لتجنب ذلك سعت دول مجلس التعاون الخ
الحرب الباردة باعتباره قضية عالمية إلى نطاقه الإقليمي ليصير قضية تهم دول المجلس وحدها بالدرجة الأولى[1].

ومن أجل ذلك حاولت الدول الخليجية، خلال السنوات العشر الأولى مـــن إنشـــائه، تنسيق السياسات الخارجية التي أوشكت أن تصبح سياسة واحدة ذات أجهزة دبلوماســـية مشتركة و تجسدت في تنفيذ الاتفاقية الاقتصـــادية الموحـــدة للتعـــاملات الاقتصـــادية و البترولية.

اما **المرحلة الثانية** فقد تميّزت بجملة من التحولات على المستوى العـــالمي التـــي انعكست على النطاق الإقليمي للخليج العربي،و تمثلت في انهيار الإتحـــاد الســـوفياتي و تلاشي معالم الصراع الاديولوجي،أما على المستوى الإقليمي و خلال سنة 1990، قامت العراق بغزو الكويت التي تم تحريرها سنة 1991 من طرف التحالف الدولي،و ظهـــرت مشاريع السلام العربي الإسرائيلي من مدريد في أكتوبر 1991 و التي لازالـــت تعـــرف التعثر في أغلب الأحيان[2].

ولتفادي مضاعفات الحرب العراقية الإيرانية التي تعتبر موسكو طرفا فيها، وتجنب عواقب الصراع في أفغانستان عملت بعض الدول الخليجية على تأسيس مجلس يضمن امنها و حمايتها[3].

و قد اعتبر الإتحاد السوفياتي طرفا في عاملين من عوامل قيـــام المجلـــس و همـــا الغزو السوفياتي لأفغانستان و الحرب العراقية الإيرانية، و أدى زوال هذين العاملين الى تغير نظرة الدول الخليجية للإتحاد السوفياتي (سابقا) نظرا للمحاولات التي سعى إليها هذا الأخير في سبيل التقرّب من دول مجلس التعاون الخليجي.

---

[1] –عدنان السيد حسين،البيئة الاقليمية والدولية الضاغطة،في:**النزاعات الاهلية العربية:العوامل الداخلية والخارجية**،محمد جابر الانصاري(محرر)،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1997)،ص.ص.114–115.

[2] –ابن حسين سالم،**معركة الخليج والمتغيرات الدولية**،(تونس:محمد علي للنشر،1991)،ص.84.

[3] - عبد الله الأشعل، المرجع السابق، ص.19.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و بذلك اتسمت العلاقات الروسية الخليجية بجملة من

* توسيع التعاملات الروسية الخليجية من خلال دخول موسكو في سباق التسلح في المنطقة بعد أن كان حكرا على فرنسا و واشنطن.

* فتح آفاق التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي و حلفاء الإتحاد السوفياتي.

و لكن و على الرغم من ذلك، ترك التواجد السوفياتي في المنطقة الخليجية آثارا سلبية منها:

* انعكاسات التعاون العسكري الإيراني السوفياتي في المجال النووي على الدول الخليجية.

* إحداث تمزق في المواقف العربية خاصة بين دول الخليج في بعض القضايا العالقة – ليومنا هذا – كالصراع العربي الإسرائيلي[1].

وفي تلك الاثناء خلف الغزو العراقي على الكويت آثارا سلبية علىدول مجلس التعاون الخليجي،كان أهمها:

* ظهور خلافات جديدة بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي مما أثر على دوره في تحقيق السلم و تنسيق السياسات الخليجية.

* بروز إيران كقوة جديدة تمثل تحديا صعبا أمام دول مجلس التعاون الخليجي محل العراق بعد اختفائها من الساحة الإقليمية (الخليجية).

* تطبيع العلاقات العسكرية بين دول المجلس و الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة مشكلة أمن الخليج كصورة حتمية[2].

كما دفعت تلك الآثار دول الخليج الى اعادة النظر في علاقاتها و حساباتها وتعزيز التعاون الأمني بينها و تطوير التعاون الاقتصادي و توحيد السياسات الخليجية اقتصاديا و

[1] -هيثم الكيلاني،هموم الأمن القومي العربي مع جواره،في:**مجلة شؤون عربية**،مصر،عدد1992،77،ص.ص.19-46.

[2] -عبد الله الأشعل، العلاقات الدولية في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي، في: **مجلة الخليج و دراسات الجزيرة العربية**، السنة العاشرة ،عدد 37، 1984، ص.ص.61-91.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

سياسيا بهدف تحقيق المزيد من التنسيق و التماسك منطقة الخليج العربي خاصة بعد نشوب الحرب الخليجية الثانية .

و لمواجهة تلك المتغيرات و إنجاح عملية التحول السياسي في الكويت و البحـــرين عملت دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى على:

* تحديد الأهداف و الغايات القومية.

* تحديد الهدف السياسي و العسكري.

* الاستخدام الأمثل للطاقات الاقتصادية بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي.

* تشجيع إقامة مشاريع اجتماعية تخدم المجتمعات الخليجية.

* تشجيع التجارب الديمقراطية بإجراء تحولات سياسية كفتح المجال أمام التعددية الحزبية لمواطني كل دولة من دول المجلس الخليجي و احترام حرية التعبير و الرأي.

* تبني نظم سياسية تؤمن بالتغير و تؤمّن الاستقرار السياسي لكل دولـــة علـــى حـــدا و للمجلس كوحدة موحدة.

* إبعاد المنطقة عن ساحة الصراع الدولي و اكتفائها بتسوية النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية و الحوار الهادئ[2].

المطلب الثاني: طبيعة نظام الحكم في الكويت و البحرين

تصنف أنظمة الحكم في الوطن العربي إلى مجموعتين مختلفين من حيث الشكل السياسي، فهنالك أنظمة ملكية و أنظمة جمهورية،حيث تتسم كل مجموعة عن الأخرى باختلافات متباينة سواء من حيث البنية الاجتماعية أو الاقتصادية لأفكارها، أومن حيث التاريخ الخاص لنشأة مؤسسة الدولة القطرية، أو من حيث نشأة النخبة الحاكمة فيها.

[1] -محمد رضا فودة، **تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد**، ط2، (بيروت : مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1997)، ص.ص.143-147.

[2] -محمد رضا فودة،المرجع السابق، ص.ص. 196-173.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وفي ظل هذا التصنيف تنتمي الكويت والبحرين إ
تشتركان في بعض العناصر و تختلفان في البعض الاخر.

I. أوجه التشابه :

1- التقارب الجغرافي الذي لعب دورا كبيرا في تحقيق التقارب الثقافي و الديني و الاجتماعي و الاقتصادي و حتى السياسي من خلال تبنيهما لمشاريع الإصلاح السياسي[2].

2- وقوع الدولتين في الجنوب الشرقي للوطن العربي على حدود المملكة العربية السعودية التي تتعامل مع مسألة التحول السياسي باقل اهتمام من الكويت و البحرين[3].

3- تكون الدولتين من تشكيلات قبلية وعشائرية تمثل نسبة كبيرة من السكان، و تعتبر المصدر التقليدي الأول من مصادر شرعية السلطة السياسية فيها و المقصود بها سلطة النخبة الحاكمة.

4- اعتماد اقتصاد الدولتين على إنتاج النفط وارتفاع الفوائض المالية، مما جعل النفط يحقق مرحلة الرفاه التي أبعدت الشعبين عن العملية السياسية، لكن و في مرحلة متقدمة من التحولات السياسية، بات من الضروري التفكير في إمكانيات الاعتماد على أساليب تقلل من تحكم القوة النفطية في اتجاهات الحياة السياسية.

5- خضوع الدولتين لتبعية اقتصادية وعسكرية أمنية و سياسية للدول وارتباط اقتصادهما باقتصاديات الدول الغربية ادى الى خضوع إرادتهما السياسية لهذين العاملين[4].

أما من حيث المجال السياسي، فتشترك الكويت و البحرين في مجموعة سمات تتمثل في:

1-المباعدة بين النصوص الدستورية و الواقع العملي، فرغم محاولات التعديل المتكررة إلا أن التجسيد الفعلي لمبادئ الدستور مازال بعيدا عن الواقع المتطور بتطور عملية التحول السياسي.

---

[1] -الأنظمة الملكية الثمانية هي: الأردن، المغرب الأقصى، و دول مجلس التعاون الخليجي.

[2] -طيبي بن علي،**العالم العربي و الألفية الثالثة**،(الجزائر:دار الغرب للنشر والتوزيع،2002)،ص.ص.67-68.

[3] -عبد الله العروي، **تاريخ المغرب: محاولة في التركيب**، ترجمة: ذوقان قرقوط،(بيروت:المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1977)،ص.ص.292-294.

[4] - سعد الدين إبراهيم، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص.ص. 416-417.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

2-عدم ترسيخ مفهوم الدولة إلا ما كان من دولة ور
في توفير مؤسسات الدولة و احترام حقوق الإنسان و منح المجتمع المدني مساحة خاصة به لممارسة نشاطه داخل الدولة، لأن الولاء كله للقبيلة و العشيرة و الطائفة،وأصبح بذلك النظام القبلي التقليدي يعطل من مشروع الدولة الحديثة في كل من الكويت و البحرين[1].

3- غياب التعددية السياسية، رغم أن الدستور نص على إنشاء جمعيات سياسية تنشط في المجال السياسي والتي لم ترق إلى صفة أحزاب سياسية.

4- افتقار الدولتين للمهارة و الكفاءة في إدارة السياسة الخارجية رغم بعض مظاهر التعامل الإقليمي و الدولي التي لا تخدم أية قضايا قومية بالضرورة و لكنها تسعى الى تكريس نفوذها الإقليمي عربيا و محليا.

و بهذا تقوم دولتا الكويت والبحرين على بعد ثيوقراطي وتعتمدان في تبرير شرعيتهما على المصدر التقليدي الذي يشمل بعدا دينيا إسلاميا و بعدا قبليا حيث يمثل هذا المصدر غلبة قبيلة على غيرها من القبائل المجاورة، أو عشيرة داخل هذه القبلية على غيرها من العشائر الأخرى، أو على تحالف قبلي بين عدد منها[2].

و مع ذلك لم تبق الكويت و البحرين على وضعهما السابق، بل حاولتا و لا تزالان تحاولان تدعيم نظاميهما السياسيين باضافة مصادر اخرى للشرعية، فالكويت تبنت نظاما برلمانيا يقوم على "الانتخاب الحر"والبحرين عملت جاهدة على تغيير الأوضاع، و قطعت بذلك شوطا طويلا في مسيرة التطور الاجتماعي الاقتصادي و في إطار عملية التحول السياسي[3].

II. أوجه الاختلاف :

تعتبر الكويت و البحرين دولتين عربيتين مسلمتين ملكيتين و متجاورتين و تشهدان سلسلة من التحولات السياسية الجذرية غيرت من توجهاتهما إقليميا و عربيا و

[1] - يحيى الجمل، **أنظمة الحكم في الوطن العربي، في: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، برهان غليون (محرر)، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)،ص.ص. 355-370.
[2]- سعد الدين إبراهيم، المرجع السابق، ص .241.
[3] -برهان غليون ،المرجع السابق،ص. ص. 418-419.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

دوليا،واختلفت التجربتان معا في مجموعة متغيرات فكان منطق هذه الاختلافات يؤدي الى تحديد طبيعة نظام الحكم في كل دولة على حدى.

أولا- دولة الكويت:

تعتبر الكويت دولة عربية مستقلة ذات سيادة تامة، تحصلت على استقلالها بتـــاريخ **19 يناير 1961**، و بهذا انتهى عهدها بالحماية البريطانية بعد إبدال المعاهدات السابقة مع بريطانيا بمعاهدة صداقة.

ولكن سرعان ما واجهتها تحديات جديدة أهمها مطالبة عبد الكريم قاسم بضم الكويت إلى الأراضي العراقية، مما أدى بالقيادة السياسية التي كانت تتجسد في الأمير **عبد الله السالم** إلى تحويل الاستقلال إلى حقيقة شعبية عن طريق تحويل النظام القائم إلى نظام دستوري أميري ساعدت في تحويله بشكل أو بآخر النخبة السياسية السائدة[1].

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التحول يتماشى مع طموحات النخبة الجديدة المطالبة بالمزيد من المشاركة السياسية،و يؤثر في الشعب الكويتي بهدف تقبل البرلمان، ويضغط على الاختيارات المتاحة أمام السلطة السياسية[2].

في حين تتمتع الأسرة الحاكمة لآل الصباح باستقرار سياسي طويل و بعـــد إنشـــاء الحكم البرلماني وضع الدستور شروطا لاختيار ولي العهد مـــن آل الصـــباح كالســـن و المقدرة الأهلية و الإقرار من مجلس الأمة، أما الموافقة الشعبية العامة فيعبر عنهـــا مـــن خلال المجالس الأهلية (الدواوين)[3].

و بهذا يعين و لي العهد خلال سنة على الأكثر من توليه الإمارة، ويكون تعيينه بمرسوم أميري، ويتم ذلك في جلسة خاصة، بموافقة أغلبية أعضاء المجلس[4].

---

[1] -عبد الله مشعل العنزي،نشأة الكويت السياسية والادعاءات العراقية،في:**مجلة العلوم الاجتماعية**،المجلد24،العدد الثاني،صيف1996،ص.ص.9-22.

[2]- عبد الله النفيسي، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، برهان غليون (محرر)، (لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1987)، ص.ص. 674-675.

[3]- المادة الرابعة من الدستور الكويتي، في:**مجلة المرأة الكويتية**، عدد **14 يناير 2000**.

[4]- محمد الرميحي ، **تجربة المشاركة السياسية في الكويت 1962-1981**،في : أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، برهان غليون (محرر)، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية ،1987)، ص. 650.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و يتولى كذلك السلطة التشريعية من برلمان التنفيذية من مجلس الوزراء و الوزراء، أما السلطة القضائية فتتولاها المحاكم باسم الأمير، بمعنى أن كل الصلاحيات الدستورية و المهام السياسية هي في يد الأمير رئيس الدولة[1].

كما ينص الدستور الكويتي على أن نظام الحكم في الكويت هو ديمقراطي، و السيادة فيه للأمة،و يقوم النظام السياسي فيه على أساس الفصل بين السلطات مع تعاونها، ولا يجوز لأي سلطة منها النزول عن كل أو بعض من اختصاصها المنصوص عليه في هذا الدستور[2].

و لكن ما يعاب على مبدأ الفصل بين السلطات هو غياب التطبيق الفعلي و العملي له،وافتقاره للتوضيح مما يعطل من مشروع الفصل الحقيقي بين السلطات التشريعية و التنفيذية و القضائية، و يبقيها متركزة و مجتمعة في يد الأسرة الحاكمة دون اقتسامها مع أطراف أخرى من القوى السياسية التي تمثل المعارضة[3].

ثانيا–دولة البحرين:

لقد تم الاعلان عن استقلال البحرين في **15 أوت 1971**، و قوبل بترحاب عام باستثناء احتجاجات المنظمات السرية لأنه اعتبر بداية للمشروع التنويري، حيث كانت هناك مؤشرات تنذر بأن النظام مقبل على المصالحة مع خصومه التنويريين حول بناء الدولة.

و تأكد ذلك من خلال السماح لقيادات هيئة الاتحاد الوطني في المنفى بالرجوع إلى البلاد، و جرى الترحيب بهم علنا من قبل الأمير و كبار أفراد الأسرة الحاكمة،كما اكتسب اسم البلاد صفة "دولة" البحرين و ارتقى البحرينيون بموجب الجوازات الجديدة من مجرد رعايا إلى مواطنين[4].

---

[1]– المواد من 50 إلى 54، الباب الرابع من الدستور الكويتي– السلطات، المصدر نفسه.
[2] ـ المادة السادسة من الدستور الكويتي، في: **مجلة المرأة الكويتية**، عدد 14 يناير 2000.
[3] ـ المادة الخمسون من الدستور لكويتي في: **مجلة المرأة الكويتية**، عدد 21 فبراير 2003.
[4]– سعيد الشهابي، **البحرين 1929–1971: قراءة في الوثائق البريطانية**،(بيروت: دار الكنوز الأدبية، [د.ت]).

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و نتيجة لتلك الظروف تصاعدت الآمال الش
جديدة تتميز بالتغييرات و التحولات تمثلت في التحضير لمشروع دستور بحريني، حيث قال الحاكم الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة بمناسبة العيد الوطني:

"إن مثل هذا الدستور سيحمي وحدة المجتمع و تكافله و تماسكه و سيضمن للمجتمع حقوق أفراده في التعليم و العمل و الضمان الاجتماعي و الصحة و حرية التعبير كما أنه سيوفر للشعب المشاركة في إدارة شؤون بلادهم في إطار الشرعية الدستورية"[1].

و بفضل هذا الدستور اصبحت البحرين على أعتاب التحول من تشكيلة إثنية إلى أمة يتحول أفراد المجموعات الإثنية فيها إلى مواطنين شرعيين يطالبون بحقوقهم المدنية و الاجتماعية و السياسية و بالتالي يمكن انجاز الاندماج السياسي و بناء الدولة بدون اقصاء التضامنيات التقليدية[2].

المبحث الثاني: مراحل التحولات السياسية في الكويت و البحرين:

تميزت كل من الكويت و البحرين عبر التاريخ بخصائص جغرافية و مقومات تاريخية و حضارية،و ازدادت في العصر الحديث مع مجيئ الإستعمار الأجنبي ، وتوسع الإمبراطورية البريطانية ، و إزدياد أهمية الطريق الإستراتيجي بين أوروبا و بريطانيا من جهة ، و الهند " ذرة التاج البريطاني " من جهة أخرى[3].

و بهذا أصبحت الدولتان أكثر انفتاحا على العالم،وازدادت مكانتهما مع اكتشاف النفط في ثلاثينيات القرن العشرين،و تحولت بذلك الدولتان الى مخزون نفطي مقارنة ببلدان الخليج العربي الأخرى[4].

---

[1] – عبد الهادي خلف، **بناء الدولة في البحرين:المهمة غير المنجزة**،ترجمة:عبد النبي العكري،مراجعة،نجوى خلف،ط2،(بيروت:دار الكنوز الادبية،2003)، ص. 117.

[2] - المرجع نفسه، ص. 180.

[3] – صلاح العقاد ، **التيارات السياسية في الخليج العربي**، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، 1965)، ص.ص. 63-66.

[4] – مفيد الزيدي،**التيارات الفكرية في الخليج العربي1937-1971**،سلسلة اطروحات الدكتوراه، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2000)،ص.52.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و يرى بعض الدارسين لواقع الانفتاح على ا
بما فيها الكويت و البحرين أنه يحمل في طياته مشاهد سياسية اقليمية و عالمية توحي بحدوث تحولات تجر خلفها تحديات جدية للمنطقة في ظل التسابق على النفط و الطلب المتزايد عليه،و المطالب الاجتماعية و الاقتصادية العالمية التابعة لمرحلة الدخول في مسار التحول السياسي[1].

لكن قبل التعرف على تطورات الانفتاح للنظام السياسي في كل من الكويت و البحرين، وجب التعرض لأهم المراحل التاريخية التي مر بها المجتمعين الكويتي و البحريني لتشكل هذه الخلفية التاريخية المرجعية الأساسية التي ساهمت في تحول النظام التقليدي في الدولتين إلى نظام ملكي دستوري ديمقراطي.

المطلب الأول:مرحلة ما قبل الاستقلال

I. /دولة الكويت:

يعود الحديث عن عوامل التحول السياسي في الكويت إلى حصيلة تطور تاريخي له خصائصه و مراحله،حيث بدأ مجتمع الكويت يتوجه نحو التغيير و يتحسس التحول الذي أخذ يطرأ على العالم بداية من مطلع القرن العشرين و في الربع الأول منه[2].

فقد تأثر هذا المجتمع بمجموعة من التغيرات الإقليمية كالثورة الإيرانية الدستورية الأولى وما تلاها من حوادث انتهت بوصول "رضا شاه"إلى الحكم في إيران،أما التغيير الآخر، فقد تجسد في توسع الدولة السعودية الثالثة على يد عبد العزيز بن سعود[3].

بالإضافة إلى التدخل المباشر لبريطانيا في الخليج و على كل المستويات،و اكبت هذه الظروف تغيرات داخلية تمثلت في التوسع التجاري الذي اثر عميقا على منطقة الخليج بصفة عامة و على الكويت بصفة خاصة.

---

[1]– عاصم محمد عمران،"**التحديث و الاستقرار في دول مجلس التعاون الخليجي في ظل الحقبة النفطية**"،اطروحة دكتوراه،(بغداد:جامعة بغداد،كلية العلوم السياسية،2001)،ص.45.

[2]– يوسف محمد عبيدان،"أجهزة الحكم الخليجية في ظل الحماية البريطانية"،في:**مجلة السياسة الدولية**،السنة 30،العدد115،يناير1994،ص.ص.55–56.

[3]–Moss helmis, Christine**, the cohesion of Saoudi Arabic evolution of political identity,** (Washington: Library congress, 1981), p. p. 119-203.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فخلال هذه الفترة استقطبت الكويت مهاجرين الإيرانية و في هضبة نجد من حوادث، و بسبب انتقال مراكز القوة التقليدية من الدولة التركية إلى الحماية البريطانية، و عرفت توافدا كبيرا من المناطق القريبة..

كما نمت فيها فئات اجتماعية باتت تتحسس ضرورة الإصلاح السياسي،و راحت تطالب بتطوير النظام القائم من نظام أبوي بسيط إلى نظام أكثر تعقيدا، يواجه المتطلبات الجديدة من إدارة و تعليم[1].

و في هذا الاطار تعتبر الكويت من المجتمعات القليلة التي تنطبق عليها النظرية الكلاسيكية في تطوير نظام الحكم،حيث تطور من خلال الموافقة المجتمعية عن طريق تفرغ عائلة من العائلات الكبيرة للنظر في شؤون الحكم، في حين انصرفت العائلات الأخرى للنشاط الاقتصادي، ثم تطور هذا الفريق و أصبح قويا و متمكنا2.

و في تلك الاثناء ازداد انتشار القوات البريطانية في منطقة الخليج العربي الذي أدى الى رسم حدود للممالك الصغيرة الجديدة بطريقة تتماشى مع مصالح بريطانيا في المنطقة، و زاد من اشتداد التنازع على السلطة بين أفراد آل الصباح خاصة بعد أن انتقلت السلطة بعد مبارك الصباح الذي توفي سنة 1915م، إلى أخويه جابر ثم سالم، لكن حكم هذين الاخيرين لم يستمر طويلا.

كما استمرت الأوضاع حدة و أفرزت وعيا سياسيا يطالب بالتغيير الذي أدى الى ما سمي بمطالب "الإصلاح الأولى" التي تجسدت في المجلس الاستشاري لعام **1921**[3].

ولكن ما يعاب على هذا المجلس قلة فعاليته رغم كونه استشاريا، حيث أصبحت هذه المشاورات تستغرق وقتا عميقا،لا تفيد إلا صوريا نظرا لتفاهة جلسات المجلس و كثرة الخلافات الشخصية بين الأعضاء و عدم احترامهم لقاعدة الأغلبية و عدم مواظبتهم على

---

[1]– حسن علي الابراهيم، **الكويت: دراسة سياسية**، (الكويت: مؤسسة دار العلوم،1979)، ص. 265
انظر أيضا:– محمد الرميجي، **قضايا التغيير السياسي و الاجتماعي في البحرين 1920–1970**، (الكويت: منشورات مؤسسة الوحدة للنشر و التوزيع1976)،ص.ص. 315–320.

[2] - Al Eliraheem Hassan Ali, **Kuwait: a political study** (Kuwait: Kuwait University, 1975) p.184

[3] - Al Habashi, M.O Aden, **l'évolution politique économique et sociale de l'Arabie du sud** (Alger : SNED, 1966), p.p.180-200.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الحضور، فقلت اجتماعاتهم شيئا فشيئا إلى أن انتهى إلى الحل التلقائي له[1].

ثم سلكت التحولات السياسية اتجاها نحو الحياة الثقافية و الاجتماعية في البلاد، وتحولت خطوات الإصلاح إلى تنظيم شؤون البلدية و التعليم إذ أخذت خطوات جادة في نهاية الثلاثينيات و اتسمت أشكال التنظيم بالنضج و المسؤولية.

أما تجربة "الإصلاح السياسي الثانية"، فقد لحقت بالتجربة الأولى بعد أكثر من خمسة عشرة سنة، حيث تزامنت مع مجموعة من الظروف و المتغيرات خاصة منها الامتيازات المالية الأولى الناجمة عن التدفقات النفطية.

كما ظهرت حركة قومية تمثلت في اشتداد مقاومة الاحتلال البريطاني في العراق، و احتدام المقاومة الفلسطينية للنفوذ البريطاني و الصهيوني، و انعكاس أوضاع الحرب في مصر و سوريا،ساهمت في ظهور المجالس المنتخبة في الكويت كان أولها المجلس البلدي لسنة **1931** ثم مجلس المعارف لسنة **1936**[2].

و اضافة الى تلك الظروف،ساهمت أوضاعا موضوعية اخرى في بلورة حركة الإصلاح السياسي تمثلت في تدهور الوضع الاقتصادي في قطاع التجارة و صيد اللؤلؤ، و سوء التنظيم و التسيير للتدفقات الأولى للأموال النفطية.

أما الوضع السياسي عرف مطالبة متزايدة على المشاركة في الإصلاح العام عن طريق إقامة مجالس متخصصة، انتهت بتشكيل مجلس منتخب من قطاعات محدودة من المجتمع، سميت بالكتلة الوطنية تتكون من 150 عائلة.

وقد تمكن هذا المجلس من اصدار وثيقة بتاريخ **2** جويلية **1938**، نصت على خمس مواد شكلت فيما بعد بنود الدستور الحالي،حملت هذه الوثيقة مفاهيم الديمقراطية من مشاركة سياسية، و الفصل بين السلطات و التوزيع العادل لدخل النفط و الثروة الجديدة[3].

---

[1] -عثمان عبد المالك، **نظام الحكم و أجهزته في الكويت**: مذكرات الطلبة، (الكويت: كلية الحقوق في جامعة الكويت، د.ت).

[2] – محمد غانم الرميحي، **تجربة المشاركة السياسية في الكويت 1962-1981**، مرجع سابق، ص.ص. 644-645.

[3] – محمد غانم الرميحي،"حركة 1983 الإصلاحية في الكويت و البحرين ودبي"، في : **مجلة دراسات الخليج و الجزيرة العربية**، السنة 1، العدد 4، أكتوبر 1975.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

رغم ما حملته الوثيقة من مبادىء للإصلاح و
و ذاتية و خارجية أدت إلى الإطاحة بالتجربة السياسية الحديثة النشاة،وخلفت وراءها بعض الإصلاحات التي فعلت فعلها في تطوير المجتمع الكويتي[1].

لكن التطورات في المجال الاقتصادي بقيت مرتبطة ارتباطا كبيرا بالتطورات في المجال السياسي،فكلما ازدادت عائدات النفط و ارتفعت الفوائض المالية، ازدادت المطالبة بالمشاركة السياسية في الحركة الإصلاحية.

و هكذا استمر الوضع حتى الخمسينيات، حيث شهدت الكويت تطورا ملموسا في التوسع العمراني و الثقافي، كما تأثرت أكثر بالتطورات العربية المجاورة التي عرفت قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر و سوريا، و الاتحاد الهاشمي بين العراق و الأردن، ثم الثورة العراقية، و قبلها حرب السويس.

كما أثرت كذلك على الوضع الداخلي في الكويت الذي كان يبدو عليه الجمود النسبي من الناحية السياسية،و ما أن انتهت فترة الخمسينيات حتى بدأ الوضع من جديد يتوجه نحو التغييرويذر باستقلال كامل عن بريطانيا في ظل آفاق سياسية جديدة تطمح إلى تكوين مجلس نيابي منتخب.

وتجلت بذلك معالم المرحلة الجديدة في إنتاج النفط بغزارة،ولم يصبح الاقتصاد يتوقف على قطاع التجارة الذي كان يشكل المصدر الرئيسي لميزانية الإمارة عن طريق الضرائب الجمركية المفروضة على البضائع التي يستوردها، بل أصبح عائد النفط هو المصدر الرئيسي الأول للميزانية و استفادت ميزانيات الصرف على البنى التحية المادية و الفكرية، كالمدارس و المستشفيات و بعثات التعليم إلى الخارج.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه العوامل عملت على استقطاب هجرة عربية و أجنبية ضخمة من جديد وأدت الى ظهور فئات جديدة ذات آمال و طموحات تطالب بالتغيير[2].

---

[1]– يحيى الجمل، **النظام الدستوري في الكويت: مقدمة في دراسة المبادئ الدستورية العامة**، (الكويت: جامعة الكويت، كلية الحقوق، قسم القانون العام،1970–1971)،ص.ص. 175–179.

[2]– محمد الرميحي، **تجربة المشاركة السياسية في الكويت 1962–1981**، مرجع سابق، ص.ص. 645–648.
وانظر أيضا:– نجاة عبد القادر الجاسم، التطور الاقتصادي و السياسي في الكويت ما بين الحربين 1914–1939، في: **مجلة دراسات الخليج و الجزيرة العربية**، السنة1، العدد4، أكتوبر 1975، ص. 75.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ففي سنة **1954**، تأسست في الكويت "اللجنة ال
المناوئين لوجود قواعد أجنبية في الكويت،وتغذت من الوعي الجديد لدى الطلاب و الطالبات الكويتيين المنتشرين في العواصم العربية كبغداد و دمشق و القاهرة.

و في هذه الفترة بالذات، تكون المجلس الأعلى الذي تزامن مع إنشاء مجالس متخصصة كمجلس الإنشاء و التخطيط و مجلس بلدي و مجلس المعارف،و ألحق به بعد ذلك مجلس استشاري من أبناء العائلات الكويتية البارزين،حيث تم تعيين خبير دستوري* ، طلب منه التعاون مع المجلس الاستشاري و المجلس الأعلى لوضع القوانين الحديثة من أجل تنظيم أمور الإدارة العامة.

و نتيجة لذلك تغيرت تركيبة النخبة السياسية، فبعد أن كانت تقتصر على أفراد الأسرة الحاكمة و مجموعة قليلة من العائلات التجارية، اصبحت تضم القبائل البدوية المستوطنة حديثا، و الطبقة الوسطى الناشئة التي أثرت في الإصلاحات و التحولات السياسية في بداية الستينيات[1].

و قد برزت هتان الفئتان كقوة سياسية جديدة تسعى إلى التغيير من معالم النظام السياسي السائد، و تزامن ظهورها مع تبلور وعي سياسي لدى الطائفة الشيعية و بعض التجمعات الاجتماعية الأخرى، مما أدى إلى تعميق ممارسة الانتخابات و التحزب الفئوي.

و بذلك عكست هذه المجموعات المختلفة صورة المجتمع الكويتي الحديث العهد بالتعددية، فاختلطت و امتزجت مؤشرات الشرف القبلي، و العائلي، و الثروة و الخبرة السابقة، و الوضع الاجتماعي، و المهارات الجديدة، و التعليم، و الأصل الاجتماعي، كي تكون مجتمعة العوامل الرئيسية و التأسيسية لتكوين النخبة السياسية الجديدة في كويت اليوم.

و أصبحت الولاءات الشخصية و العائلية و القبلية أهم الصفات التي ينتسب إليها السياسي الكويتي باضافة العامل الديني المذهبي كعنصر آخر، منذ بداية الثمانينيات، ليتمتع

---

[1]– محمد الرميحي، المرجع السابق، ص.ص.648–649.

انظر أيضا:– عادل محمد المغني، **صور من الماضي**، (الكويت: مطابع القبس التجارية،1987)، ص. 108.

-Abui Ahmed J, **the participation of Kuwait intellectuals in the development process 1961-1985,**(Dissertation :University of Essex, 1992).

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المرشح ذو الانتماء العائلي أو القبلي أو الطائفي بف
من منافسيه ذوي الانتماءات الإيديولوجية.

و بهذا لم يكن الانتقال من علاقات الحماية مع بريطانيا، إلى الاستقلال، تم التحول إلى دولة دستورية لها مجلس نيابي، عملية مفاجئة في الكويت أو تحولا بلا جذور أو خلفية تاريخية، بل إن الظروف الموضوعية و الذاتية قد لعبت دورا كبيرا في تحديد شكل التحول و مساره.

و بما أن مسار التحول السياسي اعتمد على متغير المشاركة السياسية بالدرجة الأولى، فإن الكويت حكومة و شعبا كسبت الكثير من تجربة المشاركة خلال السنوات الطويلة التي شهدتها التجربة في مرحلتيها الأولى و الثانية رغم أن التجربة عرفت مجموعة من التحديات أعاقت من تطورها في كثير من الاحيان[1].

و في هذا الاطار عبر **جون ديوي** الفيلسوف التربوي المعروف عن هذا الموضوع إبان اشتداد الحرب الثانية سنة **1940** فقال:

" إن التهديد الخطير الذي يواجه ديمقراطيتنا ليس وجود دولة خارجية تسلطية، بل إن التهديد نابع من داخل مواقفنا الشخصية و داخل مؤسساتنا، لذلك فإن ساحة المعركة هي هنا داخل أنفسنا نحن"[2].

وقد ينطبق هذا القول على العرب – بصفة عامة– حيث أن الحرية و الديمقراطية ليستا ضرورة أخلاقية، ولكنهما ضرورة حياتية و مسألة إثبات الذات و الوجود الفعلي و الفعال.

ولا شك أن الكويت تعيش وضعا متميزا نسبيا عن بقية أقطار الوطن العربي،فهي تتمتع بظروف اقتصادية مزدهرة ،يتمتع فيها المواطن بمستوى دخل جيد و بظروف دستورية و قانونية تضمن له حدا أدنى من الأمن[3].

---

[1]– محمد الرميحي، المرجع السابق، ص.ص. 653–661.

[2]– جون ديوي، **الحرية و الثقافة**، ترجمة: أمين مرسى قنديل، (القاهرة: جامعة الدول العربية، الإدارة الثقافية و مكتبة الانجلو مصرية،1973)

[3] –عبد الله النيباري، **تطور المشاركة السياسية في الكويت**، في: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، سعد الدين إبراهيم(محرر)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص. 665.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كما توفر كذلك مساحة من الحرية و المشاركة في المنطقة الخليجية، و يجعل من الكويت نافذة تعبر منها رياح التحديث و مطالب التغيير السياسي و الاجتماعي إلى المنطقة.

II. /دولة البحرين:

على عكس المبدأ الذي قامت عليه دولة الكويت من تولي الأسرة الحاكمة لشؤون الحكم عن طريق التراضي، فإن البحرين شهدت غزوا سنة **1783** بقيادة آل خليفة من خلال الدعم الذي قدمته أجنحة شيعية متناحرة فيما بينها بتحالفها مع عدد من القبائل السنية.

و قد ساهم ذلك في تمكين العشيرة الخليفية من تشديد قبضتها على المنطقة و خصوصا بعد **1870** أثناء مصادرة الأراضي الزراعية و مصائد الأسماك، وجرى توزيع هذه الغنائم بين أطراف التحالف القبلي الذي قام بغزو البحرين[1].

كما عرف الوضع الجديد تقسيم البلاد إلى مجموعة إقطاعيات صغيرة (مقاطعات)، و استخدام الوجهاء المحليين الشيعة كوزراء لجمع الضرائب وإدارة التعامل المباشر مع الرعايا[2].

و خلال سنة **1883** فرضت عائلة آل خليفة و عدد من القبائل السنية القادمة من الجزيرة العربية سيطرتها كسادة لا منازع لهم على الجزر ذات الأغلبية الشيعية وقتها، و تميزت بنمط من العلاقات التي كانت تسود بين الغازي الأجنبي و السكان الأصليين المنهزمين.

كما وقع آل خليفة منذ بداية القرن التاسع عشر عددا من الاتفاقيات مع بريطانيا تم بموجبها الاعتراف بهيمنة بريطانيا السياسية و الاقتصادية و العسكرية على معظم المنطقة مقابل اعترافها بالأنظمة القبلية القائمة،حيث جعلتها في مقدمة أولوياتها الإستراتيجية[3].

---

[1] –عبد الهادي خلف، **بناء الدولة في البحرين: المهمة غير منجزة**، مرجع سابق، ص.ص. 10–12.

[2] –فؤاد خوري، **القبيلة و الدولة في البحرين**، (بيروت: معهد الانماء العربي، 1980)، ص.ص. 262–236.

[3]-Charles Zorgbibe, **Géopolitique et histoire du Golf** : **Que sais- je** ?, (Paris : Presses universitaires de France, 1991), p. 125.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و خلال هذه المرحلة، استطاع آل خليفة بوا
الوسطاء في أوساط الطائفتين الشيعية و السنية،حيث تعتمد رفاهية هؤلاء الوسطاء على استمرار ولائهم و خضوعهم للأسرة الحاكمة،فلم يكن الشيوخ الإقطاعيون يقومون بزراعة أراضيهم أو رعاية مصائدهم و إدارة إقطاعياتهم، بل عهدوا بذلك إلى الزعماء الشيعة الذين أصبحوا وكلاء للإقطاعيين الغرباء و أسياد للفلاحين من السكان الأصليين.

إلا أن نظام المقاطعات لم يعمر طويلا وتم إلغاؤه بعد سلسلة من الإصلاحات فرضها البريطانيون خلال الفترة الممتدة من **1914-1932** لأنه أثر سلبا على أنماط التعامل بين السكان على اختلاف انتماءاتهم الإثنية[1].

كما نتج عن ذلك تشجيع المزيد من آل خليفة و غيرهم من العشائر على الهجرة من الجزيرة العربية إلى البحرين،و أدت إلى التمييز بين القبائل، و غيرت في صياغة الخيارات الإثنية لآل خليفة و كذا في تحديد إطار تحالفاتهم المستقبلية.

و بذلك اعترفت بريطانيا المهيمنة على الخليج، و بعد عقود قليلة من الغزو، بنظام آل خليفة القبلي،و نشرت قواتها العسكرية لقمع أي اضطرابات محلية و لصد أي قوة خارجية معادية لآل خليفة.

و لهذا ساهم التواجد البريطاني في إقامة تشكيلات سياسية و أنظمة حكم قبلية في اغلب مناطق الخليج لأنه و على خلاف الأنظمة القبلية التي رعتها بريطانيا، فقد تميزت العلاقة بين الأسرة الحاكمة في البحرين و أتباعها من الوسطاء بعدم التشارك في السلطة و الثروة.

و بذلك لم تتمكن فئة الوسطاء من الحصول على أي موقع مؤثر في سلطة الحكم، ولم تتطور لدى هذه الفئة القدرة على المشاركة في الشؤون العامة و لم تغير من سلوكاتها في ممارسة تمثيل قواعد اجتماعية أو حتى مجرد التعبير عن مصالحها مما جعل الأسرة الحاكمة تسيطر على نظام الوساطة و تقوم بتغيير و تدوير الوسطاء حسب مصلحتها أساسا.

[1] -إبراهيم خلف العبيدي، **تاريخ الحركة الوطنية في البحرين1914-1971**، رسالة ماجستير، (بغداد:كلية الآداب،1973)، ص.ص.10-11.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و خلال المرحلة المتطورة من حكم الشيخ ح
إدماج أفراد المجتمع المحليين و الأجانب العرب و الإيرانيين و الهنود في البنية السياسية النامية في حين قام رجال الدين و الوجهاء من الطائفتين ببعض الإصلاحات مثل وضع الأوقاف تحت إشراف الحكومة.

و بالرغم من محاولات التعايش و الاندماج بين مختلف الفئات من الطائفتين، إلا أن هناك نسبة كبيرة من الشيعة من عبرت عن دعم إصلاحات "**الميجور ديلي**"من خلال توقيع العرائض و أشادت بالجهود البريطانية الهادفة إلى رفع الظلم التي تمثلت في إقامة المحاكم ونشر قوات الشرطة[1].

في حين عبر كثير من الوجهاء السنة عن استيائهم من هذه الإصلاحات لأنها تعبر عن حرص بريطانيا على تعيين الشيعة المواطنين من أصل إيراني في قيادة قوات الشرطة حديثة النشأة إلى غاية الاستقلال عام **1971**.

و بذلك وضعت إصلاحات الميجور ديلي البلاد على طرق مهمة، لم تنجز بعد، على حد تعبير الكثير من دارسي التحولات السياسية في البحرين، ألا و هي المهمة التاريخية ذات الطبيعة المزدوجة و المتمثلة في عملية بناء الدولة و تحويل سكان البلاد من رعايا ليصبحوا شعبا.

و في تلك الأثناء عمل الإداريون البريطانيون على إصلاح دولة حديثة إلا حد ما في البحرين، و كان آخر هؤلاء تشارلز بلجريف الذي تولى مهمة الإصلاح الإداري حيث بقي في منصبه منذ سنة **1926** حتى سنة **1957**[2].

لقد شكل عدم الاستقرار الداخلي في البحرين عاملا مهما في دفع البريطانيين إلى الاهتمام بإدخال الإصلاحات على البلاد، نظرا لما عاشته البحرين من أعمال المقاومة

---

[1]– كتب كيلي خلال 1991 –1993 : انتهت مرحلة في الخليج في سبعينيات القرن التاسع عشر،و جرى القضاء على القرصنة و الحروب البحرية باستثناء اندلاع اشتباكات حول مصائد اللؤلؤ و تجارة الرقيق التي تراجعت بسبب محدودية المصادر في شرقي إفريقيا.
انظر: عبد الهادي خلف، **بناء الدولة في البحرين:المهمة غير المنجزة**، مرجع سابق، ص. 50.

[2]– حسين البحارنة، **دول الخليج العربية الحديثة**، (بيروت: دار مكتبة الحياة، 1973)، ص.135.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

العنيفة للفلاحين و صيادي اللؤلؤ المعدمين ضحايا المحليين.

و قد تنوعت أعمال المقاومة من أعمال مباشرة و غير مباشرة كالتخريب و الخداع و الشغب و التباطؤ في العمل و عدم الانصياع للأوامر، وعبرت هذه السلوكيات عن ردود أفعال متفرقة و مؤقتة و محدودة و غير متواصلة، كان لابد لها أن تؤدي إلى تغيير سياسي من منظورين تاريخي و اجتماعي، بل أدت إلى إعاقة استقرار النظام السياسي و فقدانه لشرعيته، مما قاد النخبة الحاكمة إلى إدخال إصلاحات أخرى يعتد بها.

كما أدت كذلك إلى ظهور منافسة شديدة لشركة النفط و ارتفاع نسبة العمالة المتعلمة و شبه المتعلمة و افتتاح المدارس المختلطة بين الشيعة و السنة رغم احتجاجات الأسرة الحاكمة، و جرى التعاقد مع مدرسين من مصر و سوريا و لبنان باعتبارهم متحررين من الحسابات الإثنية المحلية حيث شكل هؤلاء المعلمون عامل اندماج مجتمعي لنظام التعليم.

أما على المستوى الإداري، فقد عمل الإنجليز على إدخال ترتيبات إدارية يتم بموجبها رصد موارد مالية مجزية للأمير و من خلاله للعائلة الحاكمة،تمثلت في تخصيص ثلث واردات النفط للحاكم و عائلته، و جرى وضع نظام السجل العقاري تصبح بموجبه أي أرض غير مسجلة أرضا أميرية.

ففي حين ينتظر أن تسهم عوائد النفط في إنشاء مؤسسات الدولة و إنفاقها على السكان، إلا أنها زادت من تعزيز مكانة الأسرة الحاكمة و تحويلها إلى مؤسسة سياسية تمتلك الدولة[1].

و بالإضافة إلى تلك النتائج، عرفت هذه المرحلة تطورين آخرين، يكمن الأول في بروز شريحة من رجال الأعمال و الوسطاء و البيروقراطيين و الحكومة من أوساط تجار اللؤلؤ و العائلات المرموقة في المدينتين الرئيسيتين المنامة و المحرق، يحتلون الوظائف العليا و المتوسطة في قطاعات الحكومة، و أصبحت هذه الشريحة تلعب دورا فعالا في مواجهة الأفكار التقليدية كإدانة الطائفية التي تهدد الوحدة الوطنية.

[1]- حسين البحارنة، المرجع السابق، ص.ص. 103-105.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أما التطور الثاني فتمثل في ظهور تغيير مكونات المجتمع في البحرين، و لأول مرة منذ سنة **1783**، تمكنت الشرائح الفقيرة من الطائفتين الشيعية و السنية من العمل في ظل ظروف متشابهة، جنبا إلى جنب.

وهذا ما سيشكل مستقبلا أرضية مشتركة لنضال العمال، تؤثر في مسيرة التجاذب الجارية في البحرين و تؤثر بدورها في تشكيل خيارات العمل السياسي الهادف إلى إزالة المكونات الإثنية في بناء الدولة و الأمة[1].

و تجدر الإشارة إلى أن أبرز تجليات التاريخ الحديث للبحرين استمرار التنازع بين التعبئة الإثنية و التعبئة الوطنية، رغم أنه كان يهدف إلى رفض السياسة الطائفية و معارضة الحكم الاستعماري و النظام القبلي و الدفاع عن قضايا الطبقة العاملة في مواجهة القوى الرجعية التي تتجسد في الأسرة الحاكمة و الوجهاء و المؤسسات الدينية[2].

و من أهم وسائل هذا التنازع دور هيئة الاتحاد الوطني الذي يعتبر أقدم تحد لمواجهة التفرقة الإثنية الذي تم تشكيله عام **1954**، نتيجة لسلسلة من الاضطرابات الطائفية التي أودت بحياة الكثير من الشيعيين و السنيين.

و قد حمل الاتحاد الوطني على عاتقه مسؤولية توسيع و نشر مشروع التنوير في مواجهة القوى الرجعية بتعبئة القوى الوطنية و حملها على تبني أهم مبادئ هذا المشروع و التي تمثلت في: تشكيل مجلس تشريعي منتخب، و إصدار قوانين جنائية و مدنية حديثة، و إصلاح القضاء بتشكيل محكمة دستورية، و السماح بتأسيس الاتحادات العمالية و الجمعيات المحلية[3].

وقد تزامن إنشاء هذه الهيئة مع انتشار الحركة الثورية في المنطقة العربية من المغرب إلى عمان، مما أعطى للهيئة قوة قادرة على تحدي الانجليز و الأسرة الحاكمة و حلفائها المحليين في أوساط الطائفتين الشيعية و السنية.

---

[1] –عبد الله خالد، حول تأسيس أول نقابة عمالية في الخليج، في: **مجلة الطريق**، العدد 6، 1979، ص.ص. 104–121

[2] - فؤاد خوري، **القبيلة و الدولة في البحرين**، مرجع سابق، ص.198.

[3] – عبد الرحمن الباكر، **من البحرين الى المنفى**، سانت هيلانة، (بيروت:دار مكتبة الحياة،1960)، ص.46.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وبذلك ظلت مواجهة النزاع الطائفي هدفا أس
التشهير بالطائفية كظاهرة تخلف وأداة تفرقة بيد الاستعمار الانجليزي و حلفائه المحليين.

كما تتضمن إستراتيجية هذه الهيئة تشجيع السياسة الوطنية العلمانية كمشروع ثوري يستند إلى ربطه بتيارات التحديث واحتضان المعارضة لمعظم الاتجاهات القومية و اليسارية و الوطنية.

و نظرا للدور الذي لعبته هذه الهيئة، قرر الإنجليز وضع حد لنشاطها في البحرين، و أعلن عن عدم شرعيتها و شرعية المنظمات المتفرعة عنها نتيجة لأعمال الشغب التي قادته بهدف دعم مصر في دفاعها عن أراضيها ضد العدوان الثلاثي عليها عام 1956.

و بالرغم من تاريخها القصير، إلا أنها نجحت في تعبئة الجماهير من خلال إدخال تغييرين تنظيميين بارزين هما اتحاد العمل العام و بروز جناح راديكالي داخل الحركة الوطنية[1].

و في ظل تلك الظروف، ازدادت المجموعات الراديكالية عددا و راحت تنتهج العمل السري حتى تتحرر أكثر في نهج مبادئ هيئة الاتحاد الوطني، و تبقى على عهدها بها.

كما عملت كذلك على تجديد كوادرها بشكل مستمر عن طريق تجنيد الشباب البحرينيين المنخرطين في الداخل و في البلدان العربية و في الاتحاد السوفياتي و الدول الاشتراكية الأخرى منذ عام **1961**.

و في خضم تلك التطورات استمرت أعمال الشغب المتفرقة في البحرين، وازدادت سوءا نظرا لتسريح المئات من العمال من شركة النفط، فاندلعت حينها ما عرف بانتفاضة "**مارس**"سنة **1965**، حيث نادت الخلايا السرية لجبهة التحرير الوطني و حركة القوميين العرب برفض الأوضاع عن طريق النضال ضد الحكم البريطاني بهدف تحقيق نظام اجتماعي أكثر عدلا.

[1]–يوسف الفلكي، **قضية البحرين بين الماضي و الحاضر**، (البحرين:(د.ن)،1955)، ص.16.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وأكدت المعارضة السرية قدرتها على شن عد
على امتداد البلاد، وبعد ثلاثة أشهر من الاحتجاجات، قمعت انتفاضة مارس**1965**، و جرى اعتقال قادة الإضراب و المعارضة.

و بالرغم من فرض حالة الطوارئ على البلاد مرة أخرى، فان الحكومة استجابت إلى بعض المطالب، كالسماح بصدور قانون الصحافة، حيث منحت أول صحيفة عربية "الأضواء" ترخيصا بالصدور، واستمرت الحركة العمالية في شن الاضرابات إلى غاية سنة **1968** التي سرعان ما هدأت عندما تم الإعلان عن رحيل بريطانيا عن المنطقة من نفس السنة.

و لابد للإشارة إلى أن عدم وقوع أحداث مأساوية خلال السنوات الثلاثة الفاصلة بين الإعلان البريطاني عن الانسحاب من شرق السويس و إنهاء العلاقات بين بريطانيا والبحرين،جعل النظام يسرع من وتيرة تحديث الجهاز الإداري بهدف مواجهة المهام المترتبة عن خروج بريطانيا من الأراضي البحرينية خلال الفترة **1968-1971**،حيث تشكلت قوة دفاع البحرين عن النظام والقانون.

وبذلك أصبحت الأسرة الحاكمة خلال هذه الفترة الحرجة تهتم بتقديم تعهدات سخية إلى مختلف المجموعات بدءا برجال الدين و الوجهاء و المحافظين من السنة و الشيعة وانتهاء بالمثقفين البارزين والمعروفين بمن فيهم قيادات هيئة الاتحاد الوطني السابقين بهدف المحافظة على وحدة البحرين.

و من اجل تسهيل عملية تسلم المهام الإدارية اقترحت بريطانيا على محميات الخليج بما فيها البحرين على إقامة اتحاد فيدرالي، لكن وفد البحرين لم يقبل إلا باتفاقية يتشرط فيها أن تعكس مطالب الإرادة الشعبية.

واقترحت البحرين نظام التمثيل النسبي كأفضل آلية لإيصال صوت الشعب البحريني إلى المشيخات الاتحادية،و لكن بعد فشلها في إقناع شركائها في التوقيع على مبادئ ذلك النظام المقترح، بقيت البحرين خارج خطة الاتحاد الخليجي.

و تميز النظام باستخدام إستراتيجيتين متوازيتين، فالإستراتيجية الأولى تستند على إدخال إصلاحات دون تهديد امتيازات المستفيدين التقليديين، في حين تستند الإستراتيجية

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الثانية على بناء الدولة و الأمة اعتمادا على مبادئ تغييرات سياسية و اقتصادية جدية.

كما تعكس كذلك مرحلة جديدة هي مرحلة التحديث السياسي التي يتوقع منها أن تفرز تحولات سياسية و اقتصادية و اجتماعية تساهم في عملية بناء دولة ملكية دستورية حديثة.

ونتج عن ذلك الشروع في إصدار أول دستور للبلاد يضمن حرية التنظيم، حيث ناقش المجلس التأسيسي مشروع الدستور، وشكل دستور عام **1973** التسوية المطلوبة، ولبى متطلبات الإستراتيجيتين المتوازيتين داخل النظام.

في حين يرى البعض أن الدستور شكل عقدا أعطى الشرعية المطلقة لآل خليفة، وزاد التوتر بين الاتجاه المحافظ والاتجاه الليبرالي، لان المحافظون أرادوا أن يكون المجلس الوطني معينا، في حين أراد الليبراليون أن يكون جميع أعضائه منتخبين[1].

و بذلك بقي الدستور نقطة خلاف دائمة بين مختلف القوى السياسية الساعية إلى نهج التحولات السياسية و تحقيق المزيد من المشاركة السياسية.

المطلب الثاني: مرحلة ما بعد الاستقلال

I. / دولة الكويت:

في ظل النظام الدولي الجديد، تغيّرت ملامح الواقع الدولي و ظهرت مجموعة مصطلحات جديدة تتعامل الدول وفقها في إطار التعاون الاقتصادي الذي أدى إلى إفراز مجموعة من التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و حتى الثقافية[2].

و من أهم العوامل التي ساهمت في دفع حركة التحولات السياسية انتهـــاء الحـــرب العراقية الكويتية التي أدّت إلى تغير في مبادئ تعامل الكويت مع الدول الأخـــرى ســـواء على المستوى الإقليمي أو العالمي.

---

[1]- John. A**, Humain rights: the violence and the exil,** (London: Oxford, 1997), p. 23.
[2]- S.B Cohen, « **The emergence of a new second order of powers in the international system », Nuclear proferation and the Nuclear countries**, eds. Marwah and schulz, (Cambridge : Balligger ,1986), p. 21.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و بعد خروجها من مرحلة الحرب، راحت الكو
بتحولات سياسية جذرية تهدف إلى تحقيق الاندماج و التكامل على المستوى الإقليمي (مجلس التعاون الخليجي) وعلى المستوى العالمي في ظل التعامل الأمريكي و الأوربي و الآسيوي وفق سياسة تحمل تحت شعار :

"الحاجة إلى الاستقرار السياسي و الأمن الاقتصادي تتحقق بالاندماج و التكامل الإقليمي و العالمي"[1].

لقد عمدت الكويت إلى العمل بهذه السياسة بعد أن تم الإعلان عن استقلال الكويت في 19 يناير 1961،حيث أعلنت الدعوة إلى انتخاب مجلس تأسيسي لإعداد الدستور في جويلية 1961 و جرت أول انتخابات في ديسمبر من نفس السنة.

كما انعقد أول اجتماع للمجلس التأسيسي المنتخب في 20 يناير 1962، انتهت أعماله بتبني دستور مؤقت يتكون من 38 مادة، تتضمن الحريات الأساسية للكويتيين بهدف تحقيق المزيد من الإصلاحات.

وفي 29 يناير 1963 أعد المجلس التأسيسي الدستور الجديد الذي يتألف من 183 مادة ليجسد بالفعل تلك الإصلاحات السياسية التي وعد الأمير مواطني الكويت بها.

و لكن رغم تلك المراحل التي قطعتها و مرت بها التجربة الدستورية في الكويت إلا أنها عرفت الكثير من الأزمات الدستورية و السياسية التي تسببت فيها بعض الأحداث مثل:

* أحداث عام 1967 و واقعة تزوير الانتخابات.

* حملة التجنيس غير المنظمة التي عطّلت من عملية التصويت في بعض المناطق خلال السبعينيات.

* حل مجلس الأمة بطريقة غير دستورية.

*خرق بعض مواد الدستور عام 1972.

[1]- Hassan Ali – Al Ebraheem, **Kuwait and the Gulf,** (London: Center of contemporary Arab studies, Washington, S.D), p.p. 3-8.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

*تعديل دستور سنة 1963 خاصة المواد المتصلة
1980.

*حل مجلس الأمة و تعليق بعض مواد الدستور عام 1982.

*إعادة الحياة الدستورية عامي 1990 و 1991 قبل الغزو العراقي للكويت و بعد تحرير الكويت[1].

إن هذه المشاكل التي عطّلت من تطور مسيرة التحول السياسي في الكويت لم تـــأت من العدم و إنما هي وليدة الواقع السياسي و مرهونة بخصوصـــيات المجتمـــع الكـــويتي المتمثلة في العقلية العصبية والقبلية و العقلية التراتبية [2].

كما نجمت كذلك عن سياق تراكمات اقتصادية و سياســـية محليـــة تنوعـــت بـــين صراعات طائفية ودينية وأزمات سياسية أعاقت من حركة التحول السياسي[3].

و رغم تلك الأزمات و النزاعات، انتعشت الحياة السياسية وانتهت بمطالبة أبناء الطبقة الوسطى بتأسيس أحزاب سياسية عوض الجمعيات و الروابط الاجتماعية، كما نادت بمنهج ذوي الكفاءة و الجدارة في وظائف الدولة بدلا من الاعتماد على المعايير التقليدية، و ازدادت المشاركة السياسية توسعا خلال المراحل المتقدمة من التسعينيات[4].

II. / دولة البحرين:

شهدت مسيرة التحولات السياسية نحو تحقيق المطالب الديمقراطية في البحـــرين تطـــورا ملحوظا عرف مراحل اتسمت بالتباين و التناقض، حيث قـــال "**هولـــدن**" فـــي مذكراتـــه الصادرة في العام 1966:

---

[1]– خلدون حسن النقيب، "محنة الدستور في الوطن العربي: العلمانية و الأصولية و أزمة الحرية"، في:**مجلة المستقبل العربي**، العدد 184، السنة 17، جوان 1994، ص. 34.

[2] –عبد الله الأشعل، **تطور العلاقات الدولية لمجلس التعاون الخليجي في ضوء المتغيرات الإقليمية و العالمية**، مرجع سابق، ص. 134.

[3]- Hassan Ali Al-Ebraheem, Op. cit ,p.p.88-89.

[4]- محمد الرميحي، تجربة المشاركة السياسية في الكويت 1962–1981، لبنان، في: **مجلة المستقبل العربي**، عدد 64، السنة السابعة، 1984، ص.ص.91–107.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

"إن المطالب الديمقراطية ليست جديدة و ترجع نعامل كالأطفال، ليس لدينا برلمان، أو صحافة، أو نقابة، أو محاكم أو قوانين .

و جاء في جريدة الفاينانشال تايمز الصادرة في 31 ماي 1983:

" أن الموضوع الرئيسي المطروح في الساحة السياسية في البحرين هو التساؤل فيما إذا كانت الحكومة ستعيد الحياة للمجلس الوطني البحريني"، و تضيف أنه "منـــذ أن حـــل البرلمان بواسطة الحكومة القلقة و التكهنات تتردد فيما إذا كان الحاكم سيعيد البرلمان في يوم من الأيام."

و في مطلع السبعينيات، عندما أعلنت بريطانيا عزمها الانسحاب من شرق البحرين في العام 1971، بدأت العائلة الحاكمة تتقرب من الأوساط الشعبية لأول مـــرة و انتخـــب نصف أعضاء المجلس التأسيسي الذي صادق على دستور البلاد سنة 1973.

إلا أن المجلس الوطني سرعان ما اصطدم بعقلية الحكم الرافضة في الأساس لمفهوم المشاركة مما أدى إلى تفاقم الأزمة خاصة بعد أن حاولت الحكومة فرض قانون أمـــن الدولة.

و بعد أن أسقط البرلمانيون ذلك القانون، قام الأمير بحل المجلس الوطني فـــي 26 أوت 1975، فاغتنم رئيس الوزراء الفرصة و انسحب مـــع وزرائـــه مـــن المجلـــس الوطني.

و خلال الفترة الممتدة بين 1975 و1979، استخدمت الحكومة الفائض النقدي الذي وفرته الطفرة النفطية لإسكات المطالب الشعبية في إشباع حاجياتهم، واستغلت التفرقة الطائفية لتعزيز الحكم القبلي[1].

و بعد انتهاء الغزو العراقي للكويت سنة1991، و انتشار الديمقراطية في أجزاء كبيرة من العالم، بدأت النخبة السياسية في البحرين تتحرك للتعبير عن إرادة الشعب و

[1] –عبد الله فهد النفيسي،"المطلوب:اعادة هيكلة شاملة في دول الخليج"،في: مؤشرات التحول الديمقراطي في البحرين:**من** الامارة الى الملكية الدستورية،مفيد الزيدي(محرر)،في: **مجلة المستقبل العربي**،السنة24،العدد270،اوت2001،ص.19.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مطالبه الحقوقية و نتج عن ذلك عريضة نخبوية وق
1992.

و تصدر هذه العريضة لجنة مثلت الاتجاهات الفكرية الإسلامية و الوطنية تهدف إلى نهج دستوري حقوقي معتدل رغم معارضة العائلة الحاكمة، و لهذا السبب شرعت النخبة في تنظيم عملية تعبئة شعبية كبيرة و واسعة.

و تجدر الإشارة إلى أن هذه العملية تمكنت سنة 1994 من الحصول على 25 ألف توقيع من المواطنين يطالبون بعودة الحياة البرلمانية و القانون الدستوري و احترام حقوق الإنسان، و حق المرأة في المشاركة السياسية[1].

و كان الخامس من ديسمبر 1994 اليوم الذي انفجرت فيه الأوضاع و ذلك عنـــدما قررت قوات الأمن حسم المطالب السياســـية بشـــن هجمـــة شرســـة ضـــد الناشـــطين السياسيين،حيث خرجت الجماهير إلى الشوارع للتنديد باستخدام العنف و القوة مـــن قبـــل أجهزة الأمن.

و في المقابل تبنت السلطة إستراتيجية محددة ركزت فيها على الهجوم على أبنـــاء الطائفة الشيعية فقط، وادعت ارتباط الشيعة بإيران بحجة الحصول على رخصـــة دوليـــة لقمع الشعب من خلال قمع الشيعة من جهة،و أكدت أنها ستعزل أبناء الطائفة السنية مـــن خلال الإيحاء لهم بأن العائلة الحاكمة لا تستهدفهم بل على العكس ستحميهم من "الخطـــر الشيعي"من جهة اخرى.

وعلى هذا الأساس لم تتورع قوات الأمن من ارتكاب أسوأ أنواع القمع، و اعتقدت العائلة الحاكمة أن استهداف الشيعة أمر مربح و مقبول إقليميا و دوليا، ومن اجـــل ذلـــك لجأت العائلة الحاكمة إلى الحكومات الخليجية الأخرى تطلب منها المساعدات المالية.

[1] - تقرير مجلس وزراء العمل و الشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية، **التقرير السنوي لأزمة الخليج: البعد الآخر: الآثار والتداعيات الاجتماعية**، سلسلة الدراسات الاجتماعية و العمالية، (المنامة: المكتب التنفيذي، 1992)، ص. 21.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وخلال السنوات بين 1994-1998 عرفت د
إلى انقلابات متكررة ضد نظام الحكم وصفت "بالانتفاضة ضد السلطة"، أقـــررت واقعـــا اقتصاديا متدهورا أدى إلى انتشار البطالة و تدني الدخل القومي و ارتفاع أزمة السكن[1].

كما أدت كذلك إلى ظهور تشكيلات سياسية سرية*تطالب بتفعيل الدستور و عـــودة الحياة النيابية عبر إجراء انتخابات عامة لتشكيل مجلس تشريعي جديد، والســـماح بعـــودة المنفيين من الخارج، ومنح المرأة حقوقها السياسية و المدنية، والمساواة بين أبناء البحرين وإجراء إصلاحات اقتصادية تقلل من الفجوة بين فئات المجتمع البحريني[2].

و لكن بعد وفاة الأمير الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفـــة خـــلال مـــارس 1999، تحسنت الوضعية في البحرين تزامنا مع اعتلاء الأمير الجديد سدة الحكم الشيخ حامد بـــن عيسى آل خليفة الذي أدخل بعض الإصلاحات على بلاده[3].

في فيفري 2001 استمرت الإصلاحات السياسية حيث أقر الشيخ حامد بن عيسى آل خليفة تحول بلاده إلى ملكية دستورية قائمة على التمثيل النيابي فـــي البرلمـــان، وفـــتح المجال للحوار أمام المعارضة في إطار"الاتفاق بين النخب" هادفـــا بـــذلك إلـــى تحقيـــق الاستقرار السياسي للبحرين.

كما قررت الحكومة دفع مساعدات مالية للعاطلين البحرينيين من أجل التخفيف مـــن بعض الآفات الاجتماعية كمشكلة البطالة، حيث طلب الأمير في أوائل شهر مـــاي 2001 أن يحصل البحرينيون الذين يبحثون عن عمل على مبالغ مالية لمدة ستة أشـــهر إلـــى أن يحصلوا عليه أو يلتحقوا ببرامج تدريب في محاولة للحد من البطالة المرتفعة التي كانـــت

*مثل:"الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين"و"الجبهة الشعبية لتحرير البحرين"و"الحركة الدستورية"،و"جبهة التحرير الوطني البحرينية".

[1]- Laurence Louër, « Les aléas du compromis des élites au bahraïn », in : **Maghreb-Machrek** n 177, Automne 2003,p.p. 59-76.

انظر أيضا:-عيسى حاجي محمد القيسي، "السكان و العمالة في الاقتصاد الكويتي: المشكلة و السياسات"، **في: مجلة دراسات الخليج و الجزيرة العربية، السنة** 21، العدد 82، صيف 1996، ص. 122.

[2]-علاء سالم، اضطرا بات الشيعة في البحرين:أبعاد أزمة الدولة الوطنية في الخبرة العربية،في: **مجلة السياسة الدولية**، السنة32، العدد126، اكتوبر1996، ص.ص.148-151.

[3]- Mounira A. Fakhro, **« The Uprising in Bahraïn : An Assessement »,** in laurence G. Potter and Gary Sick (dirs), **"the Persian Gulf at Millenium : Essays in Politics, Ecnomy, security and religion**, (New York : St Martin Press, 1997), p.p. 167-189.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وراء الاحتجاجات المناهضة للحكومة خلال عـامي
الأوضاع التي أثرت على الحياة السياسية بشكل واضح[1].

كما أعلن كذلك في3 جوان 2001 عن أن لجنة تفعيـل الميثـاق الـوطني حـددت اختصاصات ديوان الرقابة الإدارية، والمبادىء العامة لقانون المطبوعات والنشر الجديد، حيث يعمل الأول على مواجهة قضايا الفساد الإداري الثاني يهدف إلى متابعـة قضـايا النشر والإعلان والصحافة وحرية التعبير ضمن مبادىء الدستور و الميثاق الوطني[2].

وفي نفس الشهر من نفس السنة، شاركت المرأة البحرينيـة فـي منتـدى "المـرأة والسياسة" الذي عقد في تونس برئاسة لؤلؤة العوضي عضو لجنة تفعيل الميثاق الـوطني ونخبة من النساء الناشطات في اللجنة بعد أن سبق لهن أن شاركن في منتـدى المنامـة "للمرأة والقانون"برعاية قرينة أمير البحرين سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة في إطار مـنح المرأة حقوقها السياسية و الاجتماعية.

وفي هذا الإطار، يبدو أن البحرين تخطو خطوات كبيرة نحو تفعيل آليات التحولات السياسية وتفعيل الحياة الدستورية ومنح الحريات العامة ، والانفتاح السياسـي، وضـمان حقوق المرأة والمصالحة بين الدولة والمعارضة[3].

وفي ظل هذه التحولات التي تشهدها البحرين،رأى الصحافي **ديفيد هرست David Hurst** في مقالة له عن الانفراج السياسي في البحرين أن منطقة الخليج تشهد مثل هـذا الانفراج في قطر وعمان والسعودية، ولكن الحاصل في البحرين يبدو أكثـر ثقـة، وان الأمير ذهب أبعد مما كان متوقعا، ولكنه قد يواجه نزاعا بين النظرة التقليدية والحديثـة، ومن الممكن أن يفتح ذلك الباب أمام الصراع بين الجيل القديم والجيل الجديد داخل الأسرة الحاكمة في البحرين[4].

---

[1]-مفيد الزيدي، مؤشرات التحول الديمقراطي في البحرين:من الإمارة إلى الملكية الدستورية،في: **مجلة المستقبل العربي**، السنة24، العدد270، أوت2001،ص.16.

[2] –مفيد الزيدي، المرجع السابق، ص.17.

[3] –غانم النجار، واقع ومستقبل الأوضاع السياسية في دول الخليج،في:**مجلة المستقبل العربي**،السنة24،العدد269،جوان 2001 ،ص.ص.110–111.

[4]–David HURST,Percée Démocratique à Bahrain,in **:Le Monde Diplomatique**,N25 mai 2001.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كما أعرب منصور الجمري عن رضاه عن الإصلاحات وعن سياسة الأمير الرامية إلى تحسين مستوى المعيشة ورفع مستوى المشاركة السياسية، وتوافق الميثاق مع الإصلاحات، والسماح بحرية الصحافة، وإقامة المنتديات وعودة المبعدين، وإطلاق سراح السجناء، وشدد على دعمه لمشاريع الإصلاح كوسيلة لخلق المؤسسات الدستورية على أساس المصالحة الوطنية[1].

ويؤكد علي الكواري أن التجربة البحرينية أخذت تتمتع بإمكانيات كبيرة لتنمية الديمقراطية في البحرين منذ العشرينيات وحتى الخمسينيات مرورا بدستور 1972 ونجاح ميثاق العمل الوطني و الاستفتاء عليه، ووصولا إلى ظهور الحركات السياسية والاجتماعية الجديدة في التسعينيات تسمح لمثل هذا التطور والنمو[2].

وفي سنة 2002 عين الملك مجلسا استشاريا يسعى إلى تهدئة الأوضاع السياسية و إنعاش الحياة السياسية،وفي ماي من نفس السنة أجريت الانتخابات التشريعية التي أدت إلى الانقسام في التوجهات داخل البرلمان المعبرة عن عدم التعاون بين الجمعيات السياسية[3].

لكن الشيخ حامد حاول تبني الطرح الديمقراطي كما هو دون مراعاة أهم مقاييسه كالتعددية الحزبية و حرية التعبير و احترام الحق في التصويت و التداول على السلطة، مما أدى إلى تعقد العلاقة بين السلطة الحاكمة و المعارضة الشيعية، حيث تعود أسباب الصراع السياسي بين الطرفين إلى مطالبة الشيعة بحقهم الديمقراطي في حكم البلاد .

إن شرعية العائلة الملكية الحاكمة ليست محل نقاش و لكن يفترض تطوير قدرات هذه الشرعية بتطوير القدرات التشريعية للبرلمان المنتخب في 31 أكتوبر2002، حيث

[1] –مفيد الزيدي، المرجع السابق، ص.18.
[2] – علي خليفة الكواري، نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في: **مجلة المستقبل العربي**، السنة24، العدد267، ماي2001، ص.18.
[3] –يستعمل مصطلح **جمعية سياسية** بدلا من حزب سياسي في البحرين و يتم تداوله رسميا بل يجب العمل بمصطلح الجمعية حتى و إن توفرت فيها شروط الحزب فهي مسجلة في وزارة العمل على أساس أنها جمعيات سياسية: كجمعية البحرين للشفافية، جمعية حركة الوفاق الشيعية.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أجمع مجلس الشورى على ضرورة التعاون بين الج
آنذاك[1].

المبحث الثالث: وسائل التحولات السياسية في الكويت والبحرين:

إن فرص التحول الديمقراطي السياسي تزداد داخل مجتمع بازدياد درجة اندماجه الثقافي، و لا يمكن تحقيق تحولات سياسية من دون توفر ثقافة سياسية، تقوم على مبادىء*تضمن الممارسة الفعلية للديمقراطية[2].

و لابد من مراعاة تلك المبادىء الثلاثة أثناء الانتقال الـــديمقراطي بدراســـة ذلـــك الارتباط القائم بين الديمقراطية و الثورة في مرحلة متقدمة لان الانتقال الديمقراطي يمـــر بالثورة كوسيلة لتحقيق التحول و كمنهج للتغيير بواسطة أدواته الوظيفية، فيبقي على معنى الثورة و مضمونها في تصوره للهدف الأخير المؤدي إلى التغيير لعلاقات الســـلطة فـــي المجال السياسي و لعلاقات التراتب في المجال الاجتماعي.

و قد يتجنب التحول السياسي أسلوب الثورة لكنه يتواصل مع مضمونها الاجتماعي ويصبح إمكانية واقعية في بعض البلدان العربية كالكويت و البحـــرين، و يفـــتح المجـــال السياسي أمام المشاركة السياسية للجميع و تفتح معه و في ظله السلطة أمام إرادة التداول السلمي عليها[3].

---

[1]- Fatiha Dazi – Heni, « Vers un modèle rénové de la monarchie arabe du Golf persique ?», Etude de cas à Bahraïn, in: **Maghreb-Machreke**, no 173, juil, sept 2000, p.p. 52-59.

*ا- مبدأ الحرية التنظيمية و الفكرية و يشمل حق التنظيم و التعبير و المشاركة السياسية والتعددية.
ب- مبدأ التداول السلمي على السلطة وحق الأغلبية في تسلم المسؤولية العمومية.
ج- مبدأ السيادة الذي تمثله الدولة القانونية التي تضمن المساواة و التكافؤ في الفرص بين جميع الأفراد.

[2]- على خليفة الكواري و آخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيـــة، ماي 2000)، ص.ص. 242-246 .
أنظر أيضا:- برهان غليون، "منهج دراسة مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية، في: "**مجلة المستقبل العربي**"، السنة 19، العدد 213،نوفمبر 1996، ص. 53.

[3] -عبد الإله بلقزيز، "الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي": العوائق و الممكنات، **في:مجلة المستقبل العربي**، الســـنة 20، العدد 219، ماي 1997، ص.ص. 17-31.
أنظر أيضا: -علي خليفة الكواري، المرجع السابق، ص. 135.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كما يعتبر كذلك آلية من آليات إخضاع ممارسات السلطة لمزيد من ضوابط المجتمع بفرض شروط لترشيد عملية اتخاذ القرارات العامة [1].

و يؤكد **روبرت دال** Robert Dahl أن هذه الشروط تشكل آليات لتحقيق مشاركة سياسية فعالة وواسعة، وتساهم في نشر ثقافة الديمقراطية، واستقرار مؤسسات دستورية تساعد على نمو و إنماء قوة المجتمع و زيادة قدرته على ضبط سلطة حكومته و مراعاة قراراتها لاعتبارات المصلحة العامة[2].

وتمر عملية التحول السياسي الديمقراطي عبر مسارين: أولهما يعنى بإصلاح الدولة و ضبط سلطتها و تصفية توجهاتها من اعتبارات المصالح الشخصية، و ثانيهما يعنى بإعادة هيكلة المجتمع و تنمية قواه المستقلة عن الدولة و موازنة قواه المجتمعية بقوة الدولة[3].

و لا شك أن هدف توازن القوى بين الدولة و المجتمع يسعى إلى تنمية قدرات المؤسسات السياسية الحكومية ورفع مستوى أدائها الذي يتطلب توفير القنوات السياسية التي تنظمه و تضبط حركته وتنسق أهدافه[4].

و انطلاقا مما سبق، يتميز النظام السياسي المحدث بدرجة عالية من التعقيد و التخصص الوظيفي حتى يتمكن من الاستجابة لمطالب الاتجاهات الشعبية والزيادة في درجة المشاركة السياسية، ويمكن لهذه المشاركة أن تتم في إطار الأحزاب و النقابات و جماعات المصالح[5].

---

[1]– رغيد كاظم الصلح و علي خليفة الكواري، مشروع لتعزيز المساعي الديمقراطية في البلدان العربية، في:**مجلة المستقبل العربي**، السنة 15، العدد 161، جويلية 1992 .
أنظر أيضا :–علي الكواري، "مفهوم الديمقراطية المعاصرة"، في: **مجلة المستقبل العربي**، السنة 15، العدد 168 فيفري 1999، ص.ص. 22–47 و السنة 16، العدد 173، جويلية 1993، ص.ص. 51–61.

[2]- Robert. Dahl, **Democracy an dits critics,** (New Haven, CT :university, 1980), p.6.

[3]- Daniel Held**. Models of democracy,** (Cambridge : Policy Press, 1989), p.p. 283-299.

[4]- Lucian W.Pye and Sidney Verba, eds**, Political culture and political developpement,** (Princeton NJ : Princeton University Prss, 1965), p.p. 50-70.

[5]- Samuel P. Huntington, « Political modernization : America Vs. Europe",in : **World Politics**, vol. 18,n 3, (Avril 1966),p.p. 250-270.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كما يرى **سدني فاربا** Sidny verba أن أنماط [illegible] تتم بنجاح و بفاعلية إلا إذا تحققت مشاركة سياسية جماهيرية واسعة، و يتوقف ذلك على عمليتين مترابطتين : التحولات الأساسية في مصادر السلطة، والتحولات الأساسية الواجبة في اتجاهات الأفراد[1].

و تكمن آليات التحولات السياسية و مظاهرها في المشاركة السياسية، التعددية الحزبية، التداول على السلطة،و المجتمع المدني.

المطلب الأول: المشاركة السياسية

إن الحديث عن المشاركة السياسية له أبعاد متعددة، وعرف كل من **كريستوفر أرترتون Christopher Arta ton و هارلان هان Harlan Hahn** في كتابهما "المشاركة السياسية"، "أن المشاركة لا تقتصر فقط على التصويت في الانتخابات، و لكنها تشمل الأعمال و المساعي التي تدخل في نطاق العملية السياسية الهادفة إلى التأثير على فئة مصالح أو في السلطة: كالاتصالات مع المسؤولين في الحكومة، المشاركة في تمويل الحملات الانتخابية، مناقشة القضايا العامة، المشاركة في الاجتماعات السياسية، محاولة إقناع الآخرين بتأييد معين، العمل في إطار نشاط الأحزاب السياسية و الحصول على عضوية المنظمات أو التنظيمات السياسية"[2].

وقد تختلف مستويات الإقبال على المشاركة السياسية وفقا لمتغيرات عدة مثل مستويات الدخل، فكلما كان الدخل أقل فإن الإقبال على المشاركة السياسية يكون ضعيفا و يدخل ذلك في إطار متغير المستوى الاقتصادي و الاجتماعي العام و نوعية المراكز الاجتماعية.

كما يتعين على النظام السياسي أن يهدف إلى استيعاب تلك المتغيرات لتحقيق الاستقرار و ضمان استمراريته لان التنمية السياسية تتحدد في العلاقة بين المطالب و قدرة النظام،حيث توفر الحكومات المؤسسات التي تسمح بمشاركة المواطنين في عملية

[1]- Gabriel Almond and Sidney, Verla, Ibid, p.p. 194-197.
[2]- F. Christopher Arterton and Harlen Hahn**, Political participation**, (Washington, D.C : American Political Science Association, 1995), p.18.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

اتخاذ القرارات كالاتحادات الاقتصادية و السياسية
يساعد التفاعل الحاصل بين تلك المتغيرات على تحقيق التحولات السياسية .

ويؤكد كثير من علماء السياسة مثل **ألكسيس دي توكفيل Alexis De Tocqueville** و**دوركايم** Deurkheim أن الروابط المهنية باعتبارها نمطا من جماعات المصالح يمكن أن تكون لها أهمية خاصة كقنوات المشاركة السياسية، كما أشار كل من إلى دور هذه الروابط في تعزيز الاستقرار السياسي و تحجيم قوة الحكومات المسيطرة[2].

I. / دولة الكويت:

بدأ اهتمام المواطن العربي بالمشاركة السياسية منذ مرحلة الكفاح الوطني في مواجهة الاستعمار، حيث كان العمل السياسي من داخل حزب أو حركة سياسية في غالبية التجارب العربية هو المدخل الأكثر أمنا و ضمانا للانخراط في مواجهة الاستعمار.

إلا أن المشاركة بعد المرحلة الوطنية أصبحت تحمل معنى مغايرا و أصبحت تعبر عن تلك المساهمة في الحياة السياسية بواسطة العملية الانتخابية (الترشح أو التصويت) على الرغم من أن معناها الأشمل هو: " كل عمل إداري ناجح أو فاشل، منظم أو غير منظم، مرحلي أو مستمر يفرض اللجوء إلى وسائل شرعية أو غير شرعية بهدف التأثير في اختيارات سياسية، أو إدارة الشؤون العامة، أو اختيار الحكام على المستويات الحكومية، محلية أو وطنية "[3].

و مما سبق ذكره، لم يسجل في الوطن العربي عامة، و في دول مجلس التعاون الخليجي خاصة أن انتخابات ما أدت إلى تغيير جذري في السلطة، بل غالبا ما يحاط حصول المعارضة على مقعد أو مقعدين، أو مقاعد إضافية بكثير من التحاليل التي تحاول أن تشرح عمق التحول السياسي.

---

[1] -Welch (Jr), ed, Ibid, PP 10-13

[2] -Alexis de Tocqueville, « **Democracy in America** », Vol. 2, (New York : Vintage Books, 1945).

في:- ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص. 302.

[3]- Bertrand Badie et Jaques Gerslé, **Lexique de la sociologie politique,** (Paris : Presses universitaires de France, [S.d]), p. 84.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كما لا تختلف المشاركة السياسية داخل المجتم
السياسي داخل الأحزاب في الدول العربية، فغالبا ما يكون الانتماء الحزبي باعثا على مشاركة سياسية فعالة بالمقارنة مع المواطنين غير المنتمين سياسيا شريطة أن تتوفر على ما يلي :

*- قيام الدولة على قوانين صارمة تتجسد من خلال السلطات الثلاثة.

*- سيادة ثقافة ديمقراطية.

ووفق هذين الشرطين سعت الكويت إلى تحقيق مشاركة سياسية فعالة تهدف إلى تأسيس حياة ديمقراطية داخلية ضمن دائرة التحولات السياسية، حيث أخذت المسألة الديمقراطية بعدا جديدا و مهما تمثل في قوة المعارضة السياسية و جرأتها في طرح مطالبها.

فبعد تحرير الكويت، أعادت حكومة الشيخ سعد العبد الله الصباح وعودها و التزامها بالتحول الديمقراطي، فطالبت المعارضة تحديد موعد للانتخابات في إطار ضغطها من أجل توسيع المشاركة السياسية[1].

و بالرغم من أن الكويت تقع بين دول تتحكم بها أنظمة غير ديمقراطية، إلا أن هناك مؤشرات قوية توضح بأن هذه الدولة في طريقها إلى منح مواطنيها المزيد الفرصة في المشاركة السياسية،حيث وضعت القيادة الكويتية خططا تنموية هدفها إجراء تحديث في النظم الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية.

وبعد الاستقلال، أصبحت فكرة المشاركة السياسية تشكل نمطا عاما لدى أفراد المجتمع الكويتي، وانتعشت الفكرة بواسطة القوى السياسية الفاعلة في الحياة السياسية منذ 1981 المتمثلة في تيار الإسلام السياسي الذي انتشر منذ السبعينيات، و تضمن داخله جماعة الإخوان المسلمين، و حركة السلفيين و الحركة الشيعية، بالإضافة إلى التيارات الوطنية التحديثية التي ضمت "مجموعة الطليعة" و مؤسسها أحمد الخطيب الذي نادى بالتوسع في المشاركة السياسية.

[1] -فيليب شميتروتيري لين كارل، **الديمقراطية.... وغيرها**، (القاهرة: مركز دراسات التنمية السياسية و الدولية، 1992)، ص. 11.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كما ارتقى مستوى المعارضة السياسية و ازداد دورها في الحياة السياسية خلال الفترة الممتدة من1971-1975 عند طرح فكرة مشاركة الشركات النفطية العاملة على أرض الكويت في البرلمان و كذلك في الخلاف الذي حصل حول تعديل بعض مواد الدستور بعد انتخابات 1981[1].

و منذ ذلك التاريخ، يحاول المواطنون عن طريق المجالس التشريعية المتعاقبة و عن طريق المنظمات الرسمية و غير الرسمية إجراء تعديلات و تغييرات في بعض القوانين التي من أهدافها إعطاء المزيد من الحريات و المشاركة في عمليتي الانتخاب و الترشح في مجلس الأمة الكويتي،حيث استطاعت السلطة التشريعية في جويلية 1995 منح قطاع من المجنسين حق الترشيح و الانتخاب.

و على الرغم من أن أسلوب المشاركة السياسية يعتمد على قنوات معينة مثل الأحزاب إلا أن الكويت تتوفر على مؤسسات تقليدية كالديوانية* تقوم بالعمل على دفع الواقع السياسي و مواجهة الأزمات السياسية مثل ما حدث عندما حل مجلس الأمة عام 1976 و عام 1986،حيث كان للديوانية دورا فعالا في الضغط على الحكومة للمحافظة على الدستور و توسيع المشاركة السياسية.

و للإشارة فان تلك الديوانيات ذات النشاطات المختلفة تقوم بأدوار و وظائف تمثل جميع قطاعات المجتمع الكويتي،و تؤثر في عملية اتخاذ القرارات السياسية فهي تمثل نوعا من المؤسسات الوسطى غير الرسمية وتشكل قناة من قنوات الاتصال بين النظام السياسي و الشعب الكويتي، وتمثل مؤشرا قويا لقياس الرأي العام الكويتي[2].

II. /دولة البحرين:

---

[1] -محمد الرميحي، **تجربة المشاركة السياسية في الكويت**، مرجع سابق، ص. 659.

***الديوانية:** هي جزء من المنزل يخصص للاجتماعات و له باب خارجي، يضم مجموعة من الأفراد الذكور يجتمعون لمناقشة موضوعات سياسية اجتماعية ترفيهية.

[2] - يوسف غلوم، تأثير الديوانيات على عملية المشاركة السياسية في الكويت، في: **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد 24، العدد 3، (الكويت: جامعة الكويت، 1996)، ص.ص. 9-27.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أما بالنسبة للبحرين، أصبحت قضية الإصلاح السياسي في صلب التحولات السياسية التي من مصلحتها مواجهة مرحلة ما قبل التحولات السياسية بمواجهة الفساد الإداري و السياسي، و مواجهة كل القوى التي لا تستطيع التعايش و الرضوخ لرقابة المجتمع و مؤسساته المنظمة.

كما سعت هذه القوى الاجتماعية و السياسية إلى توسيع مجال المشاركة السياسية بالمطالبة بتشكيل جمعيات سياسية تحارب كل أشكال التمييز الطائفي و العرقي،وتهدف إلى تنظيم المجتمع و تحسين أداء فئاته الاجتماعية و احتواء الصراع و التنافس ووضعه في الإطار الصحيح الذي يعبر عن الوعي العميق بالتحولات السياسية التي جرت في المجتمع البحريني.

و في هذا السياق جاء قانون مباشرة الحقوق السياسية ليفنّد مساعي تلك القوى السياسية و الاجتماعية من خلال الأهداف التي حددتها و هي:

* تحقيق الاستقرار السياسي من خلال التعايش بين الفئات الشعبية و القوى السياسية.

* تطوير الحياة البرلمانية بالزيادة من صلاحيات البرلمان.

و لن تتحقق هذه الأهداف إلا بالاتفاق على ميثاق العمل الوطني بالعودة إلى دستور 1973، حيث يحرص هذا الاتفاق على تعميق الثقة بين القوى السياسية و الزيادة من دائرة المشاركة السياسية لتصبح بذلك آلية من آليات قياس درجة الأداء لدى الجمعيات السياسية خلال الانتخابات البلدية و النيابية[1].

المطلب الثاني: المجتمع المدني

إذا كان التحول السياسي الجاري في الكويت و البحرين يسعى إلى توسيع مجال المشاركة السياسية، فإن ضمانها للمواطنين لن يتحقق إلا بتعدد القنوات المؤسسية على اختلاف أشكالها و أنماطها و التي تتجسد في مؤسسات المجتمع المدني[2].

---

[1] -منتديات البحرين، العدد 8870 ، 06 جويلية 2002 في:
www. Montadayat.org/modules.php ?name=sections&op=viewarticle&artid=107.pp1-5

[2] -حسين علوان البيجي، الديمقراطية و إشكالية التعاقب على السلطة،**في :مجلة المستقبل العربي**، السنة 21، العدد 236، أكتوبر 1998، ص.ص.96 – 107.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و تجدر الإشارة إلى أن عملية مأسسة المشاركة السياسية تعني نقل الممارسة السياسية إلى مستوى العمل المؤسسي و تكريسها في إطار بنية سياسية ديمقراطية، تؤدي إلى تأطير الصراع السياسي بين القوى السياسية واحتواء النشاطات السياسية للأفراد الهادفة إلى التأثير في عملية صنع و اتخاذ القرارات السياسية.

و لا شك أن عملية مأسسة المشاركة السياسية تحتاج إلى قنوات يجري عبرها التنافس و يمر من خلالها ليفرز نتيجة ايجابية ترضي جميع أطراف العملية السياسية[1].

و بما أن المجتمع المدني يشكل النسق السياسي المتطور الذي تتيح صيرورة تمأسسه بمعنى تمفصله في مؤسسات مراقبة المشاركة السياسية،فانه يمكن للأفراد أن يحصلوا على نصيبهم من الخيرات و المنافع العامة دون تدخل أو توسط الحكومة[2].

و قد اختلفت التعاريف حول مفهوم المجتمع المدني و مبادئه حيث يرى **خير الدين التونسي:**

"أن المجتمع المدني المنشأ هو المجتمع الذي تسوده الحرية و مبادئ الشورى، و من واجبات المجتمعات التي تنال الحرية " أن تقابل تلك النعمة بإظهار آثارها و استبناء ثمارها بتعاطي المعارف و أنواع الصناعات الراجعة إلى الأصول الأربعة: الفلاحة و التجارة و الأعمال البدنية و الفكرية، و بهذه الأصول قوام السعادة الدنيوية المؤدية للمهمة الإنسانية و كمال الحرية المؤسسة على العدل و حسن نظام الجماعة "[3].

---

[1] -علي خليفة الكواري [و آخرون]، المرجع السابق، ص.158.

[2]- Abdelkader Zghal, « **le concept de société civile et la transition vers le multipartisme** », **dans : changement politique au Maghreb sous la direction de Michel Camau,** (Paris : Edition du **C.N.R.S**, 1991),p.p. 218-219.

- B. Bertrand, **Sociologie politique**, (Paris : Presses universitaires de France, 1979), أنظر أيضا: p. 105.

[3] - خير الدين التونسي، **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**، تحقيق: معن زيادة، (بيروت: 1972، [د.ت])، ص.ص. 210-245.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

في حين يرى بعض المفكرين أن المقصود من دولة العلم و العقلانية، الدولة الدستورية المقيدة بالأنظمة والقوانين التي تتيح للجمهور المشاركة، و بهذا المعنى يصبح المجتمع المدني مقابل المجتمع الأهلي[1].

كما اختلف الكثير في تحديد أهداف المجتمع المدني و لكنها اتفقت على أنها تتولى عملية التعبير عن المصالح و بلورتها و تقديمها إلى المؤسسات الحكومية التي تتولى بدورها عملية تحويلها و إنتاجها في صيغة قرارات و سياسات عامة.

و بما أن المجتمع المدني يعتبر آلية من آليات التحولات السياسية، فان معظم دول مجلس التعاون الخليجي خاصة الكويت و البحرين تسعى إلى تطوير قنوات العمل السياسي بإتاحة الفرصة أمام مختلف فئات المجتمع المدني في التعبير عن دورها السياسي[2].

ولا بد لهذه الفئات أن تكون فعالة في المشاركة السياسية لتكسب قيما تهدف إلى إقرار تداول السلطة بين القوى السياسية و احترام مبدأ التعددية الحزبية و الاحتكام إلى مبدأ الأغلبية و الأقلية و الإيمان بحرية الصحافة والحريات الأخرى، يتطلب و يستلزم إرساء قواعد جديدة في مجتمعات هذه الدول الخليجية[3].

كما تتميز كذلك بخصائص تختلف من دولة إلى أخرى يتركب فيها المجتمع المدني من ثلاثة مكونات: أولها فكري و ثانيها تنظيمي، و ثالثها ديناميكي، و لكنها متشابهة من حيث الجوهر، أي من حيث وظيفتها داخل النظام السياسي كالتعبير بوسائل محددة عن دور الإرادة الشعبية في اتخاذ القرار السياسي وانتخاب السلطة الحاكمة، و مراقبة التنفيذ والأداء و النتائج[4].

---

[1] - حسنين توفيق [وآخرون]، **المجتمع المدني في الوطن العربي و دوره في تحقيق الديمقراطية**: بحوث و مناقشات الندوة الفكرية، ط 2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)

[2] - برهان غليون، " **الديمقراطية العربية: جذور الأزمة و آفاق النمو** "، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)،ص. 110.

[3] - موريس ديفرجيه، **سوسيولوجيا السياسية: مبادئ أولى في علم السياسة**، ترجمة: هشام دياب، (دمشق: منشورات وزارة الثقافة و الإرشاد القومي، 1980)، ص. 130.

[4] – حسنين توفيق، المرجع السابق، ص.ص .532–533.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و قد ساهمت تلك الخصائص في البحرين و الك
كالأندية الثقافية و الجمعيات، حيث شجعت القوى السياسية على تسجيل المجموعات المدنية في الكويت بعد الاستقلال وتم إنشاء جمعيات النفع العام و الجمعيات التعاونية و الروابط المهنية و الأندية الثقافية،مما أدى إلى ممارسة الديمقراطية في أدنى صورها و مظاهرها عن طريق الانتخابات في ظل حرية كفلها دستور 1962[1].

وعلى الرغم من تعطل البرلمان لفترات، إلا أن الممارسة في هذه الجمعيات استمرت ديمقراطية ولم تتدخل فيها الدولة، رغم تصارع القوى الوطنية و الأصولية على إدارة مجالس هذه الهيئات.

أفرزت تلك الممارسات نموذجا متميزا للمجتمع المدني في الكويت و برز دوره أثناء الغزو العراقي، حيث نظم المواطنون أنفسهم و أداروا المرافق العامة و الجمعيات التعاونية في ظل غياب السلطة الرسمية و في ظل العصيان المدني الكامل.

و بعد انتهاء الغزو العراقي، أبدت السلطات استعدادا حقيقيا لانتخابات برلمانية في أكتوبر 1992،و بذلك خضع المجتمع المدني لقانون التغير والتحول فتبدلت عناصره بتبدل القوى الاجتماعية و الحركات السياسية التي تشهدها كل مرحلة من مراحل تطور دولة الكويت السياسي[2].

أما بالنسبة لدولة البحرين، فتعود نشأة الأندية الثقافية و الرياضية و الجمعيات الخيرية إلى نهاية الثلاثينيات مثل نادي البحرين 1937 و نادي العروبة و الأهلي 1939، حيث تضم هذه الأندية كل الفئات الاجتماعية ما عدا رجال الدين و أصحاب المهن التقليدية ، كما مثلت بعض قيادات النادبين قيادة العمل الوطني في الخمسينيات و الستينيات، ومثل بعضهم المعارضة البرلمانية خلال الفترة الممتدة من 1972-1975.

---

[1]- الطاهر لبيب، **الثقافة و المثقف في الوطن العربي**، ط10، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1992)، ص.ص. 339-367.

أنظر أيضا: كريم بقرادوني، نشوء المجتمع المدني في الوطن العربي، في:**أزمة المجتمع المدني في الوطن العربي**، برهان غليون، مرجع سابق، ص. 368.

[2] الطاهر لبيب، المرجع السابق، ص.ص. 381-493.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

في حين مثلت الجمعيات المهنية ذات التوجه ا
الاستقطاب الجماهيري في حقبتي السبعينيات و الثمانينيات وحتى التسعينيات، وسلكت الواجهة التي من خلالها لجأت جماعات الإسلام السياسي الخليجية إلى الترويج.

و قد ساعدت الحقبة النفطية مع مطلع الثمانينات امتداد التوجه الديني و البراغماتي الذي سعى إلى الدفاع عن الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية للمجتمع البحريني.

و تجدر الإشارة إلى أن هذه الجماعات و الأندية اعتمدت على المؤسسات التقليدية القبلية واتسم خطابها بالحكمة و الموعظة المفرطة في وقت كانت فيه السيادة لأفكار الحداثة و التحديث[1].

و إلى جانب النوادي نشطت الجمعيات المهنية في الساحة السياسية حيث نشأت في الكويت في الستينيات بينما نشأت في البحرين خلال السبعينيات ثم عرفت الإمارات العربية المتحدة نشأتها في الإمارات أثناء الثمانينيات.

ويبدو أن ظهور تلك الجمعيات المهنية ساهم في ظهور جمعيات أخرى تنادي بحقوق المرأة واعتبرت أن نضالها في هذا المجال من أهم الوسائل التي تؤدي إلى تطوير المجتمع المدني و تحقيق الاستقرار بفضل التحولات السياسية.

و قد تميزت بعض قيادات تلك الجمعيات باختلاف مشاربها و مذاهبها،حيث أن النموذج البحريني عرف عناصر قيادية تنحدر من العائلات التجارية التقليدية منها:الصانع،النفيسي،الخرافي،الرومي،الغنيم،وغيرهم.

في حين تميز النموذج الكويتي بوصول عناصر اختلفت حول توجاهاتها في كيفية قيادة مؤسسات المجتمع المدني* و عبرت عن اختلافها مع مؤسسة الدولة، لكنه أكد على

---

[1]- باقر نجار،في: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي،في:المجتمع و الدولة في الوطن العربي** ، سعد الدين ابراهيم(محرر) ، (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،1987) ، ص.ص. 566-569.

***التجمعات السياسية** هي: التجمع الوطني، التجمع الدستوري، الائتلاف الإسلامي الوطني، الحركة الدستورية الإسلامية و التجمع الإسلامي الشيعي.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إمكانية تعايش الدولة مع معارضيها رغم اختلافاتهم التحول السياسي و ضمان استمرارها.

إن الحديث عن الاختلاف في الانتماءات السياسية للتنظيمات الأهلية فـــي المنطقـــة ليس في الحقيقة حديثا عن مؤسسات و أنساق مستقلة عن حركة المجتمع بقدر مـــا هـــي كيانات اجتماعية تأسست في رحم المجتمع المدني الذي تستمد منه شرعيتها.

أفرز هذا الواقع مجموعة نتائج فاعلة و مؤثرة في تنشيط العمليـــة الديمقراطيـــة و الدفاع عن المكتسبات الدستورية من خلال تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني وتجسيدها في المزيد من التحولات السياسية الجذرية.

و من هنا تبدو الديمقراطية ضرورة تاريخية، إنها وحدها القادرة علـــى مأسســـة و هيكلة عملية التحول السياسي وفق التعبير الديمقراطي الحر و الاعتـــراف بـــالاختلاق و التماثل، لأنها الشروط الضرورية التي تضمن تصريف الحركة و الصراع داخل عمليـــة التحول و بالتالي تفسح المجال أمام قيام مؤسسات المجتمع المدني من مجالس منتخبـــة و أحزاب سياسية فعالة و نقابات تسعى و تعمل على تـــأطير الصـــراع و التحـــول داخـــل المجتمع.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إن مفهوم التحول و التغيير جعل من الديمقراط
بالسلطة فخلق فكرة المستبد العادل و فكرة المستبد الباني للدولة،مما أخر النهاج الديمقراطية في المجتمعات العربية[1].

و لان عملية التحول السياسي تفترض حدوث صدام مع أسس الثقافة التقليدية فان ذلك أدى إلى تحطيم التوازنات الاجتماعية العميقة الروحية و المادية، و فجر كل التناقضات الاجتماعية و عمل على تفاقمها[2].

كما تفترض كذلك التخلص من بقايا السلطات التقليدية بخصائصها التي لم تعد تناسب عهد التجديد لان ذلك يقتضي توسيع المجال للتغيير المؤسسي واستمرارية تغيير النظام السياسي، مما يخلق لدى الأفراد القابلية للموافقة على الأشكال الجديدة للسلطة و التنظيمات السياسية ومساءلة السياسيين وفقا لمعايير موضوعية[3].

وأصبحت بذلك عملية التحول السياسي تتعرض لجملة من المشاكل و المخاطر التي تهدد خصوصيات المجتمعات الخليجية، حيث ازدادت تعقيدا و انقسمت إلى مرحلتين مرحلة ما قبل عملية الإصلاح السياسي، والمرحلة الانتقالية المباشرة لتبني التحولات السياسية.

أما المرحلة الأولى فتتسم بعدم الاستقرار السياسي خاصة في إطار العلاقة بين الحاكم و المحكومين التي تتميز بالاضطراب ، و العلاقة بين الفئات الاجتماعية المختلفة و التيارات الفكرية التي تتناقض و تختلف في كثير من المسائل و القضايا السياسية كأزمة شرعية السلطة الحاكمة، الفساد الإداري، إشكالية الحريات العامة و حقوق الإنسان[4].

---

[1]– حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر**، ط4.(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص. 9.

[2]–برهان غليون، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، ط2 ،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص.ص. 101–102.

[3]- Lucian w.Ray,. **Politics, Personality, and Nation Building: Burma's Search for identity,** (New, CT: Yale University Press, 1962), p.p. 160-184.

[4]– حمزة الحسن، أفاق التنمية السياسية في المملكة و دول الخليج العربي: مقاربات و مقارنات ،في:**مجلة قضايا الخليج**،عدد 2005،ص.ص.45–47.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وتضغط هذه التناقضات باتجاه المرحلة الثانية طريق العنف و المواجهة الشعبية ضد نظام الحكم كما حدث في البحرين قبل الإصلاحات الأخيرة أو عن طريق الأساليب السلمية بإحداث تطور في وسائل المشاركة السياسية كما هو الحال مع الكويت.

و في هذا الإطار، يحاول هذا الجزء من الدراسة التعرض إلى أهم العوائق التي تتمثل في واقع الموروث الاجتماعي الذي يشهد الكثير إشكالية حقوق الإنسان خاصة حق المرأة في المشاركة السياسية، حيث يصطدم هذا الحق بتلك العقليات التقليدية ذات التوجه الديني و القبلي و الطائفي مما يؤثر سلبا في مستويات الوعي لدى المواطنين و الذي يتجسد من خلال أشكال التعبير السياسي.

و تأتي في المرتبة الثانية أزمة الشرعية،و أزمة النخب الحاكمة التي تقف حائلا أمام تحقيق مبدأ التداول السلمي مما يؤدي إلى التعارض الدائم بين الأسرة الحاكمة وقوى المعارضة.

كما تعمل كذلك على تركيز السلطة في يد النخبة الحاكمة في كل من الكويت والبحرين، و تزداد حدة هذا التركيز أكثر فأكثر من خلال تباين تطبيقات الدستور مع الضرورات التي تقتضيها عملية التحول السياسي.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المبحث الأول: تأثير الموروث الاجتماعي ف
في الكويت والبحرين

إن طبيعة المنظومة الاجتماعية و أشكال العلاقات القائمة بين عناصرها هي نتاج كيفي لجملة من الخصائص الذاتية و النوعية التي يتميز بها أفراد المجتمع في وضع تاريخي و اجتماعي محدّد، ولأن الإنسان هو الفاعل في تحديد أشكال العلاقات القائمة بين عناصر المنظومة الاجتماعية، فإن درجات التماثل و الاختلاف موجودة في كل مستويات الوعي الاجتماعي[1].

و في هذا السياق، يرى الإمام "**محمد عبده**" أن "المجتمع أشبه بالجسد الإنساني الواحد، تترابط أطرافه ترابطا عضويا و يتأثر بعضها ببعض تأثرا شديدا، ينتظم أمر هذا الجسد عندما يقوى العضو بقوة المجموع و يختل أمره عندما يقوى العضو على حساب المجموع"[2].

وبما أن المجتمع العربي ينطوي على تعدد في الاتجاهات و المذاهب الفكرية فان هذا التنوع يشكل مظهرا من مظاهر الاختلاف والتناقض،حيث أن المشكلة لا تكمن في هذا التعدد بقدر ما تكمن في كيفية التعامل معه.

كما يساهم كذلك في تحديد قنوات ممارسة الفعل السياسي من جهة و في تعقيد عملية التحولات السياسية من جهة أخرى لأنها مقيّدة بشروط موضوعية تتفاعل مع الخصائص الذاتية للأفراد و للمجتمع.

وقد يؤثر هذا في تحديد مسار التحول السياسي الذي تشهده كل من البحرين و الكويت، لان هذه التحولات السياسية لم تنشأ من العدم و لم تتحقق بسرعة و لا في بيئة مهيأة، بل اصطدمت بحقائق الواقع المعايش لمختلف التطورات، و شكّلت هذه الحقائق و التباينات عقبات و عوائق أمام عملية التحول السياسي.

---

[1] – أحمد الأصفر اللحام، **مكونات الواقع العربي الرهن و أزمة ممارسة الديمقراطية**،في:**أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، سعد الدين إبراهيم(محرر)، (بيروت:مركز دراسات لوحدة العربية،1987)، ص.ص. 120-125.

[2] –عباس محمود العقاد، **عبقري الإصلاح و التعليم: الأستاذ محمد عبده**، تقديم: ثروت عكاشة، (القاهرة: الإدارة العامة للثقافة و الإرشاد القومي، 1962)،ص.ص. 157-158.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المطلب الأول: مستويات الوعي الاجتماعي و أشكال

تعرف دول الخليج بما فيها الكويت و البحرين، منذ استقلالها السياسي و تحررها من الاستعمار، أزمات متعددة على المستويات الاجتماعية التي أثرت في تحديد مستويات الوعي الاجتماعي و أشكال العمل السياسي.

و قد أثبتت تجربتي الكويت و البحرين أن الفعل الاجتماعي في إطار كل اتجاه أو مذهب سواء كان سنيا أو شيعيا في البحرين، أو متنوعا ديمقراطيا و إسلاميا في الكويت، يقوم بذاته و لا يستمد أيا من عناصره من وحدة الكل الاجتماعي الذي ينتمي إليه،بل يستمدها من المنظومة الثقافية الفرعية التي يكونها هذا المذهب أو الاتجاه، و التي قد تكون على خلاف مع المنظومة الثقافية العامة[1].

كما ينعكس ذلك على الواقع الاجتماعي وعلى أشكال الفعل السائدة بين الفئات الاجتماعية و التيارات الفكرية المتعددة وعلى العناصر المختلفة للمنظومة المجتمعية في السياسة و الاقتصاد و الاجتماع و الثقافية و غيرها.

ثم إن النظام السياسي الذي يعتبر العامل الأهم في عملية الإنماء، لا يمكن تغييره خارج الواقع الاجتماعي الشامل، بل يخضع للتفاعل والتداخل الموجودين بين البنى التحتية و البنى الفوقية بمعنى بين العائلة الحاكمة و الفئات الاجتماعية الأخرى في الكويت و البحرين.

وتجدر الإشارة إلى انه من الصعب تغيير النظام السياسي دون إحداث تغييرات مهمة في العقائد و المفاهيم السياسية و الاجتماعية و السلوكية و في التوجهات الفكرية للفاعلين في العملية السياسية و في النظام السياسي ككل[2].

---

[1] –فلاح عبد الله المديرس، الشيعة في المجتمع البحريني والاحتجاج السياسي، في: **مجلة السياسة الدولية**، السنة33، العدد130، اكتوبر1997، ص.ص.21–22.

[2] – محمد مجدوب، **الوحدة و الديمقراطية في الوطن العربي**، (بيروت: منشورات عويدات، 1980)، ص.ص. 110–111.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و لكن المشكلة الأساسية في النظام السياسي لل
للتوجهات الجديدة التي تفرضها عملية التحول السياسي، بدءا بضبط مفهوم الثقافة السياسية[1].

إذ تعتبر الثقافة السياسية في الدولتين إفرازا لتجربة تاريخية طويلة من التسلط و الاستبداد من جهة،كما أنها إفراز لتنشئة سياسية و اجتماعية شكلت لدى المواطن الخليجي –بصفة عامة–قيم الطاعة و الامتثال والسلبية من جهة أخرى[2].

و من اجل ذلك، تبقى عملية التحديث ضرورة من حيث مبدأ التغيير، و ثانوية من حيث تعميق تطبيقاتها الجذرية لتحقق تحولات سياسية تتبعها إصلاحات اقتصادية و اجتماعية و ثقافية دون التخلي عن المقومات التقليدية[3].

وفي ذلك كله دلالة واضحة على أن استجابة المجتمع العربي ككل، و الكويت و البحرين بالتحديد للتحديات المحيطة بها، جاءت متباينة بحكم تباين مستويات الوعي الاجتماعي فتجاهلت أسسه و شروطه لأنها كانت تعتمد في ذلك على نظريات غربية مستوردة لا تتماشى مع خصائص المجتمع العربي.

كما يعني ذلك أن قنوات الفعل الديمقراطي ما زالت مجهولة و الإمكانيات المتاحة لتنفيذه غير مدركة بشكل واضح مما أدى إلى ضعف الوعي الاجتماعي و ضعف مقومات الفعل الديمقراطي على امتداد الوطن العربي، و على اختلاف مستويات السلطة[4].

---

[1]– محمد المداح الإدريسي، الوطن العربي بين الفاعلية و التهميش في عالم متغير، في: **مجلة الوحدة**، المغرب، العدد 86، نوفمبر 1991، ص. 26.
أنظر أيضا:– سعود عياش، العرب و التحدي العلمي، في: **مجلة العربي**، الكويت، العدد 376، مارس 990، ص.ص. 27–38.

[2]– حسنين توفيق ابراهيم، التطور الديمقراطي في الوطن العربي: قضايا و إشكاليات، في: **مجلة السياسة الدولية**، السنة36، العدد142، اكتوبر2000، ص.9.

[3] –جان ألكسان، دور الثقافة و المثقف في صياغة المشروع الحضاري العربي، في: **مجلة شؤون عربية**، مصر، العدد 77، مارس 1994، ص.ص. 247–259.

[4]– أحمد الأصفر اللحام، مكونات الواقع العربي الراهن و أزمة ممارسة الديمقراطية، في: **مجلة المستقبل العربي** السنة 18، العدد 198، أوت 1995، ص.ص 4–17.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و هذا ما أكّد عليه الجابري حين قال: "إن الديمقراط
إلى تأسيس في الوعي العربي المعاصر، وما زالت في حاجة إلى أن تتحول، داخل الوعي العربي، من قضية تحيط بها الشكوك إلى قناعة لا تتزعزع، كقناعة العقل بالضرورات البديهية"[1].

المطلب الثاني: تأثير التوجه الديني في التحولات السياسية

تمخضت التطورات السياسية التي مر بها العالم الإسلامي منذ بدء الدعوة الإسلامية على يد رسول الله صلى الله عليه و سلم، مرورا بعهد الخلفاء الراشدين و الدولتين الأموية و العباسية و ما بعد، عن مجموعة من الأفكار السياسية المتعلقة بنظام الحكم و الدولة، أدت إلى ظهور مدارس فكرية أطلق عليها اصطلاحا اسم "مذاهب دينية"، جاءت بأفكار سياسية تختلف أو تتشابه مع أفكار بعضها البعض.

وقد تختلف أفكار الشيعة حول نظام الحكم عما هو موجود لدى أهل السنة، كما أن هناك اختلافا في الآراء حتى في المدرسة الواحدة، فتختلف آراء الإسماعيلية عن آراء الشيعة الإثني عشرية، حيث تستمد بعض جوانب الفكر السياسي جوهرها من هذا الاختلاف القائم في التوجهات و الآراء[2].

كما اختلفت الاجتهادات و الآراء حول ضرورة تبني المنهج الديمقراطي بما يتوافق مع مبادئ الدين الإسلامي، حيث حاولت تطبيقه على واقع المجتمعات الإسلامية من خلال زاويتين، أولاهما: محاولة فهم الديمقراطية و التعرف على النظام السياسي القانوني الذي أقامته في الغرب،و ثانيهما: تقريب مفهوم الديمقراطية من مبادئ الشورى بوضع ضوابط لممارسة الديمقراطية، و إقامة المؤسسات و النظم التي تجعل الشورى نظاما ملزما و ليس مجرد قيمة[3].

---

[1]– محمد عابد الجابري، المسألة الديمقراطية و الأوضاع الراهنة في الوطن العربي، في: **مجلة المستقبل العربي**، السنة 14، العدد 157، مارس 1992، ص. 11.

[2]– حامد العبد الله، "**جدلية العلاقة بين الدين و السياسة، دراسة في الاتجاه التوفيقي في الفكر السياسي الإسلامي**"، مرجع سابق، ص.ص. 30–31.

[3]– عبد العزيز الدوري، الديمقراطية في فلسفة الحكم العربي، في:**مجلة المستقبل العربي**، السنة 2، العدد 9، سبتمبر 1979، ص.ص. 75–76.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و في هذا السياق ،ورد في أطروحة الدكتوراه و أثرها في الديمقراطية: "أن البشرية عرفت أنظمة حكم مختلفة وانتهت إلى أن أفضل صيغة للحكم هي الديمقراطية، والتي تعني حكم الجماعة نفسها بنفسها"،و يضيف قائلا:

"لقد ظهرت تساؤلات كثيرة عن موقف الإسلام من الديمقراطية و بالخصوص علاقة الشورى بالديمقراطية".

كما حاول كذلك إبراز أوجه الاتفاق و الاختلاف بين مقاربة الشورى في الإسلام و بين الديمقراطية كمنهج و ليس كعقيدة للتوصل إلى إقامة نظام سياسي إسلامي يجمع بين الأصالة و المعاصرة[1].

و تعتبر نظرية الشورى – على مرّ التاريخ الإسلامي – أعظم نظرية خلقها الاجتهاد، لأنها تحاول تحليل الجدلية القائمة بين الدين و السياسة، ولازالت محل نقاش بين مختلف المدارس الفكرية و التيارات السياسية الإسلامية الفاعلة في الحياة السياسية خاصة في ظل التحولات السياسية التي تعرفها كل من البحرين و الكويت.

و الأكيد أن الدين لعب و يلعب دورا فعالا في الحياة السياسية، فإذا كان المجتمع قد لعب دورا أساسيا في بلورة شكل الدولة بفعل تطور الفكر الديني و السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي، فأين أثر المرجعية الدينية و مؤسساتها في تفعيل التحولات السياسية في دولتي الكويت و البحرين، أم أنها كانت خاضعة لتحولات الدولة و نظمها السياسية الجديدة ؟.

إن الإجابة على هذه التساؤلات مازالت تحتاج بحوثا و دراسات عميقة،نظرا لتعقد الأثر الكبير للمرجعية الدينية في صناعة المجتمع، ومواجهة المخاطر الناجمة عن التحولات السياسية من جهة، و نظرا لأن الدولة قد شهدت تحولا و تطورا في الجانب الفلسفي والعملي على غير ما كانت الحوزة الدينية تطمح إليه[2].

---

[1] – شاكر مصطفى، **أزمة التطور الحضاري في الوطن العربي**، (الكويت: جامعة الكويت، جمعية الخريجين، 1975)،ص. ص.176-179.

[2] – فيصل شكري، الصحوة الإسلامية بين الواقع والطموح، في: **الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي**، إسماعيل صبري مقلد(محرر)، ط4، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص.318.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كما يرجع كذلك إلى أطماع دول خارجية استط
و المجتمع معا بطرق غير مباشرة، و نجحت في خلق البديل السياسي الذي ينسجم مع حجم مصالحها في البلاد الإسلامية رغم الانتفاضات و الثورات.

و في هذا السياق، نجحت تلك القوى الخارجية وفق هذا المنهج السياسي في صناعة حاجز خطير تمثل في الفصل بين التعليم الديني و التعليم المدني، لا تهدف من ورائه إلى الفصل الايجابي بل تسعى إلى التدخل في إدارة الصراع بين القوى العلمانية و القوى الدينية في الكويت و البحرين.

يجسد هذا الصراع الخلاف القائم بين الدولة كوحدة سياسية و بين الدين كطريق و مسلك موجه لهذه الوحدة السياسية، بمعنى يبرز العلاقة بين هذين المتغيرين والتي انعكست سلبا على مؤسسات المجتمع المدني[1].

و قد تغيرت معالم ذلك الصراع، حيث أصبحت التنظيمات السياسية الإسلامية اليوم تتمتع بتأثير قوي في النظام السياسي البحريني بين مختلف التنظيمات باتجاهاتها السياسية المختلفة، لكنها ساهمت في إبقاء الفجوة قائمة بين العمل السياسي و التوجه الديني الغالب على الكتلة السياسية الإسلامية داخل مجلس النواب البحريني.

تشير بعض النسب إلى أن التوجه الديني يمثل نسبة 54 بالمائة من المنطلقات الفكرية للنواب من خلال تحليل مضمون برامجهم السياسية، في حين جاءت المنطلقات القومية بدرجة أقل و شكلت نسبة 21 بالمائة من توجهاتهم[2].

كما تعبر كذلك عن مدى تأثير الدين الإسلامي في توجهات النواب الذي ينعكس على مسار عملية التحول السياسي، كما تشير هذه الإحصائيات إلى ضعف السلطة التشريعية التي تأثرت بنوعية الكفاءات التي تم انتخابها خاصة منها تلك التي تنتمي إلى التيار الإسلامي السياسي.

---

[1] كريم المحروس، ذاتية الاستقرار المرجعي و موضوعية التحول السياسي المعاصر، في: **مجلة النبأ**، العدد 65، جانفي 2002، ص.ص. 1-7.

[2] -علاء سالم، اضطرا بات الشيعة في البحرين: أبعاد أزمة الدولة الوطنية في الخبرة العربية، في:**مجلة السياسة الدولية**، السنة32، العدد126، اكتوبر1996، ص.ص.147-151.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و في هذه الحالة يلجأ المشرع إلى اختيار الأس
القانون و اللائحة فجعل من نطاق القانون نطاقا غير محدد، وابقى على الدور الاولي للدين في تحقيق هذه العلاقة[1].

و نتيجة لهذا التصور برز مجلس النواب الذي هيمن عليه التيار الإسلامي السياسي بإشكاليته المعقدة فجعله ضعيفا وامتدّ التأثير ليشمل مؤسسات السلطة التشريعية كمجلس الشورى، والسلطة التنفيذية، مما زاد في صعوبة التغيير في النظام السياسي، و أعاق من تقدم عملية الإصلاح السياسي.

كما فرضت هذه الإشكالية تلك الانقسامات التي برزت داخل التنظيمات السياسية الإسلامية الواحدة وبرهنت على هشاشة المجتمع المدني البحريني فيما يتعلق بمؤسساته الحديثة الناشئة في عهد الميثاق الوطني.

وقد أسفر هذا الواقع عن مجتمع أهلي بدل مجتمع مدني حسب تعبير المفكر الإيطالي غرامشي، فبعض التنظيمات هي مجرد ملتقيات عائلية أو تجمعات مناطقية لا أكثر، و لا تعبّر عن توجه فكري سياسي محدّد.

مما يبيّن أن تجربة التحول الديمقراطي التي تعيشها البلاد حاليا ستعاني من صعوبات كثيرة، وذلك بسبب ضعف مؤسسات المجتمع المدني، و حداثة السلطة التشريعية بخبرتها المحدودة[2].

كما أثرت كذلك بشكل كبير على علاقة الدين بالدولة، حيث حرصت الكويت و البحرين كل الحرص على عدم إقحام القاعدة الشيعية في الشأن السياسي، رغم الحاجة الملحة إلي دور الدين على اعتبار أن العملية السياسية هي شأن خاص، و أن الدين شأن عام، وبذلك تشكل المؤسسة الدينية شريكا سياسيا.

---

[1]- خالد الحسن، **إشكالية الديمقراطية و البديل الإسلامي في الوطن العربي**، (عمان:دار الجليل للنشر والدراسات و الأبحاث الفلسطينية،1988)، ص.ص.204-216.
-انظر ايضا:-عادل الطبطبائي، **السلطة التشريعية في دول الخليج العربي**، (الكويت:جامعة الكويت،1985)، ص.ص.245-246.

[2]- يوسف البنخليل، العمل السياسي الإسلامي في البحرين وإشكاليات متعددة، في: **مجلة التجديد العربي**، عدد 17، جانفي 2005، ص.ص. 1-5.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و قد نتج عن ذلك مثل أن أدت إلى توسيع دور
لتواجه منظومة القيم الوافدة إليها، عبر تعبئة الجمهور و تعديه بثقافة تستهدف تغييرا في آلية صنع القرار، و قد حدث هذا في مصر و اندونيسيا و باكستان و حتى في الفيتنام.

ولابد للإشارة إلى أن الحكومة في الكويت و البحرين أغلقت بوابة التعبئة للسياسيين على أسس وطنية، لكن المؤسسات الدينية تقوم اليوم بهذا الدور التعبوي للجماهير،حيث ان قوة هذه المؤسسات الدينية لا تكمن في برنامجها بقدر ما تكمن في قدراتها و إمكاناتها على الحشد الجماهيري الذي تخلت عنه الحكومة، لأنها تعتبره مؤشرا خطيرا.

كما يعبر الحضور القوي للتنظيمات الإسلامية في المراحل الأولى من البناء الديمقراطي في الكويت و البحرين عن الضعف الشديد للقوى السياسية المدنية التي عجزت في وقت مبكر من بدء عملية التحول السياسي عن تحقيق المطالب الشعبية في توسيع المشاركة السياسية أمام مختلف القوى و التوجهات الدينية و الوطنية.

و تجدر الإشارة إلى أن ممارسة التنظيمات للعمل السياسي في البرلمان و في المؤسسات السياسية المختلفة يمثل تحديا اكبر و اخطر أمام سلطة النخب الحاكمة، و سيقرر هذا التحدي مصير هذه التنظيمات الإسلامية داخل عملية التحول السياسي إما باعتبارها قوة سياسية عابرة و مؤقتة أو كقوة قادرة على البقاء تستجيب لتداعيات التحولات السياسية[1].

ومن المؤكد أن عملية التحول السياسي إن لم يتم تبنيها من طرف صانع القرار السياسي، فإن الجمهور سيلجأ إلى المؤسسة الدينية ليعبرعن ذاته من خلالها، و يصبح بذلك للتحول السياسي الأثر البالغ في تعقد العلاقة بين نظام الحكم القائم و بين المؤسسة الدينية مما يزيد في إشكالية شرعية النخب الحاكمة من جهة و إشكالية العلاقة بين الدين و الدولة.

---

[1] –اسامة الغزالي حرب،رياح التغيير تهب على العالم العربي،في:**مجلة السياسة الدولية**،السنة42،العدد163،يناير2006،ص.ص.6-7.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المطلب الثالث: أزمة حقوق الإنسان

يعتمد مسار التحول السياسي منهج الديمقراطية، ويقوم على نشر ثقافة حقوق الإنسان، لان الديمقراطية كما يرى" **بوردو Bourdau**:"هي نظام حكم يهدف إلى إدخال الحرية في العلاقات السياسية، أي في علاقة الأمر و الطاعة اللصيقة بكل مجتمع منظم سياسيا"، وهي الصيغة الوحيدة التي تقترح كمرتكز للنظام السياسي و تصون كرامة الإنسان و حريته،فهي تطمح إلى التوفيق بين حرية الإنسان و متطلبات النظام، ليس عن طريق إلغاء السلطة، و لكن عن طريق ترتيبها بشكل تكون فيه متوافقة مع حريات الأفراد و حقوقهم[1].

تعد الديمقراطية الوسيلة الأساسية لحماية حقوق الإنسان و حرياته في المجتمع العربي، ولكنها تواجه عوائق و عقبات كثيرة، ولهذا فمن الصعب التسريع في عملية التحول السياسي دون نشر ثقافة حقوق الإنسان وترسيخها في المجتمع الخليجي[2].

تجدر الإشارة إلى أن مسألة حقوق الإنسان في البحرين و الكويت تحتاج إلى إعادة النظر في واقعها، و يجب على مؤسسات المجتمع المدني أن تتدخل لمعالجتها وتقوم بتعبئة المواطنين و تحثهم على النضال من أجل اكتساب حقوقهم المدنية و السياسية بصفة شرعية خاصة حق المرأة في المشاركة السياسية في الكويت و البحرين.

وعلى الرغم من أن المرأة البحرينية لم تكن يوما بعيدة عن المسرح السياسي في بلادها و خصوصا بعد التحولات السياسية الكبيرة التي شهدتها البحرين و التي أدت إلى اكتسابها للمزيد من حقوقها السياسية في التصويت و الترشح باعتبارها سابقة أولى في منطقة الخليج العربي، إلا أن مشاركتها في الحياة السياسية ما زالت تمر بمخاض عسير.

ففي الوقت الذي شاركت فيه بفعالية كبيرة في التصويت جنبا إلى جنب مع الرجل في الانتخابات البلدية منيت بهزيمة في الانتخابات إذ لم تحظ أي من النساء بمقعد في المجلس البلدي.

---

[1] –محمد مجذوب، **الحريات العامة و حقوق الإنسان**، (بيروت: جروس برس، 1986)، ص. 118.

[2] –جميل، **حقوق الإنسان في الوطن العربي: المعوقات و الممارسة**، في:ازمة الديمقراطية في الوطن العربي، برهان غليون(محرر)، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1987)، ص.ص.121-124.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ولم تغير نسبة المشاركة النسائية التي فاقت نسب
شيئا و لم توفق في أول امتحان في تجربتها الديمقراطية، و لم يختلف الحال كثيرا في الانتخابات النيابية، إذ من بين 8 نساء بحرينيات تقدمن للترشح لعضوية البرلمان البحريني من أصل 177 مرشحا يتنافسون على 40 مقعدا لم توفق و لا حتى واحدة منهن في الوصول إلى البرلمان.

كما كشفت دراسة أعدها المجلس الأعلى للمرأة بالتعاون مع مركز الدراسات و البحوث بهدف التعرف على اتجاهات المجتمع البحريني نحو مشاركة المرأة السياسية: "أن ما نسبته 72.5 بالمائة من أفراد العينة التي أجريت عليها الدراسة لا يوافقون على أن التمثيل السياسي للمرأة يعتبر مطلبا وطنيا في حين أن ما نسبته 78.2 بالمائة لا يوافقون على أنه يجب أن يكون تصويت المرأة قرارا شخصيا."

استخدمت هذه الدراسة التي كانت وصفا تحليليا المسح الاجتماعي عن طريق العينة العنقودية الاجتماعية التي شملت ألف فرد في المحافظات الخمس في البحرين،و جاءت لتؤكد النظرية النمطية عن دور المرأة و تبعيتها للرجل في آرائها و توجهاتها، ذلك أن عدم موافقة 67 بالمائة من أفراد العينة على التمثيل السياسي للمرأة في المجالس البلدية و المجلس النيابي لم يغير من النظرة النمطية حسب الدراسة.

كما تشير كذلك إلى أن عدم موافقة 76.6 بالمائة من العينة على التمثيل السياسي للمرأة يدعم الديمقراطية في حين بينت الدراسة أن نسبة 64,3 بالمائة من العينة لم تدرك أن دستور البحرين أكد حق المرأة البحرينية السياسي في الترشح و التصويت.

وانتهت هذه الدراسة إلى أن التحولات السياسية لن تنجح دون التغيير من هذه العقليات المصادرة لحق المرأة في التمثيل السياسي و المشاركة السياسية الفعالة في العمل السياسي،حيث حاولت الكشف عن أهم أسباب إخفاق المرأة في المجال السياسي و التي تعود إلى:

* قلة الوعي الذاتي بأهمية المشاركة السياسية للمرأة منذ أن حل المجلس الوطني سنة 1975.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

* أثر البعد الاجتماعي الذي يشكل محورا أساسيا و
المشاركة السياسية، إذ لا توجد مساواة في النوع الاجتماعي في البحرين و في الكويت على حد سواء.

و أثبتت الدراسة أن غياب تجمع نسائي واضح و فعال في العملية السياسية قد أضعف من فرص الوصول إلى تحقيق أهداف المرأة الخليجية و طموحاتها بصفة عامة، ولا بد من تدارس العوامل السابقة و تغيير ما يجب تغييره خاصة منها تلك النظم الانتخابية التي تتأثر بخصائص الموروث الاجتماعي.

بالإضافة إلى تلك الأسباب، فان المجلس الأعلى للمرأة و الدولة بصفة عامة لا يرغبان بنظام الحصص "**الكوتا**"quota، رغم أن هناك ضرورة ملحة تتطلب إعادة النظر في تجليات المرحلة المستقبلية في ظل العوائق و العقبات التي تحيط بالمشاركة السياسية للمرأة في البحرين.

ويجب فهم دور المرأة من خلال النص الإسلامي فهما سليما لا يؤدي إلى إقصاء المرأة من المشاركة السياسية و عزلها بسبب تلك المعتقدات و التقاليد التي تسيطر على تفكير صناع القرار ،بل يجب إعادة النظر في فهم النص الإسلامي الذي يسمح للمرأة بممارسة حقها في المشاركة السياسية.

وتأكدت أكثر فأكثر تلك الاجتهادات من خلال بعض الجمعيات الإسلامية* التي تمارس العمل السياسي و تعمل على إبراز بعض العناصر النسوية بهدف تفعيل النشاط النسوي ومنح المرأة حقها في المشاركة السياسية في إطار ما يضمنه لها الدستور و ما ينص عليه الدين الإسلامي[1].

---

[1] –مثاء سالم الشامسي، المرأة الخليجية: واقعها و محدداتها، في :**مجلة المستقبل العربي**، السنة 24، عدد 249، نوفمبر 2001 ، ص.ص.71–95.

* فمثلا: تضم جمعية **المنبر الإسلامي** بعض العناصر النسائية التي تدافع عن مشاركة المراة في المجال السياسي،في حين يوجد بعض التباين في توجهات **جمعية الاصالة** و **جمعية الوفاق** الذي يشير إلى الانقسام في شان المراة في المشاركة السياسية.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و تجدر الإشارة إلى أن الاتجاه إلى التحول الد
و القوانين التي تعيق الانفتاح السياسي و تجاوز مرحلة العمل بقوانين الطوارئ و الاتجاه إلى وضع المجتمع في أجواء يسودها القانون و التمتع بالحريات العامة[1].

و لهذا شكل قرار إنهاء العمل بقانون أمن الدولة و إلغاء محكمة أمن الدولة خطوة تظهر مصداقية القيادة السياسية في البحرين،التي تتجلى في إطلاق سراح كافة المعتقلين و السجناء السياسيين والاعتراف بحقوق المرأة السياسية و الانتخابية و البرلمانية و هو ما تضمنته مبادئ ميثاق العمل الوطني.

أما وضع حقوق الإنسان و حق المرأة في المشاركة السياسية في الكويت عرف عراقيل وعقبات متباينة تقف حائلا أمام تمكن المرأة الكويتية من الانتخاب و التصويت و الترشح منذ استقلال الكويت.

وتؤكد بعض التوجهات أن البرلمان الكويتي المنتخب على مر مراحله التاريخية يرفض التسليم بحق المرأة في المشاركة السياسية نتيجة لسيطرة تقاليد واتجاهات محافظة على غالبية البرلمان[2].

و نتيجة لذلك واجهت الحكومة الكويتية معارضة شديدة من قبل الحركة الإسلامية والقبلية في مسألة منح المرأة الكويتية حقوقها السياسية التي تعد قضية سياسية شائكة في دول مجلس التعاون الخليجي ككل[3].

لكن اجتهادات الناشطات الكويتيات و بعض الجمعيات كلّلت بنوع من الانفتاح في الأوضاع رغم تلك المعارضة الشديدة من قبل التيارين السني و الشيعي بسبب أن منح الحقوق السياسية للمرأة يتنافى مع الشريعة الإسلامية[4].

---

[1]- تمام أبوصافي، **المشاركة السياسية للمرأة البحرينية: ماذا يمنع النساء من دخول البرلمان و المجالس البلدية**، (المنامة: [د.ن]،2004)، ص.ص. 1-3.

[2]- عمر الحسن، الحكومة الكويتية تدعو البرلمان للتصويت على حق المراة في المشاركة السياسية، في: **مجلة ميدل ايست اونلاين**،عدد افريل2005، ص. 6.

[3]- جامعة الدول العربية، **التقرير العربي الموحد لمتابعة الانجازات التي تم تحقيقها في الدول العربي لتنفيذ مقررات المؤتمر العالمي الرابع للمرأة**، (القاهرة: المكتب التنفيذي، 2001)، ص.ص. 112-113.

[4]- عمر الحسن، المرجع نفسه،ص.8.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وعلى الرغم أن هذا الانفتاح و التطور السياس
في الانتخاب في 16مارس2005، إلا أن إشكالية ممارسة حقوق الإنسان – عامة و حقوق المرأة خاصة– تبقى قائمة، وتشكل عقبة أمام نجاح التحولات السياسية و إحداث التغييرات الجذرية في التفكير الاجتماعي و الديني و السياسي للقوى الاجتماعية و السياسية الفاعلة في الحياة السياسية سواء في الكويت أو البحرين[1].

المبحث الثاني: أزمة شرعية النخب الحاكمة وأزمة الشرعية في الكويت والبحرين

تعتمد دول مجلس التعاون الخليجي – بصفة عامة – تغييب الفهم السليم لمعنى الشرعية السياسية بوصفها تلك التي تتحصل برضا الشعب و حرية اختياره، من حيث هو مصدر السلطة و التشريع في النظام المدني الحديث، و ليس بوصفها حاصل امتياز ما عرقي، أو فئوي، أو طائفي، أو إيديولوجي، لأنها تمثل أكبر الإشكاليات السياسية المطروحة أمام نجاح عملية التحول السياسي التي تشهدها المنطقة الخليجية خاصة منها الكويت و البحرين[2].

وقد امتدت أزمة الشرعية لتصيب الدولة ككيان و كوحدة سياسية، لأنها لم تتطور ككيان مستقل عن شخص الحاكم، بل هي أداة في يد الحاكم، يتحكم في تسييرها حسب إرادته و رغبته.

كما لم تطور من مفهوم الدولة باعتباره تعبيرا عن مجتمع له قيمه و أهدافه و طموحاته، بل بقيت تتجاهل ذلك لأن فئات محدودة من النخب الاجتماعية تستطيع من خلال سيطرتها المباشرة أو غير المباشرة على مؤسسات الدولة استغلالها في خدمة مصالحها و توجهاتها.

---

[1]- عمر الحسن، توابث العهد الجديد في البحرين بين النظرية والتطبيق، في: **مجلة السياسة الدولية**، السنة35، العدد138، اكتوبر1999، ص.ص.73-76.

[2]- عبد الإله بلقزيز، الدولة والسلطة والاديولوجيا: نحو إعادة نظر مفهومية و سياسية، في: **مجلة المستقبل العربي**، السنة15، العدد167، يناير1993، ص.ص. 136-138.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ولا تعبر الدولة في المنطقة الخليجية عن دولة الحكام، بل تخضع لهم وتجعل المؤسسات والقوانين مجرد مظاهر صورية تدل على شرعية محدودة و مقيدة للقوى السياسية الفاعلة من جهة و للشعوب العربية من جهة أخرى.

ولعل مقولة **عبد الله العروي** التي نقلها عن **جعيط** تعكس واقع الدولة في كل من البحرين و الكويت حين قال بصفة عامة: "إن الدولة العربية ما زالت لا عقلانية واهنة، عنيفة، مرتكزة على العصبيات، و العلاقات العشائرية و على بنية عتيقة الشخصية"[1].

و يبدو أن إشكالية ممارسة العمل السياسي في كل من الكويت و البحرين تنبع من دمقرطة المجتمع المدني أولا قبل دمقرطة السلطة، لأن السلطة هي إفراز لهذا المجتمع حيث نشأت على أساس العصبوية و الانقسامات الاجتماعية كالقبلية و الطائفية و الجهوية.

وبالتالي أصبحت الأسرة الحاكمة كأنها مؤسسات سياسية تملك الدولة و تملك سلطة صناعة القرار في العملية السياسية،زد على ذلك فهي لم تأت عن طريق الاختيار أو الانتخاب، بل بحكم وضعها السابق، وهذا يعني أن تكييف أجهزة الدولة الحديثة الرأسمالية يخضع للمتطلبات القبلية الطائفية[2].

المطلب الأول: مصادر الشرعية التقليدية

إن الشرعية تعني "قبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكم"، فجوهر الشرعية يعكس العلاقة الذاتية الموجودة بين المحكومين و الحاكمين، ويؤسس ال لسلطة مدنية اجتماعية، تضمن أن تتم ممارستها في حدود القواعد و الأصول المتعارف عليها من قبل الجماعة.

---

[1] -عبد الله العروي، **مفهوم الدولة**، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1981)، ص. 146.

[2] -ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص. 205.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ينشأ مفهوم السلطة الشرعية و يتبلور من خلا
الطويلة، ويتأثر بعناصر عديدة كالقيم و العقائد و الأخلاق و الأعراف الاجتماعية، كما يتأثر بعناصر خارجية نتيجة لمقارنة كل مجتمع لنفسه مع المجتمعات الأخرى[1].

فالشرعية ليست حركة شكلية واعتباطية تحصل لمجرد توافق إيديولوجية السلطة المعلنة مع إيديولوجية الجماعة أو إيديولوجية جزء منها، بل تطرح إشكالية كبرى خاصة في إطار تحديد مصادرها، لأن هذه المصادر تتسم بالتنوع[2].

لم يشكل هذا التنوع في مصادر الشرعية التي جربتها النخب الحاكمة منذ الاستقلال تعبيرا حقيقيا عن الخريطة الاجتماعية في كل قطر عربي، بل ارتبط بعملية التعبئة الاجتماعية و التي يقصد بها في الواقع التغير الاجتماعي السريع[3].

كما يفسر ذلك عدم مواكبة السياسة للاجتماع في كل الوطن العربي، فخلال مراحل التحولات و التغيرات التي تشهدها الدول العربية بما فيها الخليجية- الكويت و البحرين- تضاعف حجم السكان عدة مرات، و تغيرت أنماطه المعيشية، و تنوعت القواعد الإنتاجية،في حين لم توفر الدولة آليات لتحتوي هذه المعطيات الاجتماعية بهدف تنمية الحياة السياسية و الاجتماعية في آن معا.

بالإضافة إلى ذلك انتشرت المراكز الحضرية، وظهرت تشكيلات اجتماعية طبقية جديدة، وبرزت جماعات اثنية و دينية تنشط في الحياة السياسية بدأت تندمج في المجرى الرئيسي للحياة الاجتماعية المعاصرة، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التعليم النظامي بكل أنواعه و مراحله، وانتشار و سائل الإعلام و الاتصال الجماهيري سواء محلية أو خارجية[4].

---

[1] -برهان غليون، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، (لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية،1987)، ص.ص.434-435.

[2] -فيليب خوري حتي، **تاريخ العرب**، تعريب: جبرائيل جبور وادوارد جرجي، ط 5، (بيروت :دار غندورة الطباعة والنشر والتوزيع،1974)، ص. 584.

[3] * في حين أن يستخدم علماء السياسية حسب نظرية كارل دوتش، مفهوم "التعبئة الاجتماعية للدلالة على العلاقة المباشرة بين أنواع معينة من التغير الاجتماعي ومستوى الاستقرار و التطور السياسي.

[4]- Itiay F.Harik,«The Ethmic Revolution and political Integration In the Middle East»,In: **International Journal of Middle East Studies,** Vol .3,no.3,(July 1972) ,p .p. 303-323.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إلا أن بعض أنظمة الحكم العربية ما تزال تقو
مشاركة سياسية حقيقية منظمة و مستمرة، و لكنها تسعى إلى إرساء قواعد مؤسسية لمصدر الشرعية الحديث و هو العقلانية القانونية أو الدستورية[1].

كما سعت إلى طرح ثلاث قضايا مهمة وهي: قضية الهوية، و قضية السلطة، و قضية المساواة من اجل بلورة إجماع شعبي واضح يتفق على المبادئ العامة أو الرؤية الكاملة لكل قضية، بحيث يدار الصراع الاجتماعي و السياسي الداخلي على ضوء تلك المبادئ.

فقضية الهوية التي تشكل اللبنة الأولى لنشأة المجتمع السياسي تمثل نقطة تنازع بين عدة تيارات تكاد تتساوى في القوة، إن لم يكن في الحجم العددي، واختلفت الهويات السياسية المتنافسة مثل الهوية القطرية التي هي الأساس القانوني الفعلي و الرسمي، و الذي تستند إليه الدولة القطرية في ممارسة سيادتها إقليميا و دوليا، والهوية العربية القومية، و الهوية الإسلامية، و الهويات الاثنية أو العصبيات المحلية.

و تتجاوز المشكلة التعدد التدريجي للولاءات من المحلية إلى القطرية إلى القومية إلى الإسلامية، وتتعدى الحجم العددي و التعدد التدريجي لأنها تسعى إلى تشكيل مضاعفات في مسألة التسليم بحق الحاكم في ممارسة السلطة الذي[2].

أما قضية السلطة التي تمثل شكل وحدود وقنوات العلاقة الرأسية بين الحاكم و المحكومين تشمل على قنوات وسيطة غير فعالة مثل الجمعيات السياسية و النقابات المهنية و المجالس المحلية المنتخبة و التي من شأنها أن تحمي حقوق المواطن في مواجهة الحاكم و الأجهزة البيروقراطية، و التي وإن وجدت فإنها تتعرض لتعطيل مهامها و التشكيك في فعاليتها[3].

---

[1]– Fouad Ajami,**The Arab Predicament: Arab Political Thought and Pratice since 1967,** (Cambridge, Mass: Cambridge University Press , 1981), p.p. 138-200.

[2] -عبد الله العروي، **تاريخ المغرب: محاولة في التركيب**، مرجع سابق، ص.ص.227–292 .

[3] -سعد الدين إبراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982)، ص.ص. 264–274.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

في حين اكتسبت قضية المساواة أهمية متزايـ
الاجتماعية الجديدة حجما وأهمية رغم أن معظم النخب الحاكمة منذ الاستقلال تعلن تسليمها بالمساواة كحق و مبدأ مقدس، إلا أنها في الواقع تمارس عكس ذلك خاصة البحرين التي عرفت انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان بما فيها المساواة بين المرأة و الرجل و بين الرجل و الرجل في الوظائف الاجتماعية و المهام السياسية خاصة و أن العائلة الحاكمة تتحكم في توزيع تلك المناصب السياسية و الإدارية.

ولعل عدم احترام مبدأ المساواة في التعاملات و الإجراءات القانونية رغم النصوص الدستورية و القوانين الوضعية يعتبر أكبر عقبة في إرساء مصدر حقيقي للشرعية السياسية، وبالتالي فان عدم احترام هذه القضايا الثلاث هو سبب أزمة الشرعية في الوطن العربي عموما و في الكويت والبحرين خصوصا[1].

ولذلك فإن فقدان السلطة العربية لشرعيتها لا يرجع إلى سياسة جزئية و إنما هو مسجل في تاريخ تكوينها كامتداد للسلطة الأجنبية المركزية و أداة للهيمنة الخارجية، و يظهر ذلك جليا في حرمانها المتزايد من مقومات الشرعية كالولاء للدولة و الطاعة للقوانين و التأييد للأهداف.

تستند هذه المقومات الثلاثة إلى مصادر الشرعية التي حددها ماكس فيبر في التقاليد، و الزعامة الملهمة (الكاريزمية) و العقلانية القانونية،و أضاف إليها بعض المفكرين مصدرين آخرين هما: الأيديولوجية والكفاءة والفعالية كضرورة للاستقرار السياسي و الاجتماعي[2].

في حين يعتبر آخرون أن هذين المصدرين لم يعالجا الخلل الجوهري في أنماط فيبر بل هما إضافة من خارج نسق فيبر و لا ينفعان معا، لأن ذلك التحليل وفق أنماط فيبر حاكم مشروعية النظم الجمهورية العربية وفق نمط الأيديولوجية أساسا و بمعيار الكفاءة، بينما حاكم النظم الملكية وفق نمط التحديث و العقلانية أساسا.

---

[1] - المرجع نفسه، ص. 241.

[2] -عادل حسين، المرجع السابق، ص ص.442-443.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وتختلف بعض الآراء حول هذه المبادئ من .

الشرعيات في الوطن العربي هي شرعيات افتراضية و تجريدية، تثبت أن اللاشرعية هي القاعدة التي تقوم عليها أنظمة الحكم العربية و خاصة الخليجية منها، أما الشرعية فهي الاستثناء الذي لا يحدث، و الحقيقة الغائبة دائما[1].

وعلى اختلاف وجهات نظر المفكرين حول مصادر الشرعية، إلا أنها تبقى مرتبطة بقضية المشاركة في السلطة من خلال تفاعلات النخب الحاكمة مع الفئات الاجتماعية و السياسية الأخرى كالحركة الإسلامية و الحركة الديمقراطية و المعارضة بصفة عامة و ليس من خلال النظام السياسي باعتباره محدد المسار العام للممارسات السياسية، وإنما تدخل في الاعتبار تفاعلاته مع تلك القوى، وهذا ما انعكس على الوضع القائم في الكويت و البحرين الذي يتطلب تصورا أكثر دينامكية للشرعية[2].

و في الفترة التي عرفت فيها المؤسسات الديمقراطية في الكويت و البحرين أشكالا عديدة، لم تستطع النخب الحاكمة والقوى السياسية تأكيد السلوك الديمقراطي الصحيح أو على الأرجح القريب من السليم في الممارسات السياسية المتبعة،بل أصبحت أقل تمظهرا في نشاطها السياسي من مثيلاتها في الدول العربية.

تجدر الإشارة إلى أن ممارسة الديمقراطية تتوقف على عنصرين أساسيين هما: رغبة الأفراد والمواطنين من خارج النخب السياسية في المشاركة في عملية اتخاذ القرار، و قبول النخب السياسية المعنية باتخاذ القرار بهذه المشاركة، وتستمد أنماط شرعيتها من الشرعية العصبية و الدينية و الوطنية3.

---

[1] -سعاد الصباح، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، في: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، برهان غليون (محرر)، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1987)، ص.ص.448-449 .

[2] -محمد عبد الباقي الهرماسي، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية في: عادل حسين، مرجع سابق، ص.ص.459-460.

* أنظر أيضا: برهان غليون، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص.434.

[3] أحمد الأصفر اللحام، **مكونات الواقع العربي الراهن و أزمة ممارسة الديمقراطية في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص.ص. 128-129.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

I. /الشرعية العصبية:

تمثل العصبية الأهلية (القبلية، و العشائرية، و الطائفية) واحدة من أكثر مصادر الشرعية في الكويت و البحرين، بها تقوم السلطة وبها تنحل متى اهتزت توازنات النظام الاجتماعي و السياسي العصبي.

كما تتزود كذلك طاقاتها الاجتماعية من حركية الصراع السياسي الداخلي، وتنطبع بها على النحو الذي تتحول معه العصبيات إلى بنى ومؤسسات سياسية مباشرة في حالات، أو إلى مصادر توليد المنظمات و الأحزاب الممثلة لعصبياتها في حالات أخرى.

ويخضع التمثيل المؤسساتي في الكويت لهذا التكوين من برلمانات و مجالس الشورى في حين يعتمد نظام حكم آل خليفة في البحرين على الوسطاء كأحد مكوناته الرئيسية، حيث يشكلون جزءا أساسيا من المخزون الاحتياطي المحلي لمصادر الشرعية.

و يتم انتقاء فئة الوسطاء من المؤسسات القبلية و الدينية و الطائفية و كذلك استنادا إلى الثروة و القرابة و محل السكن، ويتم استبقاؤهم في حظيرة النظام إذا ما سعت النخبة الحاكمة إلى دعمهم للتغلب على تحرك القوى المعارضة للنظام[1].

وقد أكدت التجارب التاريخية مدى أهمية الفوائد المترتبة عن المحافظة على نظام التشطير العمودي للمجتمع كأساس من أسس التنظيم الاجتماعي و كأداة فعالية من أدوات الحكم في البحرين.

فخلال سنوات الطفرة النفطية و حتى على صعيد دولة الكويت، استخدم النظام بفعالية كبيرة الموارد التي وضعتها الطفرة تحت تصرفه لخلق وسطاء جدد و دفع القدماء منهم للتعاقد معلنين عن انتهاء أدوارهم السياسية في خدمة النظام، كما يمكن لها استبدال وسيط بوسيط أوالاستغناء عنه، إلا أنهم كمؤسسة يؤثرون فيضيفون بعض التقييد على ممارسة النخبة الحاكمة لسلطاتها[2].

---

[1] –نزيه الأيوبي، المرجع السابق، ص.183.

[2] - الجابري محمد عابد، **العصبية و الدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**، (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، 1982).

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ولا يحتاج النظام إلى إخفاء حاجته إلى قواعد المدعوم من قبل مصادر قوة محلية يعتد بها، يخدم النظام أثناء مواجهته لمصادر القوة الخارجية و الدولية الأخرى فيستفيد من دعمهم و مساندتهم[1].

و بالرغم من القيمة المعترف بها للوسطاء كمصدر من مصادر السلطة فإن تأثيرهم يبقى محدودا في كيفية ممارسة النخبة الحاكمة لسلطاتها، حيث وفر جهاز الأمن الداخلي للنظام ضمانات أكثر مباشرة ولعل التطورات الأخيرة بعد سنة 1992 قد كشفت أن النظام سيظل يحافظ على هامشية الوسطاء و سيظل يعتمد على المصادر الخارجية[2].

وقد أضيف في وقت لاحق مصدر قوة احتياطي خارجي لشرعية السلطة هو الأنظمة الشقيقة لدول مجلس التعاون الخليجي، وتمكنت النخبة الحاكمة استنادا إلى تماسكها النسبي و على توفر مصادر القوة الداخلية و الخارجية من المحافظة على نظام التشطير العمودي للمجتمع.

كما تمكنت كذلك من تعزيز قدرتها على احتكار السلطة السياسية و الاقتصادية و حماية دورها المتعدد كمشرع و منفذ للقانون و كطرف في الصراع السياسي و التجاذب الاجتماعي.

وقد ساعدها في ذلك العامل القبلي الذي يشكل المصدر الأساسي للشرعية، حيث مكنها من السيطرة على القبليين إذ لم تمنحهم امتيازات سياسية كالاعتراف بهم كمؤسسة لها حقوق،بل إن ما يحصل عليه القبليون شخصي يتوقف على إرادة الأسرة الحاكمة، رغم ذلك فإن شخصا ينتمي إلى قبيلة معروفة أكثر حظا في الحصول على وظيفة أو منصب معين[3].

خلال مرحلة مهمة شهدت تحولات سياسية، تعرض القبليون إلى التمييز حيث عمدت الأسرة الحاكمة إلى استثنائهم من بعض المناصب السياسية، فحتى عام 1996 لم يحصل القبليون على منصب وزاري واحد، فيما تقتصر الوزارات الإستراتجية على أل

---

[1] –عبد الهادي خلف، **بناء دولة البحرين:المهمة غير المنجزة**، مرجع سابق، ص. 18.
[2] – حسين موسى، **البحرين: النضال الوطني و الديمقراطي 1920–1981**، (بيروت: دار الحقيقة ،1987)، ص.126.
[3] – عبد الهادي خلف، المرجع السابق، ص.28.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

خليفة في البحرين،وتقتسم وزارات الخدمات الأخ
السنة.

و بهذا فإن النخبة الحاكمة ليست قبلية متعصبة أو طائفية متعصبة، بل تعتمد على القبلية كأداة من أدوات التعبئة وشرط من بين شروط اختيار الوسطاء، وبذلك تصبح القبلية خيارا استراتجيا مهما لتعبئة بعض الموارد المحلية و الإقليمية[1].

وبذلك تصطدم عملية التحول السياسي في كل من البحرين و الكويت بهذا النظام لأنه نظام مغلق لا يسمح بالتداول على السلطة، فهو يعيد إنتاج مجاله السياسي الضيق من داخل الدائرة العصبية التي تمثل قوامه، مما يؤدي إلى كبح حركية التطور والتحول في المجال الاجتماعي و في المجال السياسي.

إن التحول من النظام القبلي التقليدي إلى نظام حديث ديمقراطي لم ينقطع عن المفهوم القبلي، بل أصبح الوضع مزيجا من استمرار العقلية القبلية في ظل سلطات سياسية و إدارية حديثة[2].

لم يختف النظام القبلي نهائيا في الكويت و البحرين، وإنما أخذ أشكالا جديدة تتناسب مع الوضع السياسي الجديد،ومع ذلك فانه لم يزل يؤثر بشكل فاعل و قوي على عملية صنع القرار السياسي في الدول الخليجية بصفة عامة.

كما لعب كذلك دورا واضحا في المسيرة الديمقراطية للكويت و البحرين،و لازال يعتبر من أهم العوامل المؤثرة سلبا في هذه المسيرة،و يبدو اثر هذا العامل في الكويت أكثر منه في البحرين و في بقية الدول الخليجية[3].

وتكمن خطورة العامل القبلي في تجمع القبائل المعروفة* مثل العوازم ،والمطران، والعجمان،وعنزة في مناطق محددة،تجعل الدوائر الانتخابية مقفلة في وجه العناصر الأخرى،و لاسيما المثقفة منها، وتقوم بنقل أصوات سرية إلى المناطق الأخرى ذات الكثافة السكانية الأقل من أجل زيادة عدد مرشحيها.

---

[1]– فؤاد خوري، **القبيلة و الدولة في البحرين**، مرجع سابق، ص .246.

[2]– عبد المالك التميمي، الخليج العربي: دراسة في التاريخ الاقتصادي و الاجتماعي، في:**مجلة العلوم الاجتماعية**،جامعة الكويت، العدد الثاني، السنة التاسعة،1981، ص.30.

[3]– عادل الطبطبائي، **السلطة التشريعية في دول الخليج العربي**،(الكويت:جامعة الكويت،1985)، ص.377.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و بهذا يشكل العامل القبلي خطرا كبيرا على التحول السياسي،التي تهدف إلى وضع عناصر أكثر كفاءه و جداره في طريق العمل البرلماني[1].

II. /الشرعية الدينية:

إن الصفة الغالبة على النظم السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي هو التوجه الديني بمعنى أن هذه الأنظمة تحتكم إلى تعاليم الشريعة الإسلامية مما يجعل من الدين الأساس الذي تقوم عليه الأنظمة السياسية الخليجية كما هو الحال مع الكويت و البحرين لتوصف بذلك هذه الأنظمة بالثيوقراطية حتى وإن اتسمت بالزمانية من حيث الممارسة السياسية و تبقي على تلك الطاعة الضمنية القائمة بين الحاكم و المحكومين[2]..

وفي إطار هذه العلاقة، فإن مشروعية وجود الأمير على رأس السلطة مرتبطة بتوافق ممارسته مع ما تتضمنه أحكام الشريعة، الأمر الذي يجعله مدفوعا بشكل دائم إلى أن يقبل مشاركة الآخرين في إبداء رأيهم لما يعزز علاقته بهم، و ارتباطه معهم،أما الآخرون فهم مدفوعون إلى المشاركة في نقد الأخطاء بحكم مسؤوليتهم في اختيار الأمير، و مسؤوليتهم في خلعه إذا ما خرج عن أحكام الشريعة الإسلامية.

ومع أن هذا الفهم لمصطلح البيعة لم يكن مطبقا بالمعنى الدقيق، فإنه يجسد على نحو ما الشرعية التي تقيم صلة محددة بين الرعية و السلطان، و في هذا نجد اقتراب هذه العلاقة من المعنى المؤدي إلى الممارسة الديمقراطية.

ولا يبتعد مفهوم **ماكس فيبر** حول الشرعية السياسية عن هذا المعنى، فنظام الحكم يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر فيه المواطنون بأن ذلك النظام صالح و يستحق التأييد و الطاعة.

---

[1]–سيف الوادي الرميحي، النظام القبلي والتحديث في شرق الخليج العربي، ترجمة:وديع ميخائيل حنا، في:**مجلة الخليج العربي**، المجلد13، العدد الأول،1981، ص. ص.242–244.

[2]– سعد الدين ابراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد:دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية**، مرجع سابق، ص. 95.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إن بناء شرعية السلطة على الدين في كل السياسي خارج أي نوع من أنواع التعاقد الذي يقوم عليه كيان الدولة الحديثة، و يفضي – حكما – بإخضاعه إلى فئة تستأثر به دون غيرها بحجة إنفرادها بهذا الحق الديني، كما تلعب المعارضة السياسية دورا في اقتراح برنامجها الذي يقوم على تطبيق تعاليم الشريعة الإسلامية.

ففي البحرين، حافظت الأسرة الحاكمة على تماسكها وقوتها باستخدام التشطير العمودي للمجتمع* الذي أدى إلى الإبقاء على انقسام المجتمع و المؤسسات الاجتماعية القبلية و الدينية و السياسية في متوازيات مفصولة عن بعضها البعض من خلال العزل السياسي أساسا، وقد جرى الإبقاء على العزل السياسي في البحرين بواسطة استخدام الحكايات و الأساطير و الروايات الطائفية و الاثنية[1].

كما تشترك البحرين مع الكويت في بعض عوامل التوافق بين جميع التراتبيات، أي أن الذين يقفون في قمة مرتبة السلطة هم عادة ممن يقفون في قمة مرتبة الثروة أو في قمة الترتيبات الدينية و الطائفية و المكانة الاجتماعية[2].

وقد يلعب التشطير الاثني دورا في نظام التصنيف الاجتماعي، الذي يستند إلى معيار إثني، ويخفي عددا آخر من التصنيفات المضمورة منها الشيعة و السنة، السنة العرب والسنة غير العرب، السنة المالكية و السنة الشافعية، الشيعة العرب و الشيعة غير العرب، الشيعة الأصولية و الشيعة الإخبارية، السنة القبائل من البدون و آل خليفة و السنة الهولة، وشيعة المدن وشيعة الريف[3].

ومن هذا المنطلق، يتعاطى المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية مع الشؤون الداخلية للطائفتين السنية و الشيعة في إدارة أملاك الأوقاف المدرة للأموال و الإشراف على التعليم الديني و تشغيل رجال الدين في المؤسسات الدينية المختلفة، وقد استفاد **حمد** من تركة

---

* المقصود بنظام **التشطير العمودي** هو الانقسام بين الشيعة و السنة بواسطة عوامل التراتب الاجتماعي من المنزلة الدينية و مرتبة الثروة و مرتبة المجموعة الاثنية و الوضع الاجتماعي و السلطة.

[1] – عبد الهادي خلف، **بناء الدولة في البحرين:المهمة غير المنجزة**، مرجع سابق، ص. 13.

[2] –عبد الهادي خلف، المرجع السابق ، ص.14.

[3] –عبد الله سيف، **المجموعات الاثنية المحلية**، في:عبد الهادي خلف، المكان نفسه.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الإدارة البريطانية في تطوير العلاقة بين الأسرة ا
الأولى لإدارة الدولة الحديثة.

وعلى إثر أحداث سنة 1975، جرى تشجيع رجال الدين من الطائفتين لزيادة أدوارهم في المجال العام كالظهور في التلفزيون و الإذاعة، وإقامة "روابط خيرية"، لكن سرعان ما تبين أن هناك مجموعات دينية سرية تنشط داخل هذه الروابط الخيرية، لذا جرى في منتصف الثمانيات حل بعض هذه الروابط بحجة أنها تستخدم من قبل النشطاء من الشبان المتدينين للوصول[1].

كما تتفاوت المنافع والتأثيرات التي يخلفها رجال الدين مثل دورها في توقيف الاحتجاجات في بعض المناطق السكانية الريفية و في المدينة خلال الأحداث التي عصفت بالبلاد منذ سنة 1994 .

و بذلك تشكل الشرعية القبلية و الشرعية الدينية إلى جانب المصادر الأخرى عوامل تؤثر سلبا و إيجابا في تحديد مسار التحول السياسي، وهذا ما أكده فؤاد خوري حين قال:" إن القبلية كشكل للتنظيم الاجتماعي و التدين كقوة سياسة يدعمان بعضهما البعض[2].

وإذا كانت السلطة الثيوقراطية تصنع عوائق أمام أي تحول سياسي ديمقراطي باسم الدين، فإن بعضا من قوى المعارضة تساعد على تغذية تلك العوائق و إعادة إنتاجها،و في الحالتين، فإن الخاسر الأكبر هو إمكانية تحقيق انتقال و تحول سياسي ديمقراطي سلمي على أن يكون الدين هو الحافز عليه لا حائلا دونه.

المطلب الثاني: الشرعية الوطنية

تعني الشرعية الوطنية في ترجمتها المادية إقامة التلازم الضروري بين أية شرعية و الوطنية، و المقصود بالوطنية تلك النخب الوطنية و الثورية ذات الرسالة القومية.

---

[1] –فؤاد الخوري، **القبيلة و الدولة في البحرين**، مرجع سابق، ص.244.
[2]. عبد الهادي خلف، المرجع السابق، ص.45.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ويذهب **روبرت ماكيفر Robert Machiever** تتحقق حينما تكون إدراكات النخبة لنفسها، وإدراك الجماهير لها، متطابقة، وفي اتساق عام مع القيم والمصالح الأساسية للمجتمع بما يحفظ للمجتمع تماسكه.

وقد سبق أن ميز ماكس فيبر بين ثلاثة أشكال للشرعية في هذا الإطار: أولها الشرعية التقليدية التي تقوم على المعتقدات و العادات و الأعراف المتوارثة، و ثانيها الشرعية المستمدة من الزعامة الملهمة التي ترتبط بشخصية الزعيم، سواء كان في السلطة بالفعل أو كان متطلعا إليها، أما الشكل الثالث فيرتبط بالشرعية العقلانية القانونية الذي يقوم على قواعد مقننة تحدد واجبات الحاكم ومساعديه وحقوقهم وأساليب انتقال السلطة وتداولها وممارستها.

أما واقع الشرعية الوطنية في الكويت و البحرين فلا يشهد تفاعلا قويا في العلاقة بين الحاكم و المحكومين لأنها تخضع للعصبية و العشائرية و القبلية من جهة و لأنها تعيش صراعا داخليا بين القوى الوطنية الفاعلة في الحياة السياسية، مما يجعل الفعل السياسي الذي تمارسه النخب السياسية من جهة و الفئات الاجتماعية من جهة أخرى محكوما بهذا الواقع.

كما يعزز كذلك غياب الشرعية و يؤدي إلى غياب المشاركة السياسية في عملية اتخاذ القرار على الرغم من الاختلاف الموجود بين الكويت و البحرين.

وفي هذا الإطار طرحت نظريات عديدة لفهم طبيعية سلطة النخبة الحاكمة من خلال فهم طبيعة السلطة السياسية في حد ذاتها في دول الخليج العربي الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي بصفة عامة و في الكويت و البحرين على وجه التحديد.

ويمكن تقسيم هذه النظريات إلى ثلاثة مفاهيم أساسية ذات تباين واضح وهي أطروحة القبلية **لابن خلدون**، نظرية الميراثية العائدة إلى **ماكس فيبر** و أطروحة الدولة الريعية العائدة إلى الباحث الإيراني **مهداوي**.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ولعل هذه النظريات حاولت تحليل أزمة السلط
جهة و تظهر مدى دورها السلبي في إعاقة عملية التحولات السياسية في التحقق بطريقة متسارعة و متطورة من جهة أخرى.

I. /أطروحة القبلية:

يجد هذا المفهوم مادته في الخلفية القبلية للمجتمعين معا- الكويت و البحرين- و في دول الخليج بصفة عامة، فهي ليست إلا قبائل بإعلام (Troubes with flages) حسب تعبير احد الكتاب الإنجليزيين، حيث أن الخليجي لا يشعر بمواطنته في دولة حديثة، بل يعتبر نفسه عضوا في تحالف قبلي واسع يمنح فيه ولاءه للشيخ المترئس لهذا التحالف مقابل حصوله على نصيبه من الغنائم و يقتسمها مع أفراد العائلة الحاكمة[1].

وقد أخذ النقيب بالتحليل الخلدوني لدراسة دور القبيلة في إضفاء طابع الوطنية على الممارسات السياسية حيث يذكر في كتابه"صراع القبلية و الديمقراطية حالة الكويت": أن المفهوم الخلدوني بتنويعاته واختلافاته في التفاصيل يحتل مكان الصدارة[2].

في حين يرى البعض انه لا يمكن قبول النظرية بشكل تام نظرا لعدم تفسيرها للعلاقات الاجتماعية السياسية السابقة لمجيء المستعمر، و نظرا لانها تجاهلت التحول المادي الهائل الذي طرأ على هذه المجتمعات في العقود الأخيرة و الذي أدى إلى تفويض البناء القبلي للمجتمع[3].

كما أدى كذلك برجال القبيلة إلى قطع روابطهم المادية مع نظامهم القبلي نتيجة لاستقرارهم في المدن والتحول في نشاطاتهم العامة، ولم يعد بامكان أعضاء القبيلة التمييز بين شيخ قبيلتهم و الأعضاء الآخرين و فض المنازعات بالأسلوب القبلي.

---

[1] -ابن خلدون عبد الرحمن، **المقدمة**، (بيروت: دار القلم،1981).

* انظر أيضا: الملف رقم (1).

[2]- Al-Naqueeb K **,the Gulf and Arabe Peninsila: a different prespective,** (London: pub of Unhversity, 1990).

[3]-Clarke, J. Bowen-Jones, in W.B. Fisher. H (eds), **Change and development in the middle East**, (London :pub of university, 1981), p.84.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و في هذا الإطار، يرى كل من **ريتشارد وواتربـ** أشكال النظم السياسية المعاصرة ليست إعادة لإحياء النظم التي سبقتها،بل تختلف كثيرا حيث أن القبيلة و التضامن القبلي في القرن العشرين يشكلان ظواهر مختلفة نوعيا عن ما كانت علية خلال القرن السابع عشر والثامن عشر.

و بهذا الاختلاف، يلاحظ البعض أن هذه النظرية تحتاج إلى الكثير من التعديلات في المفهوم والتطبيق بهدف تجاوز المشكلات الظاهرة المتمثلة في تحول تعاملات مواطني الكويت و البحرين من أنشطة الإنتاج القبلي إلى أنشطة إنتاج مرتبطة بالدولة النفطية.

إلى جانب ذلك تؤكد هذه النظرية أهمية الجانب الثقافي، فرغم تحول نشاط المواطن في الدولتين من إنتاجي واستهلاكي إلى أنماط حضرية، إلا أنه فيما يتعلق بمفاهيمه السياسية لا يزال متعلقا بانتماءاته القبلية والأسرية ولا تزال العصبية القبلية هي المحرك الأول لسلوكه السياسي[1].

ومع ذلك فمن المهم ألا يقلل بأهمية مفهوم ابن خلدون القبلي كتفسير سيكولوجي لبعض المواطنين الخليجيين الذين برغم أنهم تخطوا وضعهم القبلي ماديا منذ زمن ليس بالقصير إلا أنهم ما زالوا يواصلون امتلاك بعض مكوناته النفسية.

ويقدم أحد هذه المكونات تفسيرا كثير الخصوصية يتمثل في رصد علاقة المواطن بالسلطة يتلخص في أن أغلب الخليجيين يرتبطون برابط الدم،وبروابط بشرية ليست جغرافية، فهم حديثي العهد بالشعور بالانتماء لأرض محدودة دوليا و بامتلاك الثروات الجيولوجية في أعماق هذه الأرض[2].

II. /نظرية الميراثية " Patrimonialism"

أشار العديد من الباحثين إلى سمة بارزة للنظم السياسية في الخليج ألا وهي ديمومتها مقارنة بالكثير من الدول الحديثة، رغم الاضطرابات السياسية، والانقلابات العسكرية، والثورات الشعبية... الخ.

---

[1]- خلدون النقيب، المرجع السابق، ص.344.

[2]- Harik Itiay,The Ethnic revolution and political Integration in the Middle East,in:**International Journal of Middle East**,Vol.3,no.3,July1972,p. p. 44.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كما ينظر الأنثروبولوجيون الفيبريون إلى دور
سلطة ميراثية إلى سلطة ديوانية بيروقراطية، لأن النظام الاستعماري حافظ على وجود نظامين: النظام التقليدي المنظم لعلاقات الإخضاع ذات الطابع الشخصي، و النظام الحديث الذي يعتمد على الديوانية.

ويشير **إيليا حريق** إلى إساءة تقدير هذا النوع من السلطة من جانب التيارات الوطنية ومعهم علماء الاجتماع :"كثيرا ما أغفلوا حقيقة أن البنية تخلق الأسطورة حينما يتم إنشاء بنية ما فإنها تنتج شعورا عند الأفراد يشبه العادة، يجعلهم يتوحدون مع بنية السلطة التقليدية"[1].

وقد سبقهم في ذلك ماكس فيبر حين قال:"إن قوة القبول في التعود بطرق الأسلاف كطرق صحيحة، و تطويره لا يحتاج إلى قرون من الزمن"[2].

وتؤدي تلك الآراء إلى أن الميراثية تشكل عنصرا مهما في تحديد طبيعة الشرعية الوطنية في الكويت و البحرين،حيث تنشأ عندما تطورالهيمنة التقليدية قوة إدارية و عسكرية لا تعدو عن كونها أدوات شخصية للرئيس.

كما يتم خلالها معاملة الأفراد كرعايا، ففي السابق كانت سلطة الرئيس والحاكم تظهر كحق متفوق على الجماعة، لكنها تحولت فيما بعد إلى حقه الفردي الذي يجوز عليه كما يجوز أيا من أشياء التملك ومن حيث المبدأ فهو قادر على توظيف حقه كأي استثمار اقتصادي بالبيع أو الرهن أو بالتقسيم بين الورثة.

و يرى فيبر بأن أساس الدعم الذي يلقاه الرئيس في النظام الميراثي هو العبيد و الحرس الشخصي و الجيوش، بالإضافة إلى الرعايا المجندين إلزاميا و من خلال هذه الأدوات يستطيع الحاكم أن يوسع مجال سلطته[3].

---

[1]– حريق إيليا، السراتية و التحول السياسي و الاجتماعي في المجتمع العربي الحديث، في :**مجلة المستقبل العربي**، العدد81، السنة8، مرجع سابق، ص.ص.4–21.

[2]- Weber, M**, Economy and Society : an Outline of interprective**, (New- york: Bed - minister press, 1968),p.p.231.

[3] weber,op.cit, p.p. 2 – 233.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

رغم الجهود المتكررة فقد عرف تطبيق مفهو
صعوبات عديدة، و السبب يعود إلى أنه من النادر وجود أسلوب حكم واحد صرف في أي مجتمع خليجي لان الأسلوب الأكثر شيوعا هو نظام السلطة التقليدي الوراثي المتعايش جنبا إلى جنب مع أشكال سلطة مغايرة قائمة على البيروقراطية.

و في حالة الكويت، فان شكل السلطة يمتلك بعضا من خصائص النظم الديمقراطية الحديثة- التحولات السياسية-أما في حالة البحرين فيقوم النظام السياسي بتحجيم الكثير من قوة السلطات الميراثية على المستوى المحلي.

يقدم **لوسيان باي** Lucian pay تطبيقا خاصا يمزج فيه بين مفهوم فيبر للدولة وتحديد خاص به يطلق عليه مصطلح"دولة حصصية Allocation state" وهو ينظر إلى هذه الدول لا كدول قبلية بل كأنظمة ميراثية، و يرفض النظر إليها كأنظمة إقطاعية أو تقليدية.

إن مفهوم الدولة الحصصية تغلب على الأحجية التي تقول" أن الملكيات الميراثية الحاكمة ليست تقليدية ولا إقطاعية، فهي لم تكن إقطاعية قط، بل هي تقليدية تعني امتلاك التقاليد منذ أكثر من 20 أو 30 سنة، حيث أن الحكام التقليديين اليوم يديدون دولا حصصية معقدة، تلاءم الحكم الميراثي فيها مع خصوصية الدولة الحصصية[1].

وبناءا على ذلك، لا يرى لوسيان في الديمقراطية مشكلة لهذه الدول، فالبرغم من انه يبدو من المهم إنشاء نوع من المؤسسات التمثيلية للتنفيس وللسيطرة على بعض أشكال المعارضة إلا أن أعضاء هذه المؤسسات لا يملكون بالضرورة إلا ارتباطا واهيا مع قاعدتهم الشعبية، ويستطيع الحاكم حل هذه المؤسسات دون أن يواجه عمليا أي مقاومة من أي طرف من أطراف العملية السياسية و الاجتماعية[2].

تظهر الميراثية مطبقة أكثر على نظام الحكم المتولد من مجيء الاستعمار – مثل ما هو الحال في الكويت – الذي قام بتحويل سلطة شيوخ القبائل القائمة على الدم والعصبية،

---

[1]- Beblaoui. H and Lucian, **Allocation us Production sates: A theatrical Framework,** (London: Groom Helm, 1987), p.p.8-77.
[2]- Ibid. pp 5-74

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

بالمعنى الخلدوني، إلى حكام يسيطرون على رقعة ج
ذريتهم.

و يمزج هذا الوضع بين ما شبه بالإقطاع من جهة، وعلاقة الوالي أو الوكيل المحلي للإدارة المركزية الأجنبية من جهة أخرى، ولكن مع رحيل القوة الاستعمارية وترقية الكيانات السياسية ما قبل الدولتية إلى كيانات دولية تتمتع بشرعية إقليمية ودولية تغير الوضع كثيرا من حيث المفهوم و التطبيق.

إضافة إلى ذلك فإن الخاصية الأساسية التي تميز الأنظمة الخليجية بعد الاستقلال التي لا تلقى لها معادلا في مفهوم فيبر للسلطة الميراثية، تتركز في حقيقة أن النفط كان أساسيا ليس لتشكيل الدول في الخليج العربي فحسب بل و لدور التحول الذي أصاب نظام السلطة الخليجية نفسها[1].

كان الحكام التقليديون يعتمدون على شكل من أشكال الضريبة من المحكومين، لكن المداخيل النفطية علمت بشكل جرامي على دعم سلطة الحاكم ومكنته من نيل الاستقلال المالي عن المحكومين[2].

III. /أطروحة الدولة الريعية:

أدى ظهور النفط إلى ولادة مجتمع حضري يتمتع بأغلبية سكانية على باقي المناطق وذلك نتيجة للهجرة الداخلية الواسعة من المناطق البدوية الزراعية على المدن،حيث لا تمثل هذه الهجرة في دول الخليج توافد الأعضاء القبائل إلى المدن فقط،بل إنه انصهار في داخل مدن تشهد عملية غير مسبوقة تاريخيا نحو التحديث من حيث السرعة خلال أربعة عقود و من حيث العمق خلال التحول من اقتصاد ندرة بدائي إلى اقتصاد قائم على إنتاج النفط و تدوير المال.

---

[1] – الجابري، محمد عابد، **العصبية و الدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**، (الدار البيضاء: دار النشر المغربية،1982)، ص. 234.

[2] –الرميحي محمد غانم، **البترول و التغير الاجتماعي في الخليج العربي**، (القاهرة:جامعة الدول العربية،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث و الدراسات العربية، 1975)، ص.ص.145–149.

* انظر أيضا:– عبد الفضيل محمود، **النفط و الوحدة العربية: تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة و العلاقات الاقتصادية العربية**،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1979)، ص.243.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وقد عبر "**عضيد داويشة**" **A.Dawisha** عن كتب يقول:"مع تزايد التحضر و تسارع التعليم وزحف الثقافة الغربية فإن القيم والاتجاهات التقليدية التي كان يمكن الاعتماد عليها لتثبيت استقرار النظم السياسية أصبحت تواجه التشتت بشكل حتمي و أخذت القيم القبلية تتلاشى مع المعيشة الحضرية وأخذ التوسع في النشاط الاقتصادي يشتت الوحدة الفيزيائية و الترابط الداخلي للأسرة[1].

ويعود ربط هذا المصطلح بالمجتمعات الخليجية إلى الباحث الإيراني "مهداوي"، حين قدم تفسيرا ليس للسلطة في الدول الخليجية فحسب بل للسلطة في دول أخرى لا تعتمد على النفط بشكل مباشر.

فاعتمد في تفسيره لطبيعة السلطة السياسية على أن النظام الاقتصادي في الخليج خلق دولة ريعية لا تفرض الضرائب و المكوس على مواطنيها، بل تقوم على عكس كل دول العالم، تدفع لهم بتوظيفهم في مؤسساتها الإدارية و الخدماتية و الأمنية لتحقق دولة رفاه غير ضريبية.

ويشبه الباحث هذا الوضع بعملية رشوة سياسية حيث أن الأسر الحاكمة تحتكر السلطة السياسية مقابل عقد اجتماعي تقوم بمقتضاه بضمان الوظائف الاجتماعية، وتستقبل المجتمعات هذه الخدمات لا كحقوق مواطنة بل كهبات تقوم مقابلها بالصمت عن إطلاق يد الحاكم ليتصرف بحرية مطلقة.

كما يعرف مهداوي الدول الريعية على أنها دول تتلقى موارد كبيرة من الريع الخارجي بشكل منتظم، ويعرف الريع الخارجي كريع يتم دفعه من أفراد أو شركات أو حكومات أجنبية إلى أفراد أو شركات أو حكومات البلد المعني،حيث يرى الباحث أن دفع

---

[1]- Dawisha, A, **Ligitimation in an oil- Rentier Economy: Kuwait as a case Study,** (Exeter:Univercity of Exeter, 1988),p.p.266.

* انظر أيضا: –عبد الفضيل، محمود، **النفط و المشكلات المعاصرة للتنمية العربية**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب، 1979)، ص.167.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

رسوم المرور في قناة السويس يمثل ريعا خارجيا، [illegible] المحصلة من طرف الدولة المصدرة للنفط ريعا خارجيا أيضا .

وتتمثل إحدى النتائج المهمة لهذا الاجتهاد في أن المجتمع المدني قد أسقط مطالبه عن الدولة، لأنه لا يرى من حقه التأثير في السياسة، كما أن الدولة نجحت بشكل معين في التخلص من بعض أزماتها السياسية و حققت نوعا من الاستقلالية عن المجتمع المدني المرتبطة بمداخيل النفط الكبيرة المدفوعة مباشرة للدولة[2].

في حين يربط حازم البيلاوي مفهوم الدولة الريعية عند المهداوي بالقبلية حين يذكر بان التراث القبلي الطويل المتسم بشراء الولاء و الإخلاص في الكويت والبحرين تعزز عبر منح هبات توزعها الدولة في شكل منافع وخدمات لسكانها[3].

أما "**روجر أوين**" **Roger Owen** فيربط مفهومه بتعبير شراء الشرعية من خلال"الاتفاق العام" بإضافة هبات أخرى إلى تلك الهبات الممنوحة من أجل كسب الولاء الشخصي كالهبات النقدية لشراء الأراضي المملوكة للأفراد بأسعار كبيرة، و الوسائط المؤسساتية التي توفر خدمات دولة الرفاه كالتعليم المجاني و الرعاية الصحية ودعم أسعار الكهرباء و الماء و السكن.

كما يرى "**أوين**" أن التوسع الديواني أو البيروقراطي والاقتصادي أتاح فرص أكثر لحيازة الرضا الشعبي من خلال توفير الوظائف و القروض و إمكانية الدخول في مسار واسع من الأنشطة الناجحة[4].

وقد يجمع منظرو الدولة الريعية على أن نشاطات هذا الشكل من الدولة تخلق حالة من الخضوع لدى المواطنين لأنهم لا يرون أهمية للفوارق في توزيع الثروة، في حين قد تمثل هذه الفوارق حافزا كافيا لتغيير النظم السياسية السائدة، كما يتفق هؤلاء المنظورون

---

[1]- M. Mahdavi**, Studies in the Economic History of the Middle East: From the Rise of Islam,** (London: Oxford Studies, 1970), p.482.
[2]- A. Nadjmabadi , **A Routledge: the golf and arab peninsula: a different perspective,** (London: groom helm, 1987), p.p. 220-226.
[3]- H.Beblawi,**Allocation us Production states**, op.cit, p. 213.
[4]- R. Owen and B.suteliffe (eds), **studies i the theory of imperialism**, (London: longman,1972),p.p.3-72.and (1992),p.p.6- 72.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

حول فرضية المشاركة السياسية وأن تاريخ انتهاج ا
المالي يقوم على شعار:"**لا ضرائب دون تمثيل**"[1].

ولكن نتائج التحليل الريعي و تطبيقاته على الوضع الخليجي تصطدم بواقع التحولات السياسية الاجتماعية و الاقتصادية التي تعيشها الكويت والبحرين، حيث تمثل الكويت مثالا واضحا و مضادا لأطروحة البلاوي حول تغدر قيام ديمقراطية في دولة ريعية لا تفرض الضرائب على مواطنيها، فقد أثبت مجلس الأمة الكويتي مرارا انه أكثر المؤسسات شبه البرلمانية استقلالية عن السلطة الحاكمة في العالم العربي[2].

هناك افتراض يرى أن الدولة الخليجية – بصفة عامة – سوف تحتفظ بشكلها التسلطي من حيث الجوهر مدة قد تفوق العقدين من الزمن، و أن الدولة من حيث هي سلطة عليا و مسيطرة تكمن في سلطة الأسر الحاكمة، ستظل تلعب الدور الرئيسي في الحياة السياسية و الاقتصادية لفترة قد تتحكم فيها تلك التحولات السياسية التي تشهدها.

ويستند هذا الافتراض إلى توقع مبدئي مفاده أن استمرار النخب الحاكمة الحالية و بتكوينها الراهن ذات الأصول الملكية الوراثية تعيق إحداث تحولات سياسية في فترات قصيرة، بل ستتطلب العملية سنينا أخرى.

كما يستند كذلك إلى أن أزمة شرعية النخب الحاكمة في الكويت و البحرين تعد أكبر عائق أمام تحفيز عملية التحول السياسي وفق آليات موضوعية، وتسعى إلى دمج السلطة التقليدية في السلطة الحديثة التي تصبح قابلة للتكيف مع معايير التغيير وتتفاعل معه.

و لان عملية التحول السياسي تأتي في سياق التحول التاريخي الحضاري الواسع الذي يتخللها تزاحم النخب و تعاقبها،فان ذلك يجعل الانتقال من موقع اجتماعي أو سياسي أو إيديولوجي إلى آخر أمرا ليس بالهين.

وقد يتصور الناس الانتقال الإيجابي والتغيير الذي يؤدي إلى خلق "مؤسسة كلية واحدة" بديلة، ويطلقون عليها من الأسماء والأوصاف ما يختلف على صعيد الإحالة

---

[1]- H.Beblawi, op. Cit, p. 53.
[2]- A. Najmabadi, op. Cit, p.227.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الإيديولوجية سواء أكانت دينية أو وطنية، ثورية أو
في شخص الحاكم الذي يمثل هذه المؤسسة البديلة، ويؤدي هذا التصور إلى حركية متوقعة في النخب الحاكمة.

المبحث الثالث: غياب آليات لصناعة الشرعية الدستورية في الكويت والبحرين

شهدت البلدان العربية منذ مطلع القرن التاسع عشر محاولات جادة لتقديم مشاريع نهضوية تحديثية من قبل جماعة من المفكرين المستنيرين، و خصوصا تلك المشاريع التي جاء بها بعض رواد الإصلاح و التجديد أمثال الطهطاوي و التونسي.

حيث تبني الطهطاوي في نظريته السياسية فكرة الدولة الدستورية، و أوضح أن فلسفة الحكم في الدولة الحديثة تقوم على أساس أن الأمة مصدر السلطات، و أن الميثاق الدستوري يحدد الإطار القانوني لممارسة هذه السلطات، و قد تنبه إلى أن فكرة الميثاق الدستوري الذي ينظم العلاقات بين سلطات الدولة و المواطنين، هي فكرة جديدة على المجتمع العربي و الإسلامي،فيعتبر الميثاق ثمرة جهد إنساني يقوم على أساس الفكر السياسي لا على أساس مصادر التشريع الإسلامي[1].

وإذا كانت المرحلة الجديدة قد تغيرت و تبدلت معالمها و لم تعد المقترحات التي قدمها الرواد ملائمة لكي تشكل السبيل المناسب لتحقيق التحولات و الإصلاحات السياسية، فإنها في المقابل، لا تزال تشكل مشروعا في التنظيمات السياسية و بحاجة إلى تطوير يتماشى مع المتغيرات و المستجدات العالمية.

و تجدر الإشارة إلى أن تلك المفاهيم السياسية كالحرية و الديمقراطية و المشاركة السياسية ما زالت تمثل عناوين عريضة لأي انتفاضة شعبية تطالب بتحقيق التحولات في مجتمعها.

---

[1]- رفاعة رافع الطهطاوي، **الأعمال الكاملة لرفاعة رافع الطهطاوي**، تحقيق: محمد عمارة، ج1، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر 1973)، ص. 519.

– أنظر أيضا:– خير الدين التونسي، **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**، تحقيق: معن زيادة ،(بيروت: [د.ن.]، 1972)، ص. 195.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المطلب الأول: أزمة الوضع الدستوري

شهدت البحرين و الكويت أزمات دستورية تفاوت درجاتها بين الحكومة والبرلمان،حيث تسعى الحكومة إلى اكتساب المزيد من الصلاحيات والاختصاصات متأثرة بعوامل التحول السياسي على المستوى الداخلي والمستوى الدولي، في حين يسعى البرلمان إلى تعزيز سلطته ودوره في الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية بصفته الأداة الشرعية التي تمثل الإرادة الشعبية[1].

لقد عرفت الكويت بحكم تجربتها السياسية نحو انتهاج الديمقراطية نسبيا بالمقارنة مع البحرين بعض الأزمات الدستورية و السياسية التي أدت إلى نشوء الخلاف بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

ولم يختلف الوضع كثيرا في الكويت عنه في البحرين،حيث اتسعت الفجوة بين الحكومة والبرلمان وأدت إلى وضع دستوري متأزم،تعقد أكثر فأكثر كلما تعطل البرلمان و تجمدت النصوص الدستورية وتعثرت عملية التحول السياسي[2].

وفي هذا السياق،صرح الشيخ خليفة بن سلمان قائلا:"إن الخطأ الذي واجهته ديمقراطية البحرين أنها كانت ديمقراطية مستوردة، ولم تكن ديمقراطية معايشة لأوضاعنا،و يجب أن تكون الديمقراطية من تقاليد هذه الشعوب وسلوكها ومن صميم المجتمع نفسه،لقد وجدنا أن ديمقراطية الغرب غير صالحة لنا"[3].

ولكن واقع هذه الدساتير من حيث تطبيقاتها يتنافى مع ما جاء فيها، فجميع الدساتير العربية على غرار الدساتير الخليجية تدعي أنها ديمقراطية، رغم بأن الغالبية الساحقة من هذه الدساتير وضعت بمعرفة حاكم فرد بإرادته دون استشارة شعبية حقيقية، حتى و إن كانت تنص على أن "الشعب مصدر السلطات"، و أن "السيادة للشعب".

---

[1]– عبد النبي العكري، الديمقراطية المعاقة في الخليج: مساهمات و مقالات أخرى، في: **مجلة الحوار المتمدن**، عدد 01 يناير 2000، ص.ص. 4–7.

[2]– عادل الطبطبائي،**السلطة التشريعية في دول الخليج العربي**، مرجع سابق، ص.ص.317–320.

[3]– تصريح رئيس مجلس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان، في: **السياسة الكويتية**، عدد26اوت1975.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كما تتصف وضعية القوانين في الدول الخليج
و الواقع العملي على الرغم من أن الضرورة القانونية تستلزم نوعا من التطبيق المكيف مع الأوضاع المتغيرة.

إذ تظهر الخريطة الدستورية العربية متنوعة، فهناك دساتير تكفل حرية الفكر و التعبير حسب ما يسمح به القانون، و هناك دساتير تطرح حرية الرأي و التعبير شريطة ألا يكون التذرع بها لضرب الثورة[1].

أما فيما يخص حرية الاجتماع السلمي، فهناك دساتير تميز بين الاجتماع الخاص كحق مضمون، والاجتماعات العامة والتجمعات التي هي مباحة في حدود دساتير مصر و الكويت و البحرين، حيث تتميز دساتير الخليج بنصها على تعددية حزبية ضمنية غامضة مثل دستور الكويت الذي يؤكد على حرية تأسيس الجمعيات التي لم ترق إلى مفهوم الحزب السياسي.

ولأن الدستور يكفل للدولة شرعيتها، فالدولة في كل من الكويت و البحرين دولة مركزية، لأن الدور البارز فيها هو دور الأسر و النخب الحاكمة التقليدية التي جمدتها معاهدات الحماية الاستعمارية في مراكز الحكم، لذلك ظهرت الأسر الحاكمة كأنها مؤسسات سياسية تملك وسائل الدولة منها صناعة و صياغة الدستور[2].

وتصبح بذلك السلطة ذات طبيعة فردية، فالحاكم محاط باستمرار بأفراد أسرته، مما ينتج هرمية متماسكة نواتها الأسرة الحاكمة، تتغلغل في مختلف نشاطات المجتمع و قادرة على التأثير فيه بحكم تماسكها الداخلي و هيمنتها على جهاز الدولة و عائداتها النفطية.

وتضبط هذه التراتبية في الحكم تقاليد ثقافية تحكمها شرعية تقليدية موروثة لا يفكر الحكام حتى في تغييرها أو جعلها معتدلة تتماشى مع التطورات التي عرفتها الدول الأخرى في الإطار الإقليمي الخليجي و العربي ككل.

---

[1]- محمد المجذوب، "**الديمقراطية في الدساتير العربية الراهنة**" في: **الحرية و الديمقراطية و عروبة مصر**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر 1993)، ص.81.

[2]- شبل بدران، السياسة التعليمية في البلدان الريعية: دراسة حول إشكالية التوصيف الاجتماعي و علاقته بسياسة التعليم في البلدان الخليجية المنتجة للنفط،في:**مجلة المستقبل العربي**، السنة 16، العدد 175، سبتمبر 1993، ص. 92.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و بالتالي فالدستور هو عبارة عن ميثاق تنظيمي ويجعل من شرعية التمثيل تميل لأن تكون شرعية تقوم على حق الوصول إلى الحاكم أكثر مما هي تقوم على مأسسة المشاركة السياسية[1].

وفي هذا السياق، عملت الكويت على إضافة الشرعية القانونية إلى الشرعية التقليدية عن طريق تحديث قنوات المشاركة السياسية و وسائل العمل السياسي عن طريق النظام البرلماني القائم على الانتخابات الحرة و ممارسة الوظائف التشريعية.

وأخذت هذه العملية تتوسع بدرجات متفاوتة في كل من البحرين والإمارات و قطر، حيث تعتبر تجربة البحرين قريبة جدا من تجربة الكويت في هذا المجال، و الملاحظ على الكويت والبحرين أنها ذات تشكيلات اجتماعية إثنية أكثر تطورا وقابلة للتغيير والتحديث[2].

ولكن كثيرا ما تعيق هذه التطورات أوضاع أخرى و تجعل من التحول نحو الديمقراطية صعب التحقيق، حيث أن النظام السياسي في كل من الكويت و البحرين نظام ديمقراطي محددة أطره مسبقا، ويظهر ذلك جليا من خلال عملية وضع الدستور، فقد جرى وضع دساتير تجعل السلطة التشريعية المنتخبة أضعف حلقة في العملية السياسية خاصة في الكويت و الوضع أسوأ في البحرين.

كما كرست كذلك أعرافا ليست واردة في الدساتير أو الأنظمة الأساسية و تقوم على إعطاء الأسرة الحاكمة دورا متميزا في الحكم و السلطة و حصرت ما يعرف بوزارات السيادة بأفراد هذه الأسرة و اعتبرت رأس السلطة ذاتا مصونة من المساءلة أو حتى النقد[3].

---

[1] -غسان سلامة، **نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية**، سلسلة الثقافة القومية، ط 10، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص.ص.46-49.

[2] - منى مكرم عبيد، إشكالية تداول السلطة في العالم العربي:خبرة الماضي و آفاق المستقبل، في:**مجلة المنتدى**، عمان، السنة14، العدد165، جوان1999، ص.ص.5-7.

[3] – انظر:- **الملحق رقم 1**: دور أفراد الأسرة الحاكمة في تقلد المناصب الحكومية.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وبالتالي تتميز الدساتير في كل من الكويت و ال
و نخبته الحاكمة عن الحكومة كجهاز تنفيذي و إداري من ناحية و عن مؤسسات الحكم مثل القضاء و القوات المسلحة و قوات الأمن من ناحية أخرى، لهذا استمرت أجهزة الدولة كامتداد للسلطة الرسمية للنخبة الحاكمة[1].

ظلت أزمة الديمقراطية و إقامة التجربة البرلمانية والأزمة الدستورية قائمة في كل من الكويت و البحرين،و يبدو أن قلة عدد السكان و ضالة العوائد النفطية و ارتفاع نسبة المتعلمين،زادت من حدة الخطاب الإصلاحي السياسي و المواجهة بين السلطة والمجتمع و عناصر المعارضة السياسية[2].

المطلب الثاني: أزمة التداول على السلطة

إلى جانب أزمة الوضع الدستوري،تعتبر أزمة التداول على السلطة في الكويت والبحرين من أهم العوائق التي تقف عقبة أمام تحقيق تحولات سياسية بطريقة سريعة، وقد أفرزت هذه الأزمة أزمة أخرى تمثلت في تصاعد الخلاف بين المعارضة السياسية والأسرة الحاكمة،الأمر الذي يهدد مستقبل التحولات السياسية في هذين البلدين وفي باقي الدول الخليجية.

في حين يرجع السبب الرئيسي لهذه الأزمة إلى أن الشرعية السياسية التي تقوم عليها سلطة النخب الحاكمة في الكويت والبحرين لم تكتسب عن طريق الاقتراع أو الانتخاب بل هي أمر حاصل، و بذلك تعكس هذه الجدلية حقيقة سياسية لا سبيل إلى تجاهلها و هي أن عملية التحول السياسي محكومة بأن تكون محط توافق اجتماعي حتى تصير ممكنة[3].

---

[1] – عبد الهادي خلف، **بناء الدولة في البحرين:المهمة غير المنجزة**، مرجع سابق، ص.ص. 23-30.
[2] – مفيد الزيدي، **مؤشرات التحول الديمقراطي في البحرين:من الإمارة إلى الملكية الدستورية**، مرجع سابق، ص.11.
[3] - عبد الإله بلقزيز، **الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي:العوائق و الممكنات**، مرجع سابق، ص. 134.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وعلى الرغم من أن المشاهد السياسية في مخت
و البحرين غنية بالصراعات على السلطة، إلا أن التراث السياسي العربي تميز بالسلبية الشديدة تجاه قضية السلطة[1].

وأكد ابن خلدون فيما مضى أن السبب في ذلك يعود إلى اتصاف الحكام برغبة كبيرة في التمسك بالحكم، حيث يقول:"(وفي العرب) متنافسون في الرياسة، وقل أن يسلم أحد منهم الأمر لغيره ولو كان أباه أو أخاه أو كبير عشيرته، إلا في الأقل وعلى كره من أجل الحياء، فيتعدد الحكام منهم والأمراء، وتختلف الأيدي على الرعية في الجباية والأحكام، فيفسد العمران وينتقص"[2].

وبذلك تبقى عملية التداول على السلطة التي لم يعرفها التاريخ العربي الإسلامي الحلقة المفقودة في مسار التحول السياسي الديمقراطي في الوطن العربي[3].

كما تشكل كذلك ارتباطا وثيقا بطبيعة الدولة، حيث أن المقصود من ذلك هو أن الدولة تنتمي إلى المجتمع و هي نتاج سيرورته الداخلية، لكن هذا المفهوم يختلف تماما عن واقع الكويت والبحرين، حيث أن الدولة فيهما هي دولة النخبة وليست دولة المجتمع، لذا فهي منفصلة عنه ومرتبطة بالخارج، فهي دولة الخارج ضد الداخل[4].

وفي ظل هذا الواقع وجدت القوى السياسية والجمعيات في أن الالتفاف حول التجربة الديمقراطية قد يشكل مخرجا من جملة المشاكل والأزمات السياسية، على الرغم من انه لم تؤد انتخابات إلى تغيير جذري في السلطة ولا حتى التحولات السياسية التي تبنتها لم تؤكد على ضرورة التداول على السلطة[5].

---

[1] – منى مكرم عبيد، **إشكالية تداول السلطة في العالم العربي: خبرة الماضي و آفاق المستقبل**، مرجع سابق، ص.ص.3-5.

[2] – عبد الرحمن بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، (بيروت:دار الكتب العلمية، 1993)، ص.118.

[3] – محمد عابد الجابري، **وجهة نظر: نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الدار البيضاء:المركز الثقافي العربي، 1992)، ص.ص.133-134.

[4] – وليد نويهض، إشكالية الدولة العربية المعاصرة :الانفصال عن المجتمع، في: **مجلة الاجتهاد**، السنة 4، العدد 14، 1992، ص.ص.203-205.

[5] – خلدون حسن النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر:دراسة بنائية مقارنة**،ط2، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1996)، ص.343.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إذ لم تسفر عملية التحول السياسي في الكويت القوى الوطنية النشطة في الحياة السياسية إلى جهاز اتخاذ القرارات السياسية والتقاء السياسات العامة، وإنما ظلت تدور في إطارها الشكلي مثل تأسيس جمعيات سياسية لاتحد طريقها إلى السلطة، ونظام انتخابي يحوي العديد من السلبيات كتكريس الطائفية والفئوية والقبلية والتلاعب في أصوات الناخبين، وهكذا بقيت هذه العملية شكلية ولم تكرس مبدأ التداول على السلطة[1].

و مما يلاحظ على المشاهد السياسية هو غلبة المرجعية القبلية على منطق السياسة، حيث لا تؤثر على الحكم فقط بل تتعداه إلى المعارضة أيضا فتؤثر في تركيبتها وسلوكيات القوى الفاعلة فيها.

و بما أن بنية السلطة في الكويت والبحرين وفي باقي الدول الخليجية تخفي مصالح أسرية أو فئوية، فان الجمعيات السياسية و الحركات الإسلامية وغيرها هي بدورها كذلك تمثل مصالح جهوية أو طائفية وتعبر عن مصالح العصبيات التي تتصل بها[2].

وفي هذا الإطار، فانه مثلما يغيب التداول على السلطة ويتكرس الحكم على مدى الحياة، تغيب الممارسات الديمقراطية داخل الجمعيات ت السياسية والحركات النشطة في العملية السياسية، حيث لا تتعاقب الزعامات السياسية على قيادتها بل تكاد تكون على مدى الحياة[3].

ولأن مبدأ التداول على السلطة السلمي بين الاتجاهات السياسية مبدأ مركزي من مبادئ الدستور الديمقراطي، فإنه يكاد ينعدم تطبيقه تماما في دول الخليج بصفة عامة و في دولتي الكويت و البحرين – بصفة خاصة–لأن مبدأ تداول السلطة من طبيعة الدولة الديمقراطية، ولأن الدولة الديمقراطية هي دولة مؤسسات بل هي مؤسسة المؤسسات، لها

---

[1] -نجاح محمد علي، ديمقراطية الكويت تواجه الإصلاحات، في:**مجلة الحوار المتمدن**، الكويت،العدد 1594، 27جوان 2006، ص.15.

[2] – محمد حافظ يعقوب، **العطب والدلالة في الثقافة والانسداد الديمقراطي**، (رام الله: مواطن– المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية،1997)، ص.122.

[3] – ثناء فؤاد عبد الله، **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي:علاقات التفاعل والصراع**، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص.175.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

شخصية اعتبارية مستقلة عن أشخاص الحكام ومستـ
دولتي الكويت و البحرين بالرغم من تجربتهما العريقة في التحول نحو الديمقراطية .

وقد يكون التداول السلمي سريعا أو بطيئا، قويا أو متعثرا، مستمرا أو كاملا، و لكن المهم أن يكون مقبولا وممارسا بصورة عامة من قبل النخبة السياسية، حتى لا يؤدي غيابه إلى انتفاضة شعبية تنتج عنها نزاعات و صراعات أهلية لأنه حتى وإن تحققت انتخابات عامة من دون تطبيق القانون و ضمان المساواة و تكافؤ الفرص بين جميع القوى السياسية فقد يؤدي الوضع إلى الفوضى وإلى سيطرة العصبيات و الفروقات الطائفية و إلى الترسيخ السلبي للتنافس الطائفي و القبلي[2].

لن تساهم هذه الظروف في إنجاح عملية التحولات السياسية و ستبقى حاجزا أمام تغيير الأوضاع القائمة إلى أوضاع تضمن التحول الفعلي للنظام السياسي و تكيفه مع مفهوم التحول الديمقراطي[3].

المطلب الثالث:واقع المعارضة السياسية

إن من أهم مظاهر الديمقراطية وجود معارضة سياسية فعالة تعبر عن جملة من الآراء المشكلة للوعي السياسي لدى مختلف التيارات و التوجهات السياسية على رغم دوافعها و أهدافها و وسائلها.

لكن تحليل واقع المعارضة السياسية في البحرين و الكويت يتوقف على تناول جملة من التراكمات السياسية و الثقافية التي ترتبط بميلاد الدساتير في هتين الدولتين لعامي 1962 (الكويت) و 1973 (البحرين).

I. /دولة البحرين:

---

[1] – إسماعيل صبري عبد الله، الديمقراطية و وسائل الاتصال و المشاركة الشعبية، في: **ملف المستقبلات العربية البديلة حول الديمقراطية**، العدد 2، سبتمبر 1981، ص.ص. 24-25.

[2]- برهان غليون، منهج دراسة مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية، في:**مجلة المستقبل العربي**، السنة 19، العدد 213، نوفمبر 1996، ص. 53.

3 –عبد الهادي خلف، **بناء الدولة في البحرين:المهمة غير المنجزة**، مرجع سابق،ص.ص. 76-78.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

عاشت البحرين منذ 1975 في ظل حالة طوارئ فع
السياسية إلى العمل السري،و ترتب على ذلك استخدام القمع و الاعتقال الوقائي للنشطاء المحليين والاعتقال دون اتهام أو محاكمة لفترات قد تتجاوز ثلاث سنوات كما ينص على ذلك قانون أمن الدولة.

كما تحققت أسوأ مخاوف المعارضة من السلطات غير المحدودة الممنوحة بموجب قانون أمن الدولة لأجهزة الأمن و خصوصا مباحث أمن الدولة التي كان يقودها الجنرال الاسكتلندي ايان هندرسون سنة 1976.

وقد شهدت الفترات الممتدة من الثمانينيات وحتى بداية التسعينيات في البحرين والكويت تزايدا كبيرا في ممارسة التعذيب المأساوي عن طريق سياسة الاستنزاف و الاحتواء و التحطيم المعنوي، لكن النظام حاول تجاوز تلك الممارسات من خلال التوسع الاقتصادي وإقامة مشاريع البنية التحتية من اجل كسب المزيد من الموالين وتحييد الكثير من الخصوم الذين عبروا عن استيائهم من جراء تلك الانتهاكات الإنسانية[1].

ومع مرور الزمن، حاول النظام اكتساب الشخصيات السياسية التي عانت من تلك الممارسات اللاانسانية بانتقائهم لشغر مناصب بارزة في الحكومة والمؤسسات العامة من أجل كسب ولائهم وتعاونهم من جديد، حيث أصبحوا مدافعين بارزين عن الوضع القائم.

كما سعى كذلك إلى دعم مؤسسته الدينية مستفيدا من دروس التعبئة الدينية التي اتبعها الرئيس أنورالسادات خاصة من التجربة البرلمانية، وهكذا جرى سحب سياسة التنازع السياسي من الإطار الوطني إلى الإطار الإثني والروحي، وجرى دعم المؤسسات الخيرية الدينية السنية والشيعية بالرغم من الخلاف التاريخي والاديولوجي و الثيوقراطي القائم بين هذين التيارين.

وقد عانت المعارضة من أشكال التعامل السلبي للنظام حيث جرى حل لجنة التنسيق للجمعيات النسائية للدفاع عن حقوق المرأة سنة 1981 استجابة لضغوط رجال الدين المحليين ويمكن تفسير هذه الخطوة بنفور النخبة الحاكمة من أي تنسيق عبر التجزئة

[1] – حافظ الشيخ،الصراع في البحرين:سياسة القرية الشيعية والإقليم السني،ملاحظات حول75سنة من ضعف الانسجام،في: **مجلة قضايا دولية**، إسلام آباد،عدد 15فبراير1996، ص.ص.4-5.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

العمودية للمجتمع، وعليه يمكن إدانة النظام أخلاقيا لحقوق الإنسان[1].

ومن بين المحاولات القليلة للمنظمات اليسارية أو للمعارضة استعادة المبادرة السياسية وكسر الضوابط الطائفية خلال عام 1986، وازدادت الأوضاع تعقدا خلال مرحلة الاستعداد لتحرير الكويت سنة 1990-1991[2].

وقد تدل دروس تجربة هيئة الاتحاد الوطني و الدروس الأخرى الأكثر معاصرة للتجربة البرلمانية في البحرين بأن الحركة الوطنية التي تخترق التجزئة الطائفية قادرة على تحدي النظام و التقدم إلى الإمام لإتمام مشروع بناء الدولة.

ويدل تاريخ التنازع السياسي في البحرين على أن أي حركة ذات قاعدة طائفية تناسب النظام، لأنه يمكن التحكم في تعبئة طائفية في حدها الأقصى تهدف إلى المحافظة على الوضع القائم، حيث لم تتمكن قوى المعارضة خلال المرحلة الممتدة من 1975 حتى 1992 من تعبئة قوى وطنية تتحدى المحاولات المتكررة، بل فشلت في اختراق جدار عدم الثقة بين القوى الدينية و القوى العلمانية[3].

وقد توجهت الحركة الداخلية في نهاية سنة 1992 إلى التعبير عن رفضها للأوضاع القائمة عن طريق ما يعرف بالعريضة النخبوية، معلقة آمالها على مؤشرات الانفتاح التي يحملها النظام العالمي الجديد في طياته، كما عبّرت هذه الحركة على مصالحها البراغماتية وتوقعاتها السياسية تجاه هذا الانفتاح السياسي[4].

---

[1]- عطا محمد صالح زهرة، النظام الإقليمي العربي و التحولات الدولية و الإقليمية الراهنة، في: **مجلة شؤون عربية**، مصر، العدد 77، مارس 1994، ص.ص. 109-121.

[2]- يسرى مصطفى وعبد المجيد، ندوة التطورات العالمية و التحولات المجتمعية في الوطن العربي، في: **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، القاهرة، العدد 8، 1998، ص.ص. 124-134.

* انظر أيضا:- عبد الهادي خلف، **بناء الدولة في البحرين:المهمة غير المنجزة**، مرجع سابق، ص.35.

3- العمار منعم، في طبيعة استجابة النظام الإقليمي العربي لحقائق التغير الدولي الجديد، في: **مجلة شؤون عربية**، مصر، العدد 91، 1997، ص.ص. 59-80.

[4]-العباس ظاهر، الموقف العربي و التغيرات الراهنة في البيئة الدولية، في: **مجلة شؤون عربية**، مصر، العدد 91، 1997، ص.ص. 117-133.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ويبدو أن موقعي عريضة سنة 1992 آمنوا فع
قدمها قادة الغرب وفي مقدمتهم رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، ووجدوا أن الأوضاع المحلية تتطلب الدعوة لانتخاب مجلس وطني من خلال الانتخابات المباشرة و الحرة كما ينص عليها الدستور[1].

أما الخطوة الثانية فكانت عريضة سنة 1994 والتي عرفت بالعريضة الشعبية لأنها شكلت تتويجا لاتصالات عديدة ومفاوضات متكررة، وحسب ما ذكرته المعارضة "فقد جرى خلال فترة وجيزة جمع ما يقارب من 22 ألف توقيع"، رغم أنه كان محرما ذكر أي شيء عنها في وسائط الإعلام وأنه كان يجري تداولها باليد فقط.

وقد استخدم الذين كتبوا عريضة سنة 1994 بعض التعبيرات مثل متطلبات التقدم الثقافي والنهوض المشترك للمسؤوليات والسلم والاستقرار المستند إلى التكافل والتضامن والتماسك الاجتماعي.

كما جرى خلال حملة جمع التواقيع على العريضة الشعبية تنظيم القوى المطالبة بعودة البرلمان كصورة تقدم إجماعا وطنيا بعيدا عن السياسة التقليدية المستندة إلى الإثنية و الانتماء الأثني[2].

وفي الواقع فإن معظم تاريخ الأشكال الحديثة من سياسة التجاذب في البحرين التي تمثلها قوى المعارضة السياسية كثيرا ما تتسم بالسلمية، بل أكثر من ذلك، كانت تتحمل كل أشكال العنف السياسي الذي سلط عليها خلال المراحل التاريخية الواردة الذكر: 1953-1956 / 1956-1968 / 1972-1973-1975 / 1992 حتى الآن.

وعززت الحركة الوطنية بالعريضة النسائية البحرينية لعام 1996 و التي تعتبر مبادرة سلمية أخرى تضاف الى سجل تاريخ المعارضة في البحرين لتؤكد على ضرورة إشراك المرأة في الحياة السياسية باعتبارها جزء عضويا في تفعيل التحولات السياسية[3].

---

[1] أنظر:- **الملحق رقم 2:** النص الكامل للعريضة النخبوية لعام 1992 .

[2] أنظر: - **الملحق رقم 3:** النص الكامل للعريضة الشعبية لعام 1994 .

[3] -أنظر: - **الملحق رقم 4:** النص الكامل للعريضة الشعبية لعام 1996 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وفي المقابل عمل النظام على احتواء تلك الحر
بن عيسى أبيه كأمير للبحرين في 06 مارس 1999 حيث صرح قائلا: " إن البلاد تدخل عهدا جديدا للأفضل في جميع المجالات"، لكن هدسن يرى:" أن هناك نسمات و لكن ليس هناك ريح تدل على تحول سياسي".

و أصبحت سياسة الأمير الجديد تهدف إلى استمالة قوى المعارضة بطرق سلمية بالإعلان عن بعض الإصلاحات السياسية التي تدعم النظام الدستوري في البحرين حيث اعتبرتها قوى المعارضة تغييرا في البيئة السياسية.

ولكن سرعان ما تبين أن الأمير يسير على نهج أبيه حيث رفض أي لقاء أو حوار سياسي يؤدي إلى المصالحة الوطنية وراح يجتهد ويركز جهوده في الحفاظ على تماسك أسرته لخدمة مصالحها و الحفاظ على سلطتها.

ونتيجة لذلك بقيت أزمة الشرعية الدستورية وأزمة المعارضة والمشاركة السياسية تعيق عملية بناء الدولة في البحرين، لأن الأسرة الحاكمة تتعمد إبقاء التنافس بين الهويات الأثنية والقبلية والدينية والطائفية على أن تدمجها في بوتقة واحدة تمثل الهوية الوطنية البحرينية[1].

لقد عمدت الدولة كأداة للأسرة الحاكمة، وقد توفرت لها موارد إضافية منذ سنة 1973 إلى إتباع سياسة مناهضة للمعارضة، فبتجاهلها الحاجة إلى إعادة تأسيس شرعيتها واستعادة الإجماع الوطني الذي يرمز له دستورسنة 1973، و بتعطيل مؤسسات المجتمع المدني، فقد سدت الدولة الطريق أمام الإجماع السياسي الوطني حول خيار التغير و التحول نحو الديمقراطية الفعلية[2].

---

[1] – منيرة فخرو، انتفاضة شعب البحرين:الأسباب والدروس والاحتمالات، في: **مجلة القدس العربي**، العدد20سبتمبر1995، ص.15.

[2] عبد الهادي خلف، **بناء الدولة في البحرين:المهمة غير المنجزة**، مرجع سابق، ص.ص.45-48.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

II. /دولة الكويت:

أما عن الوضع في الكويت يختلف في حدوده و ظروفه و وسائله عن ما كان في البحرين رغم الأهداف المشتركة بين الدولتين، حيث بادرت القوى الشعبية و المعارضة بمختلف اتجاهاتها إلى فرض مطالبها فور تحرير البلاد.

وقد بادرت القوى السياسية إلى الإعلان عن مطالبها و ضغطت على النظام من أجل العودة إلى الحكم الدستوري، مما أجبر النظام على الاستجابة لذلك بإجراء انتخابات عامة شكلت نتائجها انتصارا للمعارضة بفوزها بـ 32 مقعدا من أصل 50، و تشكيل حكومة شاركت فيها المعارضة مشاركة فعالة.

وكان حظ المعارضة السياسية في الكويت أحسن من حظها في البحرين نظرا لفعاليتها وحركيتها المنظمة من خلال توسيع المشاركة السياسية عن طريق قيام مجلس الأمة وإدخال إصلاحات واسعة على المؤسسات والقوانين، واستكمال البنية الدستورية وفرض الرقابة على الحكومة من قبل مجلس الأمة و الأهم في هذه الإصلاحات تحديد دور الأسرة الحاكمة في النظام[1].

وفي ظل تلك الأوضاع، قادت الحركة الإسلامية المعارضة السياسية في الكويت، وأثبتت تواجدها وفعاليتها من خلال مشاركتها البرلمانية التي تتجاوز 14 سنة، حيث كللت مشاركة الحركة الإسلامية في الانتخابات البرلمانية في فبراير 1981 وتميزت بالفعالية إلى أن أدت إلى سقوط معظم مرشحي اليسار و القوميين للمجتمع الديمقراطي و التجمع الوطني.

---

[1] أنظر: اللجنة الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان في الخليج و الجزيرة العربية، التقرير السنوي، **حقوق الإنسان في الخليج و الجزيرة العربية**، (لندن: اللجنة، 1993)، ص.ص. 6-8.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كما دخل مرشحو الحركة الإسلامية في المعركة الثانية من الدستور لتكون الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، و في فبراير 1985 حصلت الحركة الإسلامية على 5 مقاعد في البرلمان[1].

لكن هذا المجلس لم يستمر إلا سنة واحدة وتم حله سنة 1986، و توقفت الحياة النيابية في الكويت لمدة ستة سنوات و بهذا تعطلت مسيرة الشرعية الدستورية و تفاقمت الأزمة الدستورية و وضع المعارضة السياسية في الكويت[2].

ولم تعد الحياة النيابية إلا بعد تحرير الكويت مع إجراء الانتخابات في أكتوبر 1992 و خلال هذه الانتخابات كان تصويت الشعب الكويتي للاتجاه الإسلامي بنسبة 50.6 % مما جعل الحركة الإسلامية تتزعم المعارضة ولأول مرة بشكل قوي أحرج التيارات الأخرى، وكان السبب في التعديل الوزاري لعام 1994.[3]

واتسعت دائرة قوى المعارضة السياسية خلال سنة 1994 حيث تنوعت تشكيلات الخريطة السياسية في الكويت واتسمت بعدم الانسجام في كل الأحوال إذ يقف الإسلاميون والعلمانيون فيها على طرفي نقيض وهو ما جعل الساحة في حالة حراك دائم يتحول حينا إلى صراع ساخن و أحيانا كثيرة إلى اختلافات ومبارزات في الرأي والتوجه.

حيث شهدت الساحة السياسية بين الحين و الآخر ظهور تكتلات جديدة [4] يعلن عنها و تتعامل معها وسائل الإعلام و تصدر بياناتها المعبرة عن مواقفها تجاه الأحداث التي تشهدها البلاد.

---

[1]– خالد الحسن، **إشكالية الديمقراطية و البديل الإسلامي في الوطن العربي**،(عمان:دار الجليل للنشر والدراسات و الأبحاث الفلسطينية،1988).

*النواب الخمسة هم: حمو الرومي، عبد الله النفيسي، مبارك الدويلة، أحمد باقر و جاسم العون.

[2]–حسن العلكيم، الإسلام والديمقراطية متناقضان في: غرام التميمي، **مشاركة الإسلاميين في السلطة**، (لندن: مركز أبحاث الديمقراطية، جامعة ديسترنستر، 1993)، ص .33.

[3]–طلال صالح ابراهيم بنان،التجربة النيابية الكويتية..مالها وماعليها،في :**مجلة السياسة الدولية**،السنة36،العدد142،اكتوبر2000،ص.ص.66-71.

[4]– التجمعات السياسية في الكويت تشمل:1– الإسلاميون (أ– التيار السلفي – التجمع السلفي – الحركة السلفية ب – الحركة الدستورية ج– الائتلاف الإسلامي الوطني د– تجمع أنصار الشورى هـ– تجمع العدالة) 2– الليبراليون (أ– المنبر الديمقراطي ب– التجمع الشعبي الليبرالي ج– التجمع الوطني الديمقراطي) 3– الناصريون 4– التجمع الدستوري 5 – التجمعات الانتخابية 6– تكتلات المصلحة الواحدة (أ– تكتل المديونيات ب– تيار المتجنسين ج– الحكومة).

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لكن بصفة عامة فواقع المعارضة السياسية يؤ
السياسية بطريقة سلبية، فالذين يريدون للإصلاح و التغيير السياسي أن يحصل بسرعة دون تجاوز عراقيله و عوائقه، قد لا يدركون حقيقة و صعوبة الظاهرة أما بالنسبة للمعارضة فتعتبر ضرورة طبيعية في كل الأنظمة التي تمارس الحياة الديمقراطية و على الكويت و البحرين أن يتقبلا الأوضاع الجديدة و التي تجرها التحولات السياسية في طياتها[1].

[1]- محمد حسين زيد الجمري، وحدة الجمعيات السياسية والتنسيق بينها يدعمان المشروع الإصلاحي، في: **جريدة الوسط البحرينية**،عدد فبراير 2004.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

خلصت الدراسات السابقة إلى أن الدول الخليجية تعيش حالة من الجمود السياسي، معنى انه لم تحدث تحولات ديمقراطية جوهرية بارزة و واضحة المعالم،بل ابقت هذه لنظم على طبيعتها التقليدية[1].

حيث تصر النخب الحاكمة في الكويت و البحرين على خصوصية محلية لاستبعاد الديمقراطية بحجة أن أنظمتها الحاكمة تحوي في بنيتها السياسية آلياتها الخاصة مما يجعلها في غنى عن الديمقراطية[2].

وقد تذرعت هذه النخب الحاكمة بهذه الأسباب لتستأثر بالسلطة خصوصا والسياسة عموما وللتنعم بالامتيازات الاقتصادية مؤجلة بذلك شرعية الحق في المشاركة السياسية في ظل الديمقراطية[3].

كما تمكنت كذلك من التحكم في مسار عملية التحول السياسي بسبب القوة النفطية، حيث لعبت الطفرة النفطية في السبعينيات دورا كبيرا في تحصين الأنظمة الريعية و غير الريعية،وساهمت في تعزيز شرعيتها عبر إشباع حاجيات الشعب المادية كلما ارتفعت أسعار النفط[4].

---

[1] – غسان سلامة، **ديمقراطية من دون ديمقراطيين: الانفتاح في العالم العربي الإسلامي**، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 1995)، ص.156.
انظر أيضا:-جي هيرميت، مقدمة:هل هو عصر الديمقراطية، في:**المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**، العدد127، ماي1991، ص.9.

[2]–ثناء فؤاد عبد الله، **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي:علاقات التفاعل والصراع**، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2001)، ص.ص.178–181.

[3] – محمد حافظ يعقوب، **العطب و الدلالة في الثقافة و الانسداد الديمقراطي**، (رام الله:مواطن،المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية،1997)، ص.142.

[4] – منى مكرم عبيد، **إشكالية تداول السلطة في العالم العربي**، مرجع سابق، ص.ص.8–10.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إن ظهور الدولة النفطية كأداة لكسب الولاء السياسي ليحدث لولا وجود النفط،و لذا فهناك علاقة طردية بين المداخيل النفطية ودرجة الانفتاح السياسي،"فكلما انخفضت العائدات النفطية شرعت الأنظمة في إجراءات للإصلاح السياسي"،وكلما ارتفعت هذه العائدات تراجعت المبادرات الإصلاحية.

لقد أدت غلبة الطابع الريعي على الكويت والبحرين إلى تعميق تبعية المواطن للدولة من جهة، وحرر الدولة من أي ضغوط مجتمعية بشان المشاركة السياسية من جهة أخرى، مما يعكس علاقة التأثير بين المجال السياسي والمجال الاقتصادي و المجال الاجتماعي[1].

ومن هذا المنطلق، يحاول هذا الفصل اعتماد آليات التحولات السياسية و تجاوز عوائقها من خلال تحديد العلاقة بين المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي تؤدي مجتمعة إلى زيادة المشاركة السياسية و تحسن المستوى المعيشي بتوفير وسائل التعليم والاتصال و التواصل بين فئات المجتمع على اختلافها.

كما يشمل كذلك تقييما لما مدى فعالية و نجاح تجربة التحولات السياسية في الكويت والبحرين من خلال إجراء تقييم لأهداف هذه العملية ودراسة انعكاساتها على مختلف مجالات وقطاعات الحياة وصولا إلى إبراز سلبياتها وإيجابياتها حتى يصبح بإمكان دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى الإقتداء بهتين التجربتين.

وبذلك تبقى التحولات السياسية التي لازالت تشهدها البحرين و الكويت تتأثر بمختلف المتغيرات والمعطيات المحلية والإقليمية والدولية وتؤثر بدورها في مصير الحركية السياسية من جهة و في تحديد مسار التحولات السياسية مستقبلا من جهة أخرى.

---

[1] – غانم النجار، واقع و مستقبل الأوضاع السياسية في دول الخليج، في:**مجلة المستقبل العربي**، السنة 24، العدد268، جوان2001، ص.ص.93-96.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المبحث الأول: أهداف التحولات السياسية في الكويت و البحرين

هناك افتراض يرى أن الدولة العربية سوف تحتفظ بشكلها التسلطي من حيث الجـوهر على امتداد عقود من الزمن، وأن الدولة من حيث هي سلطة عليا ومسيطرة ستظل تلعب الدور الرئيسي في الحياة السياسية والاقتصادية في الأغلبية الساحقة من المجتمعات العربيـة، لفتـرة ليست قصيرة، و بالفعل ينطبق هذا على كل من الكويت و البحرين.

و بناء عليه، فإنه ليس من المنتظر أن يحدث تحول جذري نحو الديمقراطية حتى خـلال العقد المقبل، لأن هذه المجتمعات لم تتوفر فيها بعد القوى والحركات الاجتماعية والسياسية التي تناضل في سبيل تحقيق هذا التحول[1].

و لهذا فعملية التحول الديمقراطي تتطلب إيجاد أو توفر إرادة مجتمعية تعي جيدا معطيات الواقع ونتائجه و تدرك أهدافه، ويجب أن تؤدي إلى تبلور مجتمع مدني قاعدي يرتكـز علـى نخبة فكرية وسياسية تؤمن بضرورة التغيير[2].

ولا يتحقق التغيير السياسي إلا إذا تحققت الأهداف التالية: دمقرطة المجـال السياسـي، تصحيح بنى النظم السياسية القائمة، و إعادة صياغة مصادر شرعية السلطة.

---

[1]- ثناء فؤاد عبد الله، **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي:علاقات الفاعل والصراع**، مرجع سابق، ص. 168.

[2] -الطاهر لبيب، **علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني في الوطن العربي وتطوره**، مرجع سابق، ص. 352.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المطلب الأول: تصحيح بنى النظم السياسية القائمة

إن أهم هدف يجب أن يتحقق في ظل التحولات السياسية هو إرساء البنى الإرتكازية لفتح المجال السياسي المغلق أمام الحركية السياسية بين السلطة والمعارضة التي تهدف إلى تحقيق انتقال سياسي يضمن الإرساء الصحيح لتلك البنى و المؤسسات السياسية.

ومن أجل إنجاز ذلك، يجب أن يمر هذا الانتقال بمراحل تتفاوت من نظام إلى نظام حسب التفاوت الموجود في تطور الديناميكية السياسية الداخلية، والتفاوت في تطور العلاقة بين أطراف المجال السياسي في السلطة و المعارضة.

ولا يمكن لهذه العلاقة أن تتحقق إلا بإقرار النظام الدستوري، وإقرار النظام التمثيلي النيابي، وفتح مجال السلطة أمام التداول السلمي عليها بالإضافة إلى إقرار حقوق الإنسان و احترامها، و إصدار التشريعات المحاطة بالضمانات القانونية،حيث يمكن لهذه الإجراءات أن تهيئ الأرضية لإعداد المجال السياسي بطريقة تؤسس لعملية التحول السياسي و تضمن نجاحها[1].

فأما النظام الدستوري، فيجري إرساء أسسه على قاعدة تعاقد سياسي، ميثاق مكتوب، يحصل فيه اتفاق بالإجماع السياسي على مبادئ تصبح قانونا أساسيا للدولة، تتوزع السلطات بمقتضاه، و تخضع السلطة للمساءلة و الرقابة الشعبية.

[1] -غاستيل رايموند، التحول الديمقراطي و التوازن المطلوب، في: **مجلة واشنطن**، العدد 245، 1991، ص.ص. 14-16.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

في حين يتمثل النظام التمثيلي في مجموعة قو
مجملا في الدستور لتصبح قوانين محل توافق سياسي بين مختلف القوى الفاعلة في الحياة السياسية والمدنية، تشمل إقرار نظام الاقتراع الديمقراطي الحر لإفراز مؤسسات تمثيلية محلية ووطنية كالبرلمان و مجالس عليا، وبفضل هذه المؤسسات القانونية النابعة من إرادة شعبية تمثيلية تتحقق الشرعية الدستورية[1].

و أخيرا يمثل إقرار نظام التداول على السلطة الأساس الطبيعي لعملية التحول السياسي، لكن الكويت والبحرين تكتفيان بإدراجه في الانتخابات التمثيلية لكون كل واحدة منهما مملكة دستورية لا تسمح بالتداول و التناوب على السلطة[2].

ومن هذا المنطلق لن يتحقق انفتاحا سياسيا إلا باستدراك ما لم يتحقق من بنود جاءت في دستور سنة1962 و دستورسنة 1973 في ظل المستجدات التي تحيط بواقع التحولات السياسية و أهدافها التي لا زالت تطمح كل من الكويت و البحرين سلطة و معارضة- خاصة – إلى تحقيقها و تجسيدها على أرض الواقع[3].

كما لن يتحقق كذلك إلا وفق ترتيبات سياسية ينتظم بها حال النظام السياسي، و وفقا، لمجموعة من المعايير التي تشكل إحدى وظائف الدولة كجهاز ومؤسسة عليا وعامة تسعى إلى تحقيق أهم أهدافها وضع التشريعات الهادفة إلى تحقيق المساواة بين المواطنين وتحصين ما هو متوفر منها، وتمديد حقوق المواطنة إلى جماعات الأطراف التي ما تزال محرومة منها[4].

---

[1] - حريق إيليا، استراتيجية التحول السياسي و الاجتماعي في المجتمع العربي الحديث، في: **مجلة المستقبل العربي**، لبنان، العدد 81، السنة الثامنة، 1985، ص.ص. 4-21.

[2] – حسنين توفيق إبراهيم، "التطور الديمقراطي في الوطن العربي:قضايا وإشكاليات"، في: **مجلة السياسة الدولية**، السنة*36*، العدد*142*، اكتوبر*2000*، ص.ص.*8-13*.

[3] - رشيد شقير، **التبدل الدولي والمشروع العربي**، (بيروت:مؤسسة الرؤى للطباعة والنشر والتوزيع،1996)، ص.ص.99-134.

[4]- Gunnar Myrdal, Asian Drana, **An Inquiry into the Roverty of nations**, 3 vols, (Nez York : Tuentieth Century Fund, 1968), p.p.162-164.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

من تعدد مؤسسي على أن يقترن هذا التعدد بتوازن وثقافيا كشخصية موحدة، فتزداد مهام رئيس الدولة ومسؤولياته لأنه لم يعد تلك الشخصية التي تتمتع بصلاحيات مطلقة كما كان سابقا، إنما يتوجب عليه أن يمارس صلاحياته وفقا للقـوانين الجديدة وتحت رقابة صارمة من قبل مؤسسات المجتمع المدني.

و انعكس ذلك على تحول الدولة في الكويت والبحرين لأنه لم ينبع عن رغبة ذاتية، بل إن الكثير من حالات الصدام المباشر بين قوى المجتمع و متطلباتها ومطالبها، والسلطة ومركزيتها المفرطة وقدسية الحق الإلهي لصاحب السلطة من جهة أخرى، كان لها الأثر المباشر في تغير معالم الدولة و تحول مصادر شرعية السلطة[1].

و بهذا يتحدد المفهوم الحديث للدولة من خلال الكيفية التي تديرها السلطة السياسية في تسيير شؤون الناس بتراتبيتها التنظيمية، ويستعمل الفقهاء مصطلحين لشرح رؤيتهم الحديثة للدولة، يتمثل هذان المصطلحان في: الوظيفة (Functional)، والعملياتية (Operational).

ففي المفهوم الأول، ينصب الاهتمام على الوظائف التي تؤديها الدولة لمواطنيها، و في المفهوم الثاني يقع التأكيد على العمليات التي تنفذ بها الدولة الوظائف التي تلتزم بها أمام مواطنيها[2].

---

[1]– نصر محمد عارف، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة**، (الرياض: الدار العالمية للكتاب الإسلامي و المعهد العلمي للفكر الإسلامي، 1994)، ص. 304.

* أنظر أيضا :– حسن بن فهد الهويمل، "الأزمة ليست في من يقود بل من يصنع القائد"، في: **مجلة المعرفـة**، المملكة العربية السعودية، العدد 82، 2002، ص.ص .60–63.

[2]-David L. Sills, ed**, International Encyclopedia of the Social Sciences**, 19 vols, (New York : Macmillan, Free Press, 1968-1991), p.24.

أنظر أيضا:– محمد جواد رضا، الدولة و دورها الجديد في إعادة الهندسة الاجتماعية، في:**مجلةالمستقبل العربي**، العدد 189، السنة 17، نوفمبر 1994، ص. 77.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تؤكد هذه الوظائف حقيقة العملية السياسية التي تتعلق هذه السلطة، وهو ما يستلزم بصورة أساسية وملحة وفي ظل التحولات التي تشهدها الكويت والبحرين استحداث أساليب جديدة، وإجراء التغييرات الجذرية في أنماط السلوك الموروثة، وتغيير نظرة المجتمع و السلطة إلى دور القوى الاجتماعية والسياسية من أجل تحقيق أهداف تضمن نجاح هذه العملية.

تتعلق هذه الأهداف بإيجاد نظام للتخطيط الإستراتيجي العام، ونظام لتجميع المعلومات وتوزيعها بوسائل عصرية، وتطوير شبكة الاتصالات من جهة وتحقيق الأهداف السياسية التي تسعى إليها القوى السياسية المعارضة من جهة أخرى[1].

وبهذا يمكنها اتخاذ الوسائل والسياسات الممكنة التي تضمن تحقيق أفضل النتائج بأقل قدر ممكن من القواعد مع خلق الحوافز لذلك عن طريق إجراء الحوار بين أطراف العملية السياسية[2].

وعلى هذا الأساس، تستلزم عملية التحول السياسي في دولتي الكويت و البحرين تجاوز الكيفيات التقليدية واعتماد قنوات سياسية تنظم مسار التحول السياسي وتضبط حركته وتتسق بين أهدافه وآلياته، كما تستلزم كذلك ارتباطها بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية.

وقد يتطلب تطوير قنوات الأجهزة الحكومية بمختلف تخصصاتها، حتى تتمكن من التعامل مع المهام والوظائف والأدوار المتضمنة في عمليات التغيير الاقتصادي والاجتماعي و الثقافي[3].

---

[1] - نصر محمد عارف، المرجع السابق، ص.ص.307-308.

[2] – إبراهيم شحاتة، الإصلاح الإداري في البلدان العربية: ملاحظات عامة و حلول مقارنة، في: **مجلة المستقبل العربي**، العدد 182، السنة 16، أفريل 1994، ص. 36.
– أنظر أيضا:
-Barbara Numberg, **Civil Servic Reform and the word Bank, Preworking Poper**, WPS 42 (Washington, D.C : World Bank, 1990).

[3] – ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص .218.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و تتضح هذه الوظائف و الأدوار الجديدة في

* تعزيز سلطة الدولة المركزية مع إضعاف نفوذ مصادر السلطات التقليدية (القبلية والأسرية والعشائرية وسلطة رجال الدين).

* دعم صلاحيات التخصصية في المؤسسات السياسية لتحديد المهام والأدوار بتحقيق نوع من الفصل الإيجابي بين هذه الأدوار سعيا إلى توزيع عادل في الإمكانيات والموارد المستغلة في هذه المؤسسات السياسية[1].

* زيادة مجال المشاركة السياسية لإنعاش الحياة السياسية، وذلك لن يتحقق إلا في إطار التنسيق و الاتصال بين المواطنين و النظام السياسي الذي يمثل المؤسسة الكلية و التي تضمن احترام حقوق المواطنين.

وعلى غرار الكويت و البحرين، تعد مجتمعات الخليج الأكثر تعرضا للتغيير المجتمعي الحاد والأكثر عمقا مما تتعرض له باقي المجتمعات العربية، ويرجع ذلك إلى تبلور قوى اجتماعية جديدة تجمع العديد من التيارات الليبرالية والنهضوية، والتي تؤمن بأنه يمكن الاستغناء عن الأساليب التقليدية المتبعة واستبدالها بأساليب حديثة ومتطورة في إدارة شؤون المجتمع[2].

---

[1]- Lucian W. Pye and Sidney Verba, Eds,**Political culture and political Development**,op.cit.,p.p.50-70.

[2] - ابتسام سهيل الكتبي،"التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي"،في:**مجلة المستقبل العربي**،السنة22،العدد257،جويلية2000،ص.ص.225-227.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وبذلك، فإن مجتمعات الخليج تشهد حالة واسع
عصري، و لم تعد الحدود واضحة بين انتماء الفرد إلى القبيلة أو الطائفة، و انتمائه لمؤسسة الدولة، على الرغم من انه قد تم مصادرة حق الدولة في بعض النواحي لصالح الأطر التقليدية الموروثة[1].

وفي هذا الإطار رغم أن النخبة الحاكمة تمثل نسبة محدودة من الوجود السكاني إلا أنها تمتلك تأثيرات هائلة في توجيه المجتمع بفضل مؤسساتها الإعلامية والدعائية، وتبذل كل ما تستطيع للحفاظ على تقليدية المجتمع والسلطة، وبالتالي فإنها ترى في تحديث السلطة و تجديد مؤسساتها خطرا على مصالحها ومراكز أفرادها[2].

كما تجد كذلك في الطبيعة التقليدية للمجتمع ضمانا لاستمرار الأوضاع الراهنة على حالها خدمة لمصالحها، و من ثم فإن رؤيتها لحركة المجتمع وتسييره لا تواجهها سوى العناصر والنزاعات الأمنية بالدرجة الأولى[3].

---

[1] – أعمال ندوة:"**الأمن العربي:التحديات الراهنة..والتطلعات المستقبلة"من9الى11 يناير1996**، (باريس:مركز الدراسات العربي الأوروبي،1996)، ص.15.

[2] – ثناء فؤاد عبد الله، المرجع السابق، ص.ص.229–301.

[3]- Samuel P. Huntington, **Political order in changing societies,** (New haven : CT : Yale University Press, 1968), p.75.

* أنظر أيضا: – محمد جواد رضا، **التربية و التبدل الاجتماعي في الكويت و الخليج العربي**، (الكويت: وكالة المطبوعات، 1975)، ص.ص.145–147.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المطلب الثـــانـــي: إعادة صياغة مصادر شرعية ا

إن عملية التحول السياسي تستلزم بالضرورة إجراء تحولات جذرية في مركز، أو مراكز السلطة في المجتمع كزعماء القبائل والعشائر، ورموز الجماعات الإثنية، والعناصر التي تمثل مصادر السلطات التقليدية في المجتمع ، التي تضطر إلى اقتسام مهامها مع قيادات وعناصـــر أخرى تتسم بالعلمانية والولاء للسلطة القومية[1].

و قد تؤدي عملية إعادة صياغة مصادر شرعية السلطة، إلى استبدال المصادر العصبية والثيوقراطية، لتحل محلها الشرعية الديمقراطية الدستورية، المستمدة من إرادة المواطنين ومن التوافق الوطني العام، لتؤدي إلى بناء عمليـــة التحـــول السياســـي التـــي تضـــمن الانتقـــال الديمقراطي[2].

ومن أجل تمكين ذلك، تسعى القوى السياسية التي تطالب بالتغيير في الكويت و البحرين، إلى كسر قاعدة تقليدية عمرت طويلا وما زالت تتحكم في تحديد طبيعة النظام السياسي و تقف عقبة أمام إنجاح التحولات السياسية.

ويعني ذلك عقلنة السلطة بإحلال سلطة سياسية علمانية قومية موحدة محـــل الســـلطات التقليدية (دينية أو عائلية أو إثنية)، ويكون تعيينها على أساس معايير الكفاءة فـــي المجـــالات الحكومية والسياسية استنادا إلى القدرات والكفاءات وليس عن طريق الوراثة أو أيـــة أنمـــاط تقليدية أخرى.

---

[1]- Welch (Jr), ed**, Political Modernization,(**New york: Wadsworth Pub. Co, 1967), p.7 and, Samuel P.Huntington, "Political Modernization : America vs.Europe", in **: Word Politics**, vol.18, no.3, April 1966, p.p. 250-270.

[2]– أحمد الأصفر اللحام، **مكونات الواقع العربي الراهن وأزمة ممارسة الديمقراطية**، مرجع سابق، ص. 151.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و بهذا تواجه المؤسسة التقليدية مأزقا يهدد بقاءها الاجتماعي، لان القبيلة لم تعد محور الوجود السياسي والاجتماعي بسبب التطورات الهائلة في مجرى الحياة وانتشار التعليم ووسائل الاتصال والإعلام[1].

وقد أصبحت التعددية بذلك ضرورة للضبط الاجتماعي، لأن ولاء السكان يجب أن يتحول من المؤسسة التقليدية إلى الدولة الحديثة المبنية على أساس القانون والدستور، وتحديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم، كما يشكل الاعتراف بالتعددية والدستور ودور المجتمع العربي البديل الوحيد لتجاوز سلطة المؤسسة التقليدية، لأن استمرار سلطة واحدة لعقود يعتبر وهما كبيرا[2].

فالميزة الكبرى للديمقراطية هي توفير الآليات الشرعية لتداول السلطة بعيدا عن الانقلابات والتصفيات والنزاعات، وتسمح هذه الآليات للجماهير بالاختيار بين الاتجاهات المتعددة، وتجعل العملية السياسية في حركية مستمرة تدفع بعجلة التحولات السياسية قدما[3].

و لا شك أن هذه العملية ليست بمعزل عن مسار التحولات السياسية و الاجتماعية التي يشهدها واقع الدول العربية – عامة – والكويت والبحرين – خاصة – من خلال العوامل المؤثرة في ذلك والمتمثلة في النقص التدريجي في أساس الثروة النفطية.

ففي ما مضى، مكّنت الثروة النفطية من تعميم التناقضات الاجتماعية والسياسية، وتجميد النخب التقليدية في مواقعها وفي مراكزها، ولكن وفي ظل التغيرات المتوقعة والمعطيات الاجتماعية والسياسية الجديدة يمكن للدولة التدخل:

---

[1]- Velérie York and Louis, **European Interests and Gulf oil,** (London : Gower, 1986).

* أنظر أيضا: – رياض نجيب الربيب، **الخليج العربي ورياح التغيير: دراسة في مستقبل القومية العربية والوحدة و الديمقراطية** ، (لندن: رياض الريس للكتب و النشر، 1987)،ص.ص.127-129.

[2] – منى مكرم عبيد، **إشكالية تداول السلطة في العالم العربي:خبرة الماضي وآفاق المستقبل**، مرجع سابق، ص.10.

[3]– إسماعيل صبري عبد الله، المرجع السابق، ص.468.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

*- إما بأساليب القمع، أو ببذل جهود للرفع من مست
ستقوم بأدوار مهمة في المجتمع و الدولة.

*- وإما من خلال التغييرات المتوقعة في نسيج المجتمع المدني بسبب تطوير تركيبته الاجتماعية والسياسية[1].

فلا شك أن غالبية المجتمعات العربية تشهد حاليا قدرا ملموسا من التوسع في مؤسسات المجتمع المدني اقتصاديا و ثقافيا، مما ساهم في تنويع مصادر التجنيد للنخب الحاكمة عن طريق توظيف أبرز القيادات في جهاز الدولة بفتح المجال أمامهم في التداول على المناصب الإدارية والحكومية وحتى النيابية والتمثيلية في سلم السلطة السياسية.

*- أو بتوسيع قاعدة التكوين الثقافي للنخب العربية، والاتجاه إلى تمثيل مختلف التيارات الفكرية.

وفي هذا السياق يرى البعض أن التغيير في النخب الحاكمة لا يحدث بطريقة اعتباطية بل يتطلب تنازلات وصفقات سياسية تهدف في الأخير إلى التعايش والتوافق بين مختلف هذه التيارات و بين النخب الحاكمة كسمة للعلاقة بين السلطة و المعارضة.

وقد تتسع قاعدة النخب ثقافيا بحيث تستقطب العديد من العناصر اليسارية والليبرالية التحديثية وعلى نحو أكثر عمقا و اتساعا من استقطاب أو إحلال العناصر الإسلامية الأصولية، وتبدو أولى تباشير هذا التطور في ما تشهده النخب الحالية من تغيير و تحول في كل من الأردن و الكويت و البحرين و في المغرب و تونس و اليمن من جهة أخرى[2].

---

[1] -نبيل عبد الفتاح، **عقل الأزمة**، (القاهرة: سينا للدراسات والنشر والتوزيع، 1993)، ص. 50.

[2] -أسامة الغزالي حرب، **رياح التغيير تهب على العالم العربي**، مرجع سابق، ص.ص.8-10.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تمهد هذه العمليات الموضوعية الأرضية لعملية [illegible] العربية بصفة عامة، في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية كافة، فيجب أن تسلك طريق التغييرات السياسية التي تتم من خلال الوعي والإرادة السياسية الواعية[1].

كما تعني كذلك تدوير نخبة الحكم ديمقراطيا لأن النظام الديمقراطي هو الذي يوفر آليات التنافس السلمي على الوظائف العامة التمثيلية والتنفيذية من خلال الانتخابات العامة، فيؤدي الانتقال السلمي للسلطة من نخبة الحكم الحالية إلى تكون نخب حكم بديلة، وربما تساهم في إعادة تكوين النخبة السياسية كلية على أسس جديدة تضمن إعادة صياغة مصادر شرعية السلطة ولو على مراحل طويلة من الزمن.

و لا يقتصر – هنا – تطبيق الديمقراطية على نخب الحكم في المستويات العليا فقط،بل يجب أن تكون عملية الدمقرطة على أوسع نطاق لتشمل مؤسسات المجتمع المدني بمختلف أشكالها ومستوياتها، إذ إن إتمام هذه العملية على نطاق واسع من شأنه أن يضمن وصول مؤسسات المجتمع المدني إلى أرقى درجات النضج والوعي والتطور، ويؤدي إلى تدريب المواطنين على احترام التعددية والاختلاف في الأفكار والآراء واحترام الحقوق المدنية والسياسية والمطالبة بإنعاش الحياة السياسية أكثر فأكثر[2].

---

[1] – عمرو الشوبكي، محمد العجاني، العمليات السياسية في إطار مؤسسات النظام السياسي، في: **التقرير الاستراتيجي 2002–2003**، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية،2003)، ص.ص.413–419.

[2] – محمد السيد سعيد، إعادة تكوين النخب السياسية العربية، في:**الأهرام**، عدد25يناير1995، ص.10.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المبحث الثاني: انعكاسات التحولات السياسية في الكويت والبحرين

إن عقلنة السلطة وتمايز الوظائف والبنى السياسية وتخصصها، وبروز وظائف جديدة ومتنوعة، وتطوير بنى متخصصة لأداء هذه الوظائف، واتساع المشاركة السياسية، كلها أمور لا تفترض التغيير والنمو في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بصورة آلية.

كما يمكن للتغيير الاقتصادي والاجتماعي أن يحدث في غياب التغير السياسي ولكن سينعكس على حساب الاستقرار السياسي، ولتجنب هذه المخاطر يتعين على النظام السياسي أن يسعى جاهدا إلى اعتماد آليات التحولات السياسية لإحداث التنمية الشاملة كهدف أسمى كزيادة المشاركة السياسية لاستيعاب التغيير الناتج بهدف ضمان الاستقرار السياسي واستمراريته[1].

لكن رغم ذلك فان التنمية السياسية تحدث في إطار العلاقة بين المطالب وقدرة النظام على تحقيقها ولن تتحقق – من منظور بعض الباحثين – إلا بتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية لتشمل التنمية الكلية[2].

---

[1]-Welch, **Political Modernization**,op.cit.,p.p.8-9.

[2] -الحمادي محمد عبد الحميد، نظرة إلى مؤشرات التخلف في البلدان النامية والوطن العربي، في: **مجلة كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية**، قطر، العدد 21، 1998، ص.ص .167-202.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المطلب الأول: أثر التحولات السياسية على الحياة

يرى البعض أن في مقدمة التغيرات المحتملة في القاعدة المادية للمجتمع المدني، والتي سيكون لها تأثيرات وانعكاسات اجتماعية وسياسية واقتصادية واسعة المدى، هي بداية انحسار حقبة النفط المزدهرة، لان النفط رسم شكل المنطقة جغرافيا وسياسيا منذ مطلع هذا القرن والقرن السابق وما يزال يتمتع بأهمية كبرى في نهاية القرن[1].

و تظهر العلاقة بين المجال السياسي والمجال الاقتصادي من خلال الفرضية التي جاء بها **هدسون Hedson** حيث يقول: "إن الوفرة حين تبدأ في التناقص شيئا فشيئا، و حين يبدأ الحرمان النسبي، يمكن توقع القلق و الاحتجاج بل و حتى الثورة"[2].

وبناءا على تلك الفرضية، فإن مستقبل الدولة الخليجية بما فيها الكويت والبحرين سيعرف الحرمان – ولو النسبي – من عصر الوفرة النفطية – حسب باحثين اقتصاديين – و تنبأ الخبراء ببداية انتهاء تخمة العالم من النفط لتنتج عنها مؤشرات التغيير ضمن متغيرات أخرى.

كما أن الثروة النفطية التي استغلت من قبل النخب العربية الحاكمة في حشد المناصرين و المؤيدين للنظم القائمة، و تبديد استنكار المعارضة، و نشر برامج الرفاه، و الدعم الغذائي سوف تتحول بمضي السنين من كونها امتياز إلى حق سياسي للمواطنين، وهو ما يهيئ المسرح السياسي والاقتصادي لتحولات عميقة تشمل جميع المجالات ومختلف القطاعات[3].

وإذا كانت الثروة النفطية التي تعاظم حجمها عام 1973 بصورة متسارعة قد عملت على نشر ما سمي "بتفاقم التنمية الزائفة"، وفسح المجال أمام تسلط الزعامة القبلية، وعززت

---

[1] -عبد الرحمن منيف، **الديمقراطية أولا ... الديمقراطية دائما**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1992)، ص 232.

[2] - هدسون، الدولة و المجتمع و الشرعية: دراسة عن المأمولات السياسية العربية في التسعينيات،في:**أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، برهان غليون،(محرر)، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1996)، ص.354.

[3] – عزيز البنداري، "**المستقبل الصناعي للدول العربية حتى عام 2000**"، **في: مشروع بحث التنمية**، (القاهرة: معهد التخطيط القومي، 1979)، ص.65.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الاعتماد على الغرب اقتصاديا وعسكريا و ثقافيا –. ستعرف سلسلة من التحولات الجذرية رغم تأخر حدوث التغييرات السياسية .

كما شكلت كذلك سببا في شيوع بعض مظاهر التطور و التقنية الحديثة، إلا أن ذلك لم يساهم في تطوير نمط الحياة و سلوكيات الأفراد في اتجاه احترام العمل المنتج و الإبداع الحقيقي[2].

و قبل أي اعتبار آخر، فدول الخليج –بصفة عامة – و الكويت والبحرين– بصفة خاصة – كيانات ووحدات سياسية تعتمد أساسا على النفط، فهي تملك أكبر الاحتياطيات النفطية وتنتج أكبر كمية من النفط الخام المتداول تجاريا، وهي أكثر دول العالم اعتمادا على النفط إلى درجة أن كافة التطورات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي تمر بها تتوقف على مستويات التطورات التي يشهدها منتج النفط، فالنفط هو المسؤول عن كل ما هو ثابت و كل ما هو متحول في هذه المنطقة في العالم[3].

و يؤكد سمير أمين أن اكتشاف ثروة الجزيرة النفطية الضخمة أغرق المنطقة فجأة في الرأسمالية العالمية، ولا شك أن المنطقة محكوم عليها بالتحول إلى موقع عالم رابع ينذر بنفاذ الآبار النفطية في منطقة الخليج لان هذه الثروة ظاهرة مؤقتة لا مستقبل لها[4].

---

[1] –عدنان السيد حسين،"البيئة الإقليمية و الدولية الضاغطة،في:**النزاعات الأهلية العربية :العوامل الداخلية والخارجية**، محمد جابر الأنصاري(محرر)، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1997)، ص.ص.114–115.

[2] هشام شرابي، **النظام الأبوي و إشكالية تخلف المجتمع العربي**، تعريب: محمود شريح، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992)، ص.ص.155 – 156.

[3] عبد الخالق عبد الله، النفط و النظام الإقليمي الخليجي، في:**مجلة المستقبل العربي**، السنة16، العدد 181، مارس 1994، ص.40.

أنظر أيضا:

- Jill Crystal, **"Oil and politics in the Gulf": Rulers and marchants in Kuwait and Qatar,** (Cambridge, Eng; New York : Cambridge university press, 1990),p.p.213-215.

[4] سمير أمين، "الدولة و الاقتصاد و السياسة في الوطن العربي"، في: **مجلة المستقبل العربي**، السنة 15، العدد 164، أكتوبر 1992، ص.20.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ولكن باعتبار الدول الخليجية منتجا للنفط ومس
الفنية والتقنية الأجنبية، قلّما بحثت النظم السياسية القائمة فيها في علاقة ذلك بعامل الاستقرار السياسي الداخلي و الإقليمي، و في التأثير المتبادل بين التحول السياسي والتحول الاقتصادي.

وفي هذا السياق تؤدي العلاقة بين التحول السياسي والتحول الاقتصادي إلى تنمية شاملة ذات مضامين اقتصادية واجتماعية وسياسية، أي أن أي تحول في جزء فيها يقود إلى تحول وتغيير في جزء آخر، على عكس التنمية في دول الخليج فلم تبحث سوى في إطارها الاقتصادي والاجتماعي كتطوير التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية أما التنمية السياسية كنشاط يمارسه المواطن من أجل التأثير في صناعة القرار الحكومي، ظلّت بعيدة عن معناها الحقيقي.

و تختلف الآراء حول علاقة التنمية السياسية بالتنمية الاقتصادية من خلال حدوث تحولات سياسية واقتصادية، فهناك من يجادل أن التنمية في الدول الخليجية لا تستدعي بالضرورة تضمين المجال السياسي، أي أنها لا تؤدي إلى توسيع المشاركة الشعبية في صنع القرار فحسب بل تؤدي إلى أنظمة تؤمن بمبدأ التداول على السلطة وإشراك المواطنين في العملية السياسية[1].

في الماضي، لم يكن موضوع التنمية السياسية ملحا في دول مجلس التعاون الخليجي – مع تفاوت درجة الحاجة و مقدار الإلحاح في كل دولة – لأسباب وظروف سياسية وثقافية واقتصادية و تاريخية مختلفة.

وقد تحتاج هذه الأسباب إلى تحليلات معمقة لمعرفة إمكانيات التغيير وتوفير الشروط الموضوعية لتحديث بنى الدولة السياسية خاصة بعد تقييم معمق وموضوعي لتجربتي الكويت و البحرين في تبني عملية التحول السياسي.

---

[1] -عاصم محمد عمران، **التحديث والاستقرار في دول مجلس التعاون الخليجي في ظل الحقبة النفطية**، مرجع سابق، ص. 52.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إلى جانب ما سبق ذكره، فهناك ثلاث مقاربات تربط التنمية السياسية بمقدار ما يتحقق من إنجازات في مجالي التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، أي أن التنمية السياسية تؤدي إلى تنمية اقتصادية واجتماعية، أما المقاربة الثانية فتربط مؤسسات النظام السياسي بالتنمية السياسية و تهدف إلى بناء الأمة، و تطوير الهيكل الإداري والإصلاح السياسي للدولة من اجل تحقيق التغيير.

في حين يربط أصحاب الرأي الثالث بين التنمية السياسية و القيم السياسية السائدة في المجتمع، بمعنى يدرس هذا الرأي إمكانية تأقلم القيم وخصائص المجتمع الموجودة مع متغيرات التحديث والديمقراطية أو الشورى و ما مدى إشراك المواطنين في العملية السياسية و هل هذا الإشراك مرتبط بإرادة النخبة الحاكمة ؟.

و تنبع هذه المقاربات والجدليات من طبيعة دور الدولة الريعية و قدرتها على تقليص إمكانية الإصلاح السياسي والوقوف عقبة أمام التحول السياسي، على اعتبار أن الدولة الريعية في دول مجلس التعاون الخليجي لعبت دورين متناقضين.

فمن جهة، تلعب الدولة دورا سلبيا لأنها وبفضل ثروتها النفطية ساعدت على تعزيز جهاز السلطة الأمني والعسكري، وعززت مركزية اتخاذ القرار، وتأميم قنوات التعبير، كما ساهمت كذلك في إشغال المواطنين الخليجيين عن الشأن السياسي والمشاركة في صناعة القرار بصورة لا يمسها الغموض و الصعوبة، بل تجاهلت أدنى الحقوق السياسية في المعارضة والامتناع والنقد العلني.

فبالنسبة لكثير من مواطني الكويت و البحرين يبدو أن غياب المشاركة السياسية نتيجة طبيعية لتعاظم دور الدولة الريعية التي استطاعت تعويض النخب و المواطنين عن الحرمان السياسي من خلال التوظيف و تحسين ظروف المعيشة.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ومن جهة أخرى، كان لا بد للكويت والبحرين وشهدتا انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية أن تواجها آثارها في ميدان أوسع نظرا لأن عملية التحول على المستوى السياسي والاقتصادي هي عملية غير متوازنة.

فبعض المناطق وبعض الطبقات الاجتماعية والجماعات الاثنية والمذهبية – في الكويت و البحرين –لم تكن مهيأة أكثر من غيرها لاستثمار العملية التنموية والاستفادة منها، وبالتالي تعتبر أكثر المناطق مطالبة بالمشاركة السياسية، إما لكونها قد سبقت غيرها في ميدان التعليم والنمو الاقتصادي والخدمات الاجتماعية وتتمتع بمستويات وعي مختلفة تتطلع لتوسيع مجال المشاركة السياسية، وإما بسبب عكسي، أي أنها قد تكون أكثر حرمانا وأكثر تمسكا بهوياتها الخاصة "(المناطقية أو القبلية أو الطائفية)" و تجد في التنمية السياسية مخرجا لها من وضعها الثانوي وهي بذلك تطالب برفع مستواها إلى مستوى الجماعات و المناطق الأخرى.

في حين هناك رأي يربط بين المساواة في الفرص الاقتصادية وتحقق المشاركة السياسية،فكلما زادت الفوارق بين الأفراد والمناطق في الثروة والمكانة الاجتماعية والخدمات العامة، ابتعد المجتمع عن نظام الحكم الديمقراطي على عكس ما تشهده الكويت والبحرين.

وهذا لا يعني أن المساواة الاقتصادية بين المواطنين تقود إلى تنمية سياسية و تحوّل في آليات العملية السياسية بالرغم من حقيقة التفاعل الموضوعي بين المشاركة السياسية و المساواة الاقتصادية و الاجتماعية.

وقد تظهر مبررات أو تحفظات أو حتى مجرد ذرائع تتعلق بفصل التنمية السياسية عن المجال العام للتنمية الشاملة، فالتنمية السياسية – حسب بعض الباحثين – تؤدي إلى خلخلة وحدة الدولة وإلى ظهور العنف المحلي بالرغم من حقيقة أن العنف المحلي مجرد نتيجة لغياب التنمية السياسية و ليس لوجودها، و تجربة البحرين تشهد ذلك بوضوح.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كما يعتقد البعض أن النزاعات القبلية – بالشكل التصويت على أسس طائفية كما هو موجود إلى حد بعيد في الكويت و الأخير احتمالا في الوقوع في البحرين مستقبلا، يبرر عدم الإقدام على الإصلاح السياسي وتوسيع مجال المشاركة السياسية و تبني تحولات سياسية جديدة.

و لذلك لا بد من تنمية سياسية متوازنة مع الدمج الوطني و النمو الاقتصادي تضمن تجنب المخاطر التي تأتي بها عملية التحديث فيما يتعلق – خاصة – بتعميق الانقسامات الداخلية و تأكيد الهويات الفرعية.

المطلب الثاني: أثر التحولات السياسية على التعليم ووسائل الإعلام والاتصال

إلى جانب التحولات السياسية و التحولات الاقتصادية والاجتماعية، فقد طالت التغيرات التي شهدتها كل من البحرين والكويت مساحات الفضاء الاجتماعي، فشملت أنماط المعيشة وأنماط التعاملات الإنسانية و الاجتماعية في إطار توسع المدن على حساب الريف.

و قد أدى توسع المدن إلى وجود احتياجات جديدة للعمل والمدارس والصحة والإعلام العصري تتماشى مع التحول والتغيير الذي تعيشه المنطقة الخليجية، فالتغيير نمط جديد وحديث للحياة، وهو تغيير نوعي في الثقافة والسلوك، فأدت هذه التطورات إلى نقص في نسبة الأمية و زيادة ضخمة في عدد المتعلمين[1].

و في ظل هذه التحولات، ظهر فاعلون جدد في الجسم الاجتماعي الخليجي، فهناك الشباب، و هم فئات اجتماعية لها خصوصياتها النفسية و الاجتماعية، و هناك النساء وما عرفنه من تطورات جديدة عن أدوارهن السياسية والاجتماعية خاصة بعد ارتفاع نسبة التعليم، و زيادة درجات الوعي السياسي عند المرأة الخليجية خاصة الكويتية و البحرينية منهن.

---

[1] –سعد الدين إبراهيم، **المجتمع و الدولة في الوطن العربي**، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص.ص. 50 – 60.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وقد تفاعلت هذه العوامل مجتمعة خلال منتصف من واقع المرأة في الكويت و البحرين، حيث أن التغيرات النفطية أدت إلى تحسين مستواها المعيشي و الاقتصادي و الثقافي[1].

كما أدى التغيير في مسار الاقتصاد من اقتصاد نفطي إلى اقتصاد متنوع إلى التغيير في أدوار المرأة الاقتصادية والأسرية، فتحولت العلاقة بين المرأة والمجتمع من علاقة أحادية إلى علاقة تبادلية"أخذ وعطاء"، وذلك نتيجة للتأهيل والتدريب الذي توفر للمرأة بسبب النهضة في النظم التعليمية المختلفة[2].

فأدى التعليم بنظمه الحديثة إلى توفير كوادر بشرية نسائية استطاعت أن تلعب دورا بارزا في إنتاجية المجتمع، وتمكنت من إحداث تغييرات في أدوارها الأسرية المختلفة، فلم يعد دورها يقتصر على الإنجاب والتربية، بل تمكنت من العمل خارج المنزل و المشاركة في أنشطة العمل المختلفة إلى جانب المشاركة في الحياة السياسية.

ويتجلى ذلك من خلال الإحصائيات التي تشير إلى أن واقع التعليم الجامعي في الكويت خلال الفترة الممتدة من سنوات 1994-1999 يشهد إقبالا متزايدا من الكويتيات اللواتي حققن نسب النجاح أكبر من نسب النجاح لدى الذكور، إذ لم تقل هذه النسب على مدى سنين عن 60 بالمائة، حيث بلغ حدها الأدنى وهو 60.39 بالمائة في عام 1980-1981، ثم ازدادت لتصل إلى 76 بالمائة في عام 1994-1995، ولكنها تناقصت تدريجيا لتصل إلى 71 بالمائة في سنة 1998-1999[3].

---

[1]- هدى بدران، البعد الاجتماعي والاقتصادي لدور المرأة في التنمية ، في: **المجلة العربية للثقافة**، السنة16، العدد31، سبتمبر 1996، ص.131.

[2] - عبد الله لؤلؤة وآمنة خليفة، **الأسرة الخليجية: معالم التغير وتوجهات المستقبل**، (دبي:دار الاتحاد للنشر والطبع، 1996) ، ص.ص.116-119.

[3]- جامعة الدول العربية، **التقرير العربي الموحد لمتابعة الإنجازات التي تم تحقيقها في الدول العربية لتنفيذ مقررات المؤتمر العالمي الرابع للمرأة**، (القاهرة:الأمانة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية، إدارة شؤون المرأة والأسرة،2000)، ص.106.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أما عن أعداد المتخرجات من جامعة البحرين، يلاحظ أن هناك زيادة في أعداد متخرجات كلية الهندسة، حيث ارتفع عدد المتخرجات من 104 عام1994-1995 إلى 166 متخرجة عام 1996-1997، ووصل العدد عام 1998-1999 إلى 177 متخرجة، وهذه الظاهرة تشير إلى الاتجاه نحو التعليم الهندسي الفني على حساب التخصصات الأخرى[1].

وبالتالي تعكس هذه الإحصائيات واقعا يفسر الأثر الكبير لعملية التغيير والتحول على التعليم وأهميته في حياة الأفراد على اختلاف نوعهم وتوجهاتهم في كل من الكويت والبحرين، ترتبت عنه النتائج التالية:

*إن أعداد الإناث المتخرجات والملتحقات بالجامعة البحرينية يفوق أعداد الذكور المتخرجين على عكس ما تشهده الجامعة الكويتية من تزايد في أعداد المتخرجين الذكور وتناقص في أعداد الإناث المتخرجات، ولكن يتوقع الزيادة في النوعين معا.

*يزداد عدد المتخرجات من الكليات النظرية مثل كلية الآداب والتربية والشريعة والقانون في جامعة البحرين في حين يتناقص العدد في جامعة الكويت.

ومن خلال تلك الإحصائيات،يتبين أن النهضة التعليمية في الكويت والبحرين قد فتحت الباب أمام المرأة للمساهمة في المجالات والأنشطة الاقتصادية، ويوضح الواقع العملي الذي يعكسه حجم مشاركة المرأة في قوة العمل والمجالات المهنية التي تساهم في تحديد طبيعة مشاركتها في المجالات الإنتاجية المختلفة[2].

---

[1] – ندوة المستقبل العربي، المرأة الخليجية ..إلى أين؟، **التقرير السنوي للخريجين**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).

[2] – ميثاء سالم الشامسي، معالم الأدوار المختلفة للمرأة الخليجية، في: **مجلة المستقبل العربي**، السنة24، العدد273، نوفمبر 2001، ص.ص.86-88.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وقد بلغت نسبة مساهمة المرأة البحرينية 17.5 النشاط الاقتصادي 20.7 بالمائة سنة 1997، وضاقت الفجوة النوعية لمعدل النشاط الاقتصادي للإناث كنسبة مئوية من معدل الذكور وتحسنت، فبعد أن كانت عام 1995 تقدر ب24 بالمائة، أصبحت 33.1 بالمائة عام 1997.

كما ازدادت هذه النسب خلال الفترة الممتدة من 1998-2001 نظرا لسعي الوزارة المعنية إلى إقامة العديد من المشروعات والبرامج للنهوض بوضع المرأة الاقتصادي لتمكنها من المشاركة في الحياة السياسية[1].

أما في الكويت، فقد بلغت نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل عام 1995 حوالي 15.79 بالمائة، وترتب على ذلك ارتفاع نصيب الإناث في جملة قوة العمل الكويتية إلى 32.2 بالمائة،كما شهدت الفترة الممتدة من عام 1995 إلى عام 1999 نموا سريعا في قوة العمل الكويتية من الإناث بمعدل يبلغ متوسطه السنوي 7.88 بالمائة، وترتب على ذلك ازدياد نسبة مشاركة الإناث في قوة العمل لتصل إلى 18.56 بالمائة عام 1999.

وقد اقترن التحسن النسبي في مشاركة الإناث الكويتيات في قوة العمل، وازدياد نصيبهن في إجمالي قوة العمل الكويتية بتحسن ملموس في التوزيع النسبي لجملة قوة العمل منهن بحسب الحالة التعليمية.

ويظهرمن خلال ارتفاع نسبة الحاصلات منهن على مؤهلات عليا من 31.23 بالمائة في عام1995 إلى36.27 بالمائة عام 1999 بزيادة قدرها 5.04 نقطة مئوية، في مقابل انخفاض نسبة الحاصلات منهن على مؤهلات متوسطة وعلى مؤهلات دنيا وغير الحاصلات على

[1]- جامعة الدول العربية، **التقرير العربي الموحد لمتابعة الإنجازات التي تم تحقيقها في الدول العربية لتنفيذ مقررات المؤتمر العالمي الرابع للمرأة**، مرجع سابق، ص.107.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مؤهل من 41.37 بالمائة و 24.41 بالمائة و 2.99 ب
بالمائة و 22.77 بالمائة و 2.37 بالمائة على التوالي سنة 1999[1].

ويكاد هذا التحسن يتطابق تماما مع ما حدث في الفترة نفسها من تحسن نوعي في التوزيع النسبي لقوة العمل الكويتية من الاناث في الحكومة بحسب التصنيف المهني، وفي القطاع الخاص ارتفعت نسبة المهندسات و المديرات والمشرفات و الفنيات في الهندسة والفنيات في الطب والعلوم والكتب والشرطة ارتفاعا ملحوظا، بينما انخفضت نسبتهن في مهن الاقتصاد والقانون و الأعمال وبنسب اقل في مهن الأطباء و العلميين و العمال نصف المهرة في الإنتاج والإدارة[2].

وإذا كان ما سبق ذكره يوضح أثر التعليم والتغيرات الاجتماعية والثقافية العديدة في عمل المرأة، فان هذا الأثر لا يزال محدودا يعكس عدم الانسجام بين نسبة الأعداد الهائلة من المتخرجات و نسبة المساهمة في نسب العمل من جهة وعدم وجود المرأة في المراكز القيادية ومراكز اتخاذ القرار من جهة أخرى.

ففي الكويت، تدرجت المرأة في الدخول إلى مجالات القيادة والسلطة تدرجا يتماشى مع طبيعة تطور دور المرأة وتناميه ومشاركتها في قضايا تنمية المجتمع، فشغلت المناصب حتى وصلت إلى درجة مديرة جامعة ووكيلة وزارة وسفيرة.

كما ترأست كذلك الجمعيات النسائية الأهلية التي تعمل من اجل خدمة المجتمع بهدف تعزيز دور المرأة في الحياة الاجتماعية والعمل التطوعي، ولكنها لم ترق إلى مواقع اتخاذ القرار لأنها أبعدت عنها في كثير من محطات التطور التاريخي للنظام السياسي في الكويت، ولم يكن السبب في القوانين أو موقف السلطات دوما، إنما كان عائدا إلى بنية الوعي

[1] – ميثاء سالم الشامسي، المرجع السابق، ص.89.
[2] – المرجع نفسه.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الاجتماعي العام والاديولوجي المتجدرة، ولعل في ذ
الترشيح ومعارضة الأغلبية البرلمانية سنة 2001 مثالا بارزا على ذلك[1].

أما في البحرين، فقد نالت المرأة حقوقها السياسية كحقها في التصويت وترشيح نفسها للانتخابات عام 1973، ووصلت إلى درجة وكيلة وزارة وسفيرة، ويزداد وجودها في مستويات الإدارة العليا والإشرافية والمستويات التنفيذية، وقد عينت أربع نساء في مجلس الشورى البحريني عام 2001[2].

وفي ظل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها الكويت و البحرين، يجب أن تتكاثف الجهود الذاتية للمرأة والجهود الجماعية لمؤسسات المجتمع المدني من أجل تحقيق الأفضل والأنسب للمرأة الكويتية و البحرينية على حد سواء[3]، ولذا، فان المرأة عليها:

*أن تساهم في العديد من الأدوار الأسرية التربوية نظرا للآثار الناجمة عن التغير في بعض الأنساق القيمية.

*أن تواصل دورها التنموي من خلال استثمار تعليمها بالعمل في القطاعات الإنتاجية لتأكيد الذات والمشاركة في تطوير البناء الاقتصادي للمجتمع.

*أن تشارك في المجالات المهنية التي يتطلبها القطاع الخاص من أجل وضع حد لمنافسة العمالة الوافدة والآثار السلبية النجمة عنها.

---

[1] – حذام زهور عدي، قضايا المرأة العربية المعاصرة، في: **مجلة المستقبل العربي**، السنة24، العدد275، يناير 2002، ص.137.

[2] – جامعة الدول العربية، **التقرير العربي الموحد لمتابعة الإنجازات التي تم تحقيقها في الدول العربية لتنفيذ مقررات المؤتمر العالمي الرابع للمرأة**، مرجع سابق، ص.ص.112-113.

[3] – منيرة أحمد فخرو، موقع الحركات النسوية في مؤسسات المجتمع المدني:في البحرين، والكويت والإمارات، في:**مجلة عالم الفكر**، السنة 27، العدد 3، مارس1999، ص.ص.125-136.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

*أن تشارك في عمليات اتخاذ القرار وتصل إلى مشاركتها السياسية ولاكتساب المزيد من الحقوق السياسية والاساسية .

ومن ناحية أخرى، فإنه مع تطور النشاطات الإنتاجية هيكليا وتقنيا، و تنوع النشاط الاقتصادي، برزت مهن جديدة، بتقسيمات جديدة للعمل و فئات مهنية لم تعرف سابقا، أنتجت في النهاية فئات وسطى تشكلت من مهندسين وأساتذة وموظفين ومحامين و أطباء، مما غيّر من خريطة التوازنات الاجتماعية، وأنماط العلاقة المتبادلة، وهذا ما تطلب واستلزم إعادة النظر في إشكاليات الممارسة السياسية في ضوء التحولات التي تشهدها البنى الاجتماعية.

وتجدر الإشارة إلى أن علاقة المواطن بالدولة لم تعد تقف عند مستوى العلاقة الطرفية – أي طرف في مواجهة السلطة – بل انتشرت ممارسات جديدة تتجاوز الحركية التاريخية التي كانت سائدة سابقا[2].

وقد أدى انتشار تلك الممارسات الجديدة في مختلف المجالات إلى تطوير معين في ميدان التعليم، وخلق نخب يعتمد عليها الجهاز البيروقراطي الذي كان في طور النمو السريع، ففي البداية،كان من السهل احتواء معظم النخب المتعلمة للدولة للاستغناء عن العمالة الأجنبية التي اكتسحت كل القطاعات، ولكن هذه النخب التي نمت في رحم الدولة الحديثة صعب كبح تطلعاتها السياسية في المساهمة في صناعة القرار السياسي.

ومع انكماش قدرة الكويت والبحرين على استيعاب النخب الجديدة ضمن قنواتها الاقتصادية إما بسبب استكمال بناء الجهاز البيروقراطي أو لصعوبات اقتصادية، تضاعف حجم الأزمة و تزايدت الدعوة إلى الإصلاح السياسي، بات من الضروري تشجيع التعليم و تضمينه

---

[1] – نبيل النوواب، المرأة العربية و التنمية: نحو دور اوسع للتعليم التقني والمهني في دمج المرأة العاملة العربية في التنمية، في: **مجلة الفكر العربي**، السنة16، العدد79، 1995، ص.129.

[2] – عبد الإله بلقزيز، "الدولة و السلطة و الإيديولوجيا: نحو إعادة نظر مفهومية و سياسية"، في: **مجلة المستقبل العربي**، السنة 15، العدد 167، يناير 1993، ص.ص.61 – 67.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وسائل و أساليب حديثة، ليصبح بذلك و في ظل التـ
هذه العملية[1].

يعتبر التعليم مفتاح معرفة القدرات البشرية التي تستهدف إكساب الفرد مؤهلات مهنية، وتساعده على استغلال طاقاته من خلال الاستيعاب و السيطرة على العناصر الثقافية، و بما يمكنه من الإسهام بوعي في تحمل المسؤولية المجتمعية.

فالسمة الرئيسية لبيئة التعليم في المستقبل هي سرعة التغيير، مما يفرض على القائمين رسم السياسية التعليمية و تحديد أهدافها، ففي عالم متغير تتطور فيه المعرفة و تتجدد بسرعة، لا تكون وظيفة التعليم النقل المنظم للمعلومات، بل تتجاوز أيضا مجرد الحديث عن تعلم طرق التفكير و الروح النقدية، بل تتعدى ذلك بواسطة التكيف، والمرونة والقدرة على التعامل مع التغير السريع[2].

وقد تغير مفهوم التعليم كثيرا، فبعدما كان يعتبر تدريسا و تلقينا، أصبح يعني عملية التعليم المستمرة التي يخضع لها كل فرد من أفراد المجتمع، و أصبح يلعب دورا كبيرا في تطوير وسائل التحولات السياسية لما له من آثار حاضرة و مستقبلية.

كما يحمل كذلك مسؤولية كبيرة على عاتقه في الإعداد لعالم الثورة التقنية بكل آثارها في مختلف النواحي من أجل تدريب الإنسان على توقع التغيير.

وإذا كانت هناك أحكام مسبقة ترى أن التعليم هو نظام محافظ، بمعنى أن وظيفته هي تلقين الأجيال الجديدة المعرفة المتفق عليها والأفكار والقيم التي تمكن الإنسان من التكامل مع مجتمعه، فهناك حقائق جديدة في عالم متغير تقر بأنه لا توجد معرفة متفق عليها إلى الأبد، وأن

---

[1] عاصم محمد عمران، المرجع السابق، ص. 53.

[2]- James W. Bothin, Mahdi Elmandjra and Mircea Malitza, **No limits to learning : Bridging the human Gap,** (Oxford ; New York : Pergamon Press, 1979),p.267.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ما هو موروث من حكمة الماضي تتم مراجعته وقد معارف اليوم تتجدد و تتطور[1].

و يؤكد **جيمس كولمان James kolman** أن التعليم هو مفتاح لمجادلات متعددة، ويعتبر الوسيلة الأكثر أهمية لتحقيق الإنجازات تلو الأخرى بهدف الوصول إلى درجة التنمية الاجتماعية والثقافية، وبالتالي يشكل التعليم المدخل الطبيعي لتكوين الإنسان العصري والمفتاح لتنمية قدراته التي تتمتع بالخصائص التالية:

* الانفتاح تجاه التجديد و التغيير.
* الرغبة في التعرف على القضايا الداخلية و الخارجية.
* تبني التخطيط العملي و العقلاني كأسلوب لمعالجة المشاكل و المواقف.
* الإيمان بإنجازات الحاضر و نتائج و احتمالات المستقبل.
* السعي للتحكم في البيئة والتأثير عليها بدلا من اعتبارها وجودا جامدا و مفروضا على صورة لا تقبل التغيير[2].

وفي هذا الإطار، يبرز دور التعليم في غرس هذه الخصائص في الأجيال الصاعدة لتمكنهم من التفاعل مع التحولات الاجتماعية والسياسية السائدة في مجتمعاتهم،فلابد لأي نظام سياسي يريد أن يتحول نحو الديمقراطية أن يرتكز على مجتمع تتفاعل مكوناته كافة بصورة ديمقراطية مع المتغيرات التي تحدثها التحولات السياسية.

ولن يتحقق ذلك إلا من خلال الدور الذي تلعبه المدرسة في تحقيق التحول الديمقراطي عن طريق قدرتها على التأثير في سلوكات الأفراد و تشكيل منظومة قيم متجددة قوامها عملية

---

[1] – أحمد عبد العزيز شلبي، "نحو استراتيجية لتلبية الاحتياجات الأساسية للطفل: نظرات في مستقبل الوطن العربي"، في: **مجلة المستقبل العربي**، السنة 3، العدد 19، سبتمبر 1980، ص.ص. 61-72.

[2] – سعد الدين إبراهيم، **مستقبل النظام العالمي و تجارب تطوير التعليم**، (عمان: منتدى الفكر العربي، 1989)، ص. 325.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

التنشئة السياسية التي تقوم بها مؤسسات مختلفة،وبال
النظم السياسية القائمة و أهداف النظام التعليمي و مكوناته و آلياته .

إن دور التعليم في مجال التحول السياسي يتمحور حول التربية السياسية،أو بعبارة أخرى كيفية تسييس المواطن منذ مراحل تعليمه الأولى، ليصبح فاعلا في العملية السياسية و يلعب دورا في المشاركة السياسية، و يمثل عنصرا فعّالا و مؤثرا في النظام السياسي من خلال الدستور، البرلمان، الأحزاب أو الجمعيات السياسية عن طريق الانتخابات وقنوات المشاركة السياسية ،ولكن هذه الأهداف التي يسعى النظام التعليمي إلى تحقيقها تبقى مثالية تصطدم بأزمة ديمقراطية خانقة تنبع من غياب دور المثقف في الكويت و البحرين[2].

ولمواجهة ذلك تسعى الدولتين إلى التأسيس للمبادئ التي تنمي القدرة على التفكير وتساعد على تحديد نوعية التفكير النقدية و التحليلية، حتى تؤهل قدرات الأفراد و تمكنهم من التواصل مع محيطهم الاجتماعي و تنمي لديهم قدرات و سلوكيات جديدة، وبذلك تتضح العلاقة بين تنمية التفكير العلمي و التحليل النقدي و تنمية القيم و السلوكيات الديمقراطية التي تؤدي إلى بناء مجتمع مدني ديمقراطي[3].

كما ينتظر من النظام التعليمي في الكويت و البحرين دفع عجلة التحول الديمقراطي في المجتمع العرب ككل، ويتعين على العملية التعليمية إيجاد سبل ومناهج التنشئة الدينية المستنيرة الخالية من التعصب للفكر الواحد وللمنصب الواحد، حيث يمكن لها أن تحقق التواصل والاختلاف في الرأي، وتعلم الفرد أن آداب الاختلاف و السلوك الديمقراطي ضرورة في الحياة الديمقراطية.

---

[1] – المرجع نفسه، ص.ص. 305-315.

[2] – كمال المنوفي، الثقافة السياسية و أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: **الثقافة و المثقف في الوطن العربي**، في : الطاهر لبيب(محرر)، ط10، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992)، ص. 170.

[3] – ضياء الدين زاهر، **كيف تفكر النخبة في تعليم المستقبل ؟**، (عمان: منتدى الفكر العربي، 1990)، ص.124.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فالإيمان والفكر العلمي يتطلبان مناخا و بيئة ت
الاختلاف ليستقر منهج الفكر، و ليصبح قادرا على معالجة القضايا المصيرية سواء الثقافية أو الاجتماعية أو السياسية بإيجابية و فاعلية.

إن التنشئة الدينية المستنيرة تلعب دورا في بناء نهج عقلي سليم يعرّف المواطن بحقوقه و واجباته ضمن أطر الاحترام المتبادل و الاختلاف الايجابي و النقد البنّاء، و هي بذلك تشكل أهم المبادئ الديمقراطية[1].

ولكن، كثيرا ما تصطدم هذه المبادئ بالواقع العملي لها، فعلى سبيل المثال فالساحة الكويتية تتصف بالكثير من الحيوية و النشاط، لكنها ضمن التحليل الثقافي تتسم بالجمود و الركود، فمستوى الحراك السياسي و الاجتماعي في أدنى مستوياته الإنتاجية، فرغم ارتفاع حدة الضجيج السياسي إلا أن غياب المؤسسات يحول دون قدرة أعضاء المجتمع على المساهمة في عملية البناء الوطني.

وقد يعود ذلك في أحد التفسيرات إلى "الهزال الثقافي" الذي أصاب الجسد الكويتي بصورة عامة باعتبار أن طلب المعرفة والبحث العلمي حالة نظرية منفصلة عن الواقع أو أقرب إلى المثالية، مما أدى إلى غياب الأفكار المؤسسة فاتخذت كثير من الأعمال شرعية البقاء وسيلة لها لكونها فرض الأمر الواقع و ليس أكثر.

وهذا ما يفسر الجدل الحاصل حول توسيع قاعدة المشاركة السياسية وفق ما تشهده الساحة الثقافية والسياسية، حيث يتم عادة الاستغناء عن التفكير في المآلات بالانشغالات اليومية لتحديد مسار هذه العملية، فتتحول بعض الجماعات السياسية من العمل السياسي السري و الخاص إلى العمل العلني و القبول باستحقاقات العمل العام.

---

[1]– سعد الدين إبراهيم، **مستقبل النظام العالمي و تطوير تجارب التعليم**، مرجع سابق، ص .193.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وقد ينتج عن تلك الأوضاع تحول في التفكير الأفكار السائدة والممارسات اليومية والانفصال عنها تدريجيا ثم البحث عن البدائل المناسبة، لكن قد لا تتبع دائما عن مراجعات، بل تتم عن طريق تخوف الجماعة من خسارة مواقع سياسية أو اجتماعية مهمة، فيتم التحول بضغط الواقع، و يكون عادة بالتخلي عن بعض المبادئ التي كانوا يدافعون عنها، و لهذا السبب لا يؤدي انشقاق الجماعات أو اندماجها إلى تحسن في الأداء العام، بل يجب أن تحقق مصداقية واسعة.

وفي هذا السياق، لا يمكن توقع قفزات مهمة وتطويرات ذات شأن معتبر في العمل السياسي المحلي رغم ضخامة الفرص المتاحة و رغم عراقة التجربة الكويتية، والأمر كذلك مع البحرين حيث أنها لا تقوم بتشجيع الحركة العلمية والفكرية الإنتاجية والنقدية لأنها تفتقر إلى أساليب حديثة ومستحدثة في تبني مناهج العلم التي قد تساعد على تغيير البيئة الفكرية والدينية والاجتماعية.

وقد يؤثر ذلك في فعالية العمل السياسي حتى و إن كان أثر التحولات السياسية على الناحية التعليمية قد أسفر عن الرغبة في استخلاف العمالة الأجنبية من إطارات و فنيين و معلمين بتشجيع التعليم و البحث العلمي في الجامعات و المدارس، فإن العملية لا زالت تصادفها عراقيل تقف أمام التسريع في هذه العملية و في فتح المجال أمام أصحاب الفكر لممارسة أدوارهم النقدية المفترضة و التي تؤمن بإمكانية التغيير والتحديث[1].

وإلى جانب التعليم تبرز أهمية ودور وسائل الاتصال في دعم التنمية وزيادة درجة المشاركة السياسية، حيث رافقت التنمية السياسية ثورة في الاتصالات والإعلام الجماهيري استفادت الكويت و البحرين من ذلك في عملية التأطير الفكري والثقافي لمواطنيها، وكانت إلى وقت قريب قادرة على التحكم فيما يسمع و ما يشاهد، الأمر الذي أضاف إليها قوة غير عادية.

---

[1]– أحمد شهاب، لا شيء يثير الاهتمام، في: **مجلة الوطن الكويتية**، عدد 30 مارس 2005، ص.ص. 9 – 10.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لكن ثورة الاتصالات والمواصلات والإعلام، التوجهات السياسية والثقافية الحكومية، و ما عادت أجهزة الرقابة قادرة على تعديه الشارع بثقافة و توجهات الحكومة الأحادية و منع غيرها من التوجهات الآتية من الخارج.

وقد دفعت أجهزة الاتصال بجموع كبيرة نحو الاهتمام بالسياسية قسرا، سواء من خلال الاتصال المباشر عبر السفر، أو عبر التواصل الإعلامي والفضائيات والإنترنت، مما جعل الشعوب الخليجية أقدر على تشكيل صورة واضحة للوضع السياسي الداخلي، كما اعتبر مسؤولو الإعلام هذا الوضع مجرد غزو ثقافي من الخارج لا يستطيعون مواجهته بالرقابة أو بتقديم بديل منافس أو قادر على المنافسة[1].

بمعنى أوضح، لم تعد التبريرات الثقافية والتأطير الفكري والنقدي في ميدان السياسة ممكنة، في حين أن المرتكزات التي تقوم عليها شرعية العمل و الممارسات السياسية قابلة للجدل والنقد،وقد يدفع ذلك بوسائل الاتصال الجماهيري إلى خلق مناخ ملائم للتغيير من خلال تبني القيم والاتجاهات الجديدة و نماذج السلوك الملائمة للحداثة تمكن المواطنين من المشاركة السياسية أكثر فأكثر[2].

واستنادا على ذلك يؤدي التفاعل المثمربين فعاليات النظام السياسي والنظام الإتصالي إلى تسهيل عملية الضبط الاجتماعي، وإحلال درجة معقولة من الاستقرار السياسي، و هو ما ينعكس إيجابا على التنمية الاقتصادية و السياسية بوجه عام.

---

[1]–غوران هدبرو، **الاتصال والتغيير الاجتماعي في الدول النامية**، ترجمة: محمد ناجي الجوهر، (بغداد: [د، ن]، 1991)، ص. 29.

[2] –عبد الباسط عبد المعطي، **الإعلام و تزييف الوعي**، (القاهرة: دار الثقافية الجديدة، 1979)، ص.125.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وإذا كان النظام السياسي يقوم على المشاركة التي تسمح وتخلق الإمكانية الفاعلة لمشاركة الرأي العام في صنع القرارات، وبالتالي فإنه كلما زادت الديمقراطية في النظام السياسي زادت حاجته و اعتماده على النظام الإتصالي[1].

وبناءا على ذلك لا بد أن يتوافق كل نظام اتصالي إعلامي عضويا مع نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وأن يتسق مع قيمه الثقافية، أي أن ملامح النظام و السياسة الاتصالية العربية لا يمكن إدراكها إلا في السياق العام لهذه الحقائق[2].

و تتمثل هذه الحقائق في الفجوة القائمة بين النظم السياسية من ناحية، و التشكيلات الاجتماعية من ناحية أخرى، وهي تكاد تكون سمة مشتركة قد تزيد أو تقل من نظام خليجي إلى آخر، إلا أنها قائمة و لها مظاهرها وأسبابها، ويجب على وسائل الإعلام الجماهيري و قنوات الاتصال المختلفة التقليص من حدة هذه الفجوة و التخفيف من آثارها، لأنه يسعى إلى "قولبة الفرد في أطر معينة يحددها قادة النظم القطرية الذين يعتبرون في الواقع قادة النظم الاتصالية أيضا"[3].

وقد يستند هذا الهدف إلى مصلحة النظام التي تحتل الأولوية على احتياجات الجماهير التي تأتي في مرحلة لاحقة، حيث تتلخص سياسة تطويع المواطن في إفساح المجال له بشكل عام في أن يعمل و يأكل و يلهو و ينام و يسافر أينما يشاء، على أن يترك للنظام أن يفكر عنه و يقرر سياسة الدولة نيابة عنه[4].

---

[1]- Harold Dwight Lasswell, **the Future of political science**, (New Work : Atherthon press, 1993), p.p. 40-43.

[2]- راسم محمد الجمال، **الاتصال و الإعلام في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص.ص. 30 – 44

[3]- سمير محمد حسين، **الإعلام و الاتصال بالجماهير و الرأي العام**، (القاهرة: عالم الكتب، 1984)، ص.ص.33 – 265.

– أنظر أيضا: –مصطفى المصمودي، **النظام الاعلامي الجديد، سلسلة عالم المعرفة**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة و النون و الآداب، 1985)، ص.ص. 97 – 80.

[4] –راسم الجمال، المرجع السابق، ص. 153.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أما أساليب الممارسة الإعلامية تختلف باختلا
ممارسة العمل الصحفي، تشترط الكويت و البحرين ضروره الحصول على ترخيص مسبق من الحكومة،و من حيث السياسة الاتصالية، فتحظر البحرين على الصحف نقد نظام الحكم أما الكويت فلا تمنع نقد نظام الحكم[1].

كما تختلف حدود المحظورات من البحرين إلى الكويت، أما عن طبيعة العقوبات والجزاءات الصحفية تسند الكويت و البحرين توقيع العقوبات و الجزاءات إلى السلطة القضائية و الأجهزة الإدارية[2].

على الرغم من بعض سمات الانفراج الديمقراطي النسبي الذي تشهده الكويت و البحرين في ظل السياسة التعليمية والاتصالية، من إتاحة الفرصة أمام التعددية السياسية، و تشجيع المشاركة السياسية و الدعوة إلى احترام حقوق الإنسان، فإن السمة الرئيسية المشتركة بينهما التي تجعلها في وضع سلبي في كون نظامها يقوم على القبلية، ويسيطر عليها القابض على المركز الرئيسي لصنع القرار السياسي في قمة هرم السلطة"[3].

والسمة الأخرى للنظم الاتصالية والإعلامية العربية والخليجية – على وجه التحديد – هي أنها نظم تابعة، فهي تعتمد في أدائها لوظائفها على الآلات و المواد المستوردة، و البرامج و المواد الإعلامية التي يقوم ببثها،وهذه الوضعية من شأنها أن تحد من قدراتها و فعاليته للتعامل مع أوضاع المجتمع و ظروفه[4].

---

[1]-ليلى احمد قاضي،"العمالة الكويتية و دورها في التنمية الاقتصادية"،في:**المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، السنة16، العدد63، صيف1998، ص.22.

[2]– عزت علي عزت، **الصحافة في دول الخليج العربي**، (بغداد: مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي، 1983)، ص.212.

* أنظر أيضا:– فاروق أبو زيد، **الأنظمة الصحفية في الوطن العربي**، (القاهرة: عالم الكتب، 1986)، ص.ص. 34–60.

[3]– محمد سعد أبو عامود، "الإعلام العلابي و السياسية الخارجية العربية"، في: **مجلة المستقبل العربي**، السنة 16، العدد 182، أفريل 1994، ص .98.

[4] –عواطف عبد الرحمن، **قضايا التبعية الإعلامية و الثقافية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة**، 78، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، 1984)، ص .93.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وعلى الرغم من اختلاف السياسات الاتصالية تعكسه من نظم سياسية و اقتصادية و اجتماعية و ثقافية، فإن ثمة سمات عامة، تشترك فيها هذه السياسات، أدّت إلى التشابه في الأوضاع الاتصالية و الإعلامية في البلدان العربية، و أهم هذه السمات:

1- أن سياسات الاتصال و الإعلام لم تدمج على النحو الملائم في سياسات التنمية القطرية، و بالتالي فهي لا تتمتع بقدر كاف من الاستثمارات اللازمة لرفع كفاءة الأجهزة القائمة بها، أو تطوير المواد الإعلامية التي تنتجها.

2- أن سياسات الاتصال العربية لا تستند إلى خطط واستراتيجيات بعيدة المدى، بل أن هناك بلدانا عربية لا تقيم سياسات اتصالية محددة أصلا.

3- تفتقر كل أو غالبية النظم الاتصالية إلى الأساس العلمي من المعلومات و الوثائق والأبحاث النظرية والميدانية، والتي تعد ضرورة رئيسية لتجنب الرداءة والعشوائية في مجال الاتصال والإعلام، و لتسهيل اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب[1].

إن الإعلام العربي، بوجه عام، هو إعلام رأسي يهبط من أعلى إلى أسفل، و ذلك يرجع إلى مركزيته و توجهه الدعائي و الذي يخدم رأس النظام، فهو أساسا إعلام يبدأ من مركز السلطة إلى بقية الفروع و القطاعات، و يبدأ أيضا من العصمة إلى المدن و القرى و المناطق النائية، و ينعدم الاتصال العكسي أي في الاتجاه الآخر[2].

---

[1]- إلياس سحاب، "**الإعلام العربي: أزمة داخلية أولا**"، في: المرأة العربية: العرب و العالم ،(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1993)، ص. 126.

[2] -راسم الجمال،**الإعلام و الاتصال في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص. 53.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المـبـحـث الثـالـث: تقييم تجربـة التحولات السياسية في الكويت و البحرين

تتفاوت دول مجلس التعاون الخليجي في مقدار الخطوات الإصلاحية السياسة التـي أقـدمت عليها، كما تختلف المقاربات فيما يتعلق بكل دولة تقريبا، وتختلف الكويت – على وجه التحديد – عن بقية دول مجلس التعاون الخليجي في كونها أول بلد خليجي اعتمد دستورا دائما للـبلاد، و وسع المشاركة السياسية الشعبية في الحكم عن طريق الانتخابات.

كما تعتبر الكويت أكثر بلد خليجي أفسح المجال لحريـة التعبيـر وتشـكيل التجمعـات والنقابات، و يصل عمر التجربة الكويتية إلى ما يزيد عن أربعة عقود من الـزمن، أي منـذ السنوات الأولى للاستقلال.

فتجربتها السياسية التي تعد أنضج تجربة خليجية حتى الآن، لم تكن نتاجا طبيعيا للتنميـة الاقتصادية والاجتماعية، ومن غير الواضح إن كانت تلك التنمية ودور الدولة الريعية قد دعّما أو أعاقا من تطور التجربة السياسية الكويتية، بل الأمر الثابت هو أن عمر التجربة الكويتية قد عزز استقرار البلاد الداخلي، و ضمن بقاء العائلة الحاكمة ولكن بسلطات أكثر.

إن هذه التجربة كانت نتيجة طبيعية لنشأة الدولة الكويتية و تشكلها الحديث و التفاهمـات التي كانت قائمة بين العوائل القاطنة فيها، كما تعبر عن إصرار القوى الاجتماعية و السياسـية على الاحتفاظ بحقها في المشاركة في الحكم، رغم التحديات الشديدة الخارجية و الداخلية التـي عطلت استمرارية مجلس الأمة لفترات محدودة خلال عقدي السبعينيات و الثمانينيات.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

بالمقارنة مع البحرين الدولة التي نهجت المس
و التغييرات التي تجعل منها نموذجا يقترب في آلياته مع الكويت و يختلف في بعض المتغيرات التي تشكل أوجه التشابه أحيانا و أوجه الاختلاف أحيانا أخرى بين التجربة البحرينية و التجربة الكويتية.

كما لا تزال الحكومة قادرة بما توفرت لها من وسائل اقتصادية وأمنية، على مقاومة ضغوط التغيير، ولكنها فشلت فيما يبدو في إقناع مواطنيها بأهمية التغييرات التي أحدثتها قبل نحو سبع سنوات (مجلس شورى معين، و نظام أساسي، و نظام المناطق) فكل هذه الإجراءات لا ينظر إليها من قبل المواطنين على أنها تشكل الحد الأدنى المطلوب للإصلاح.

وقد شكل الضغط الداخلي الذي تمثل في تصاعد العنف و تصاعد الأزمة الاقتصادية نتيجة لهبوط أسعار النفط سببا في تدخل الولايات المتحدة الأمريكية بحجة التعاون الاقتصادي من جهة وبحجة محاربة العنف لضرب الإسلام والمسلمين من جهة أخرى.

و بالإضافة إلى تلك العوامل و الظروف، قادت حرب تحرير الكويت إلى فتح جزئي لنافذة التغيير النظامي (القانوني) في المجال السياسي، و تبعه ضغط المطالب الشعبية في البحرين من أجل التسريع في تبني المزيد من التحولات السياسية .

ولاشك في أن ما شهدته الكويت و البحرين في هذه المرحلة اثر في الاوضاع الموجودة في الدول المجاورة فمثلا في عمان والإمارات العربية وقطر، حيث الضغوط الداخلية ضعيفة و احتمالات العنف الشديد غير المحتملة، و الأزمة الاقتصادية ذات الأثر السلبي الواضح لها، فإنه ينظر إلى التنمية السياسية كما لو كانت آتية من الأعلى إما لزيادة استرخاء السلطات السياسية فيها، أو لتحسين صورتها في الخارج، أو هي محاولة لتفادي ما يحدث لأنظمة الجوار من اضطراب نتيجة لاختلال العلاقة بين الحاكم و المحكوم.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لكن مهما تأخر الإلحاح الداخلي في التعبير الـ
أن بقاء الحال من المحال، و أنها خلال العقود الأخيرة صنعت القاعدة التي ينطلق منها التغيير السياسي، وما عليها إلا أن تكيف نفسها مع متطلباته بدل مواجهته.

وفي هذا الإطار يصعب تحديد مسار التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها معظم دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة منها ذات الأسبقية في التجربة كالكويت والبحرين، كما يصعب تحديد الفرق بين التجربتين من خلال قياس معايير التشابه و الاختلاف، وأحيانا كثيرة يصعب تحديد أوجه الاختلاف إلا من خلال أوجه التشابه التي قد تحتوي عناصر اختلاف ضمنية و يصعب تبينها نظرا للتداخل و التماثل الكبيرين بين الدولتين.

المطلب الأول:ايجابيات التحولات السياسية في الكويت و البحرين

يرى صامويل هانتنغتون أن التحديث لا يعني ولا ينتج بالضرورة التغريب، فبإمكان الشعوب غير الغربية (الشرقية) أن تتبنى التحديث دون أن تتخلى عن قيمها الخاصة، و دون أن ترتبط بالقيم والمؤسسات الغربية، لهذا فإن العالم – و الدول – بصدد التحول ليصبح أكثر تحديثا أقل تغريبا[1].

وقد يصب ذلك في مسار التحول السياسي الذي تشهده كل من البحرين والكويت بحيث أنها تبنت هذا المسار لكنها احتفظت بقيمها و خصائص مجتمعها و أبقت على سلطاتها التقليدية مع إحداث تغيير في بعض المؤسسات السياسية كمؤسسات المجتمع المدني والنظم الانتخابية والسياسية.

---

[1]- Samuel P. Huntington**, le choc des civilisations**, (Paris : Odile Jacol, 1997), p.402.

انظر أيضا:

- Samul P. Hintington**, the clash of civilisation and the Remaking of word order,** (New York : Simon and Schuster, 1996),p.365.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وتجدر الإشارة إلى أنه إلى جانب التحديث والاقتصادي و الثقافي الذي خلق رغبة ملحة لدى الدول المتحولة سياسيا بما فيها الكويت والبحرين في تجديد ثقافاتها وتعبئة دياناتها قصد تأكيد استقلالها الثقافي عن الغرب.

وقد جعلت هذه الرغبة من انبعاث الدين الإسلامي – خاصة – رد فعل ضد العلمنة والفردانية، والتفسخ الأخلاقي، و تأكيدا لقيم النظام كالانضباط والعمل، و التضامن الإنساني، كما لا يشكل ذلك رفضا للحداثة بقدر ما هو رفض للثقافة الغربية العلمانية و لما يسميه هانتنغتون "بالتسميم الغربي"[1].

كما يعتقد هانتنغتون أن انبعاث الإسلام هو محاولة من جانب المسلمين لتأكيد الذات من خلال الأخذ بالحداثة، و رفض الثقافة الغربية، و الالتزام بالدين كموجه للحياة، ولن يشكل بذلك خطرا على عملية التحديث بل يجب أن يدعو إليها و يساهم في إنجاحها، ويكون أساسا لها.

ومما سبق ذكره، فان نجاح عملية التحول السياسي يتوقف على جميع المجالات و المعطيات المحيطة بها من دين و اقتصاد و إعلام وثقافة واجتماع، لان في مشاركة كل هذه القطاعات ضمانا لاستمرار التفاعل السياسي مع التفاعلات الأخرى.

و نتيجة لذلك التفاعل يمكن ابراز إيجابيات التحولات السياسية وسلبياتها، فكما يمكن لهذه العملية أن تحقق إنجازات مهمة على الصعيد السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي، يمكنها أن تغير من معالم كثيرة وتحولها إلى سلبية هي في الأصل خصوصيات المجتمع في الكويت و البحرين.

---

[1]- Samuel P. Huntington, «the clash of civilizations ? », in **: Foreign affairs,** vol. 72, no.3, 1993, p.p. 22-43.

*أنظر أيضا:- محمد سعدي، "صدام الحضارات"، في **مجلة المستقبل العربي**، مرجع سابق، ص.ص. 167-169.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فقد دخلت البحرين منذ بداية العام 2000 حقبة الميثاق الوطني عن توجهات ملكها و برنامجه السياسي، و حسمت نتيجة التصويت على الميثاق قبل طرحه للاستفتاء، و كان ذلك إثر لقاء الملك مع عدد من وجوه المعارضة البحرينية بتاريخ 08 فبراير 2001، و تم التأكيد على أن دستور عام 1973 لن يمس و التغيير سيكون بموجب الآليات الواردة فيه [1].

و تأكدت تلك المطالب التي كانت تتطلع إليها الحركة الأهلية من خلال عودة العمل بدستور البحرين لعام1973 و الذي عطلت بعض مواده منذ عام 1975، وبذلك تم التوافق بين أهل البحرين قيادة و شعبا وفق ميثاق الشرف على تجديد البيعة، و طي صفحة الماضي، والعودة إلى ما سبق أن تعاقدوا عليه من دستور وضعته جمعية تأسيسية منتخبة، وعملت بموجبه حكومتها و استثمار ما جاءت به التحولات السياسية من متغيرات ايجابية[2].

وفي تقييم أولي لعملية التحولات السياسية في البحرين يمكن ابرازها من خلال تبني المداخل الاستراتيجية على مراحل لتعزيز الديمقراطية واستثمار فعلي لإنجازات وإيجابيات التحول السياسي الذي تشهده البحرين و التي شملت حتى الكويت.

لقد عكست هذه المداخل الاستراتيجية فعلا ايجابيات التحولات السياسية في كل من الكويت و البحرين والتي تتجلى في[3]:

1- تعديل الدستور وفقا لأحكامه.

2- تجسيد الحركة الديمقراطية في تجمع دستوري.

3- تكريس الاندماج الوطني في تنظيمها المجتمع المدني.

4- تنمية مصادر و وسائل المشاركة السياسية.

---

[1]- اللجنة الوطنية لإعداد ميثاق العمل الوطني، **ميثاق العمل الوطني**، (المنامة: المكتب التنفيذي، 2001)، ص.8.

[2]- يوسف قزماحوزي، **الدساتير في العالم العربي**، (بيروت: دار الحمراء، 1989)، ص.ص. 97-106.

[3]- محمد عبيد غباش، المرجع السابق، ص. ص.25-28.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

5- تنمية ثقافة الإنتاج و الديمقراطية و نشرها.

إن أول المداخل لتكريس عملية التحول السياسي و الاستفادة من نتائجها و محصلاتها تنبع من التعاون على المستويين الرسمي و الأهلي لتكون المصلحة واحدة و الوجهة النهائية هي تحقيق التحول الديمقراطي على اختلاف أبعاده و آلياته، و تكمن في:

1- تعديل الدستور وفقا لأحكامه:

بإجراء تعديلات دستورية وفق المادة 104 من الدستور البحريني، اتفق أهل البحرين في ميثاق العمل الوطني على إجراء تعديلين دستوريين، أولهما: "تعديل التسمية الرسمية لدولة البحرين بناء على الطريقة التي يقرها الأمير و شعبه".

وثانيهما: استحداث نظام المجلسين، بحيث يكون الأول منتخبا يتولى المهام التشريعية، إلى جانب مجلس يضم أصحاب الخبرة و الاختصاص للاستعانة بآرائهم فيما تتطلبه الشورى من علم"، وبذلك تمثل هذه الخطوة الإيجابية تكريسا للشرعية الدستورية التعاقدية التي يمثلها دستور البحرين لعام 1973.

إن تعديل الدستور وفق الآليات المتفق عليها، فيه ضمان منطقي لضرورة التوافق مستقبلا بين المجلس التشريعي المنتخب و الأمير على أي تعديل دستوري، لأن تعديل الدستور من خارج الأحكام الدستورية يفتح مجال الطعن الدستوري ويضر باستقرار الممارسة الديمقراطية ويعيق تطورها.

كما تمثل كذلك فكرة توسيع دائرة الحوار بين أهل الرأي وأصحاب الاختصاص و رموز المجتمع المدني مكسبا يحقق انتقالا مرغوبا نحو الديمقراطية التداولية، بمعنى تفتح المجال أمام التداول المتأني للخيارات الوطنية و القائمة على توضيح وجهات نظر مختلف القوى السياسية قبل التصويت على القرارات العامة[1].

[1]- سعد الدين إبراهيم، المرجع السابق، ص. 445.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ولعل ضعف التداول السلمي وانعدام الحوار حـ
تجارب الانفتاح السياسي العربية، هو الحاصل الذي يحول دون ارتقاء تلك التجارب إلى مرتبة الممارسة الديمقراطية الفعلية حيث اقتصرت في مضمونها على التعديلات الدستورية التي تسن القوانين المستعجلة وفق ما تمليه رغبة السلطة الحاكمة بهدف الإبقاء على وضع عدم تداول السلطة وعدم السماح للممارسة الديمقراطية بالارتقاء، لأن في ذلك تهديد لمصالحها لكون الديمقراطية تقوم على المشاركة السياسية الفعالة و المتدخلة في اتخاذ القرارات و تحديد الخيارات من قبل الملزمين بها[1].

و لكن ذلك الضعف في التداول على السلطة و تلك العقبات التي كانت تعترض الممارسة الديمقراطية لم تحبط المحاولات المتكررة للقوى السياسية الناشطة في الحياة السياسية بل وبفضل تلك الضغوطات تحقق ما كان يطمح إليه أهل البحرين و أصبحت البحرين ملكية دستورية تملك ولا تحكم، مما انعكس على الكويت حيث انه ساعد على تجنب العرف الذي أخذت به الممارسة السياسية الكويتية على الرغم من اختلافه مع روح دستور عام 1962[2].

وقد أدى هذا التساهل مع روح الدستور و نصه على تولي ولي العهد منصب رئيس الوزراء، ولم يتغير شخصه منذ حوالي قرن من الزمن بصرف النظر عن أداء الوزارة من إنجازات و إخفاقات، و قد أصبح ذلك العرف أزمة تعدت مجلس الأمة والحكومة لتتعدى إلى الأسرة الحاكمة و النخب الكويتية الأخرى.

---

[1]-علي خليفة الكواري، رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في: **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، العدد 268، ماي 2001، ص.ص. 7-33.

[2] -محمد جابر الأنصاري،"تاريخ الحركة الوطنية في الخليج العربي:البحرين و الكويت فترة ما بين الحربين1920-1940"، في: **مجلة المؤرخ العربي**، العدد15،1975، ص.157.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

في حين شكل تكريس المضمون الديمقراطي ا
نشوء عرف يحول دون تداول السلطة التنفيذية التي تمتلكها الوزارة، كما يحول دون استمرار التمييز بين وزارات السيادة وغيرها من الوزارات و احتكار الأولى لأفراد الأسر الحاكمة كما هو حال دول المنطقة[1].

كما قد يفتح تكريس مفهوم الملكية الدستورية في البحرين الآفاق إلى الإقتداء – من حيث الشكل فقط دون المضمون – بالتجربة الملكية في الأردن و المغرب حيث لا يوجد احتكار من حيث المبدأ لرئاسة الوزراء أو وزارات السيادة.

وتجدر الإشارة إلى أن الأمير في البحرين وفي الكويت رغم أنه يمثل رأس السلطة التنفيذية التي يتولاها إلى جانب مجلس الوزراء حسب ما تنص عليه المادة 32 فقرة"ب" من الدستور، فإن تداول السلطة على مستوى رئيس الوزراء و الوزراء عامة لا يخل بالتوافق الذي عبر عنه دستور البحرين ودستور الكويت عندما تم إقرار الدستور لأول مرة وتم عبره الانتقال إلى الديمقراطية[2].

2- تجسيد الحركة الدستورية في تجمع دستوري:

شهدت البحرين خلال التسعينيات حركة ديمقراطية عبرت عنها العرائض الداعية إلى عودة العمل بدستور البحرين لعام 1973، وشملت التيارات الفكرية والانتماءات العقائدية من جانب السنة والشيعة[3].

---

[1]-عمر الحسن، ثوابت العهد الجديد في البحرين بين النظرية و التطبيق،في: **مجلة السياسة الدولية**، السنة 35، العدد138، أكتوبر 1999، ص.ص.73-76.

[2] -فلاح المديرس، التجمعات السياسية الكويتية مرحلة ما بعد التحرير، في:**مجلة السياسة الدولية**، السنة29، العدد114، اكتوبر1993، ص.ص.52-73.

[3] -أحمد الشملان و آخرون، **الحركة الدستورية**، (البحرين: دار الوحدة الوطنية، 1997)، ص.ص. 15-16.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و قد استجاب أمير البحرين إلى تلك الدعوة و الميثاق الذي يرى الباحثون فيه، أنه أكبر إنجاز حققته عملية التحول السياسي الذي عرفته البحرين.

كما يشكل تكريس الحركة الديمقراطية في تجمع دستوري أهم إنجاز ايجابي حققته عملية التحول السياسي نظرا للأهداف التي سعت إلى تحقيقها من تفعيل للدستور ونشر الوعي السياسي وتنمية الرأي العام وتطوير مؤسسات المجتمع المدني[1].

بل أصبح هذا المكسب الديمقراطي ضرورة لدرء الأخطاء التي ظهرت على المستوى الأهلي و المتمثلة في ظهور جماعات و اتجاهات كانت غائبة في فترة التسعينيات إلى جانب انقسام المجتمع على أساس طائفي أو اثني أو حزبي سياسي مما أدى على صعيد آخر إلى ظهور التعاضديات و أصحاب المصلحة و الوساطة بدلا من نمو مجتمع مدني يقوم على أسس وطنية تؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق تحول سياسي ممكن و ايجابي[2].

كما يصبح كذلك خطوة إضافية وآلية جديدة نحو إرساء نظام الحكم الديمقراطي في البحرين لأنه – في الأصل– يمثل صورة مصغرة للمجتمع السياسي الديمقراطي الذي تربط أطرافه – أفراد و جماعات – قواسم مشتركة دون أن تلغي التنافس المشروع للمصالح و تنوع الاتجاهات و اختلاف الآراء الذي لا يفسد للتوافق قضية.

فهو تجمع أقرب إلى الحركة و التحالف السياسي في النظم الديمقراطية في مواجهة أحزاب و تكتلات أخرى لا تشارك أطرافه قواسمهم المشتركة و لا تعمل مثلهم مرحليا لتحقيق نفس الأهداف[3].

---

[1] –عمر الحسن،البحرين...ومنطق التغيير، في: **مجلة السياسة الدولية**، السنة34، العدد131، يناير1997، ص.ص.103–108.

[2] –احمد إبراهيم سيد احمد، الخلافة البحرينية الجديدة بين الثابت و المتغير، في:**مجلة السياسة الدولية**، السنة35، العدد137، جويلية1999، ص.ص.85–87.

[3] – أحمد الشملان، المرجع السابق، ص.ص .25–38.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و من خلال تجربتي الكويت و البحرين، فإن ديمقراطي شرط لازم و لا بد منه لعملية التحول الديمقراطي و لكنه شرط غير كاف لاستقرار الديمقراطية و بدء عملية التحول الديمقراطي الشاقة و المستمرة التي تتطلب استمرار وجود إرادة سياسية و نمو رأي عام واع و مجتمع مدني فاعل يتجه الى تحويل الديمقراطية من مجرد توافق سياسي إجرائي إلى قيمة اجتماعية و معيار أخلاقي تخضع ممارستها لعملية الضبط الاجتماعي[1].

3- تكريس الاندماج الوطني في تنظيمات المجتمع المدني:

تتنوع التركيبة السكانية في البحرين ما بين شيعة و سنة و بعض الجماعات الاثنية، كما تتضح معالم التميز الاجتماعي و الاقتصادي بين الشعب و الأسرة الحاكمة عبر تاريخ البحرين الحديث.

وحتى يبقى هذا التنوع في إطاره الايجابي خدمة للحياة السياسية في المجتمع و الدولة، فإن البحرين تتخذ من الإجراءات الدستورية والقانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ما يكرس الوحدة الوطنية و يعزز عملية الاندماج الوطني على قاعدة المواطنة.

وقد يؤدي هذا التنوع السكاني والتمايز الاجتماعي والاقتصادي إلى أزمة الاستقطاب الطائفي، الذي يبرز بشدة في مرحلة الأزمات والتوترات كما تبدو فيه الدولة منقسمة إلى أقلية سنية يتمتع بعض أفرادها بامتيازات سياسية وفرص اقتصادية أكثر مما هو متاح لمعظم الأغلبية الشيعية، و لتفادي هذه الأزمة حاولت البحرين احتواءها من خلال تحقيق بعض التحولات السياسية التي تؤدي إلى تكريس الاندماج الوطني في تنظيمات المجتمع المدني.

---

[1] -عبد الله صالح احمد،"الموجة الثالثة للديمقراطية"، في: **مجلة السياسة الدولية**، السنة29، العدد112، افريل1993، ص.ص.215-217.

*قراءة لكتاب:

-Samuel.pHuntington,**The third wave:Democratization in the late twentieth century**,(Oklahoma:University of Oklahoma Press,1991).

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وقد تتطلب عملية تعزيز عملية الاندماج الو
عن الطائفية والمناطقية باعتماد منهج واع يهدف إلى تكريس المساواة على المستويين الرسمي و الأهلي و يضعف حاجة المواطن إلى التضامنيات من طائفية و قبلية و مناطقية و كل أشكال الانتماءات التي يكتسبها الإنسان بحكم الوراثة و الولادة في طائفة أو قبيلة أو منطقة معينة.

وقد أدى ذلك إلى تشجيع قيام التنظيمات الطوعية التي يتكون منها المجتمع المدني الحديث مقارنة بالمجتمع الأهلي التقليدي الذي تغلب فيه الاعتبارات الوراثية على الروابط، ولن يتطور ذلك إلا بوجود رادع و ضابط يتمثل في التشريع القوي و التطبيق الفعلي لمبادئه.

4- تنمية مصادر و وسائل المشاركة السياسية:

يتطلب مبدأ مشاركة المواطن في صناعة القرارات العامة و التأثير على الخيارات الوطنية، امتلاك مصادر و وسائل المشاركة السياسية الفعالة بهدف تفعيل عملية التحولات السياسية في الكويت و البحرين[1].

وقد عملت البحرين على تمكين المواطن من الحصول على كل حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يكفلها دستور 1973 في الباب الثاني تحت عنوان المقومات الأساسية للمجتمع، بالإضافة إلى الحقوق السياسية المتعلقة بحرية التعبير والتنظيم و امتلاك الوسائل التي تحقق ذلك من تنظيمات المجتمع المدني و من وسائل الإعلام و الاتصال،ونظرا لأهميتها فقد تناولها الدستور في الباب الثالث تحت عنوان الحقوق والواجبات العامة[2].

---

[1] -عمر الحسن، **البحرين ... ومنطق التغيير**، لمرجع سابق، ص.ص.108-110.

[2] -علي خليفة الكواري، **رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، مرجع سابق، ص.ص.8-9.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إن الحق الدستوري للمواطن في المشاركة السياسية يعني ممارسة المواطن للمشاركة السياسية الفعالة التي تؤدي إلى تأثيره على القرارات العامة الملزمة له و المساهمة في تحديد الخيارات التي يتوقف عليها حاضره ومستقبله ومصير التحولات السياسية التي نادى بها وشارك في تفعيلها.

ولا بد للمواطن أن يمتلك مصادر المشاركة السياسية مثل الحق في العمل والضمان الاجتماعي وحماية الأسرة ورعايتها إلى جانب إلزامية التعليم ومجانيته والرعاية الصحية والمسكن الملائم في إطار تكافؤ الفرص بين المواطنين وفي ظل العدالة الاجتماعية وخضوع الملكية والثروة العامة والخاصة لاعتبارات أداء الوظيفة الاجتماعية، وذلك من خلال توظيفها لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة ذات الوجه الإنساني[1].

وبهذا فالاتجاه نحو التحول السياسي الديمقراطي الذي تبنته البحرين و الكويت، اقتضى تجاوز الأوضاع والقوانين التي تعيق الانفتاح السياسي والديمقراطي وممارسة الحريات عن طريق إنهاء مرحلة العمل بقوانين الطوارئ والاتجاه نحو مرحلة سيادة القانون.

كما يعتبر كذلك تجربة واعية تدرك منذ البداية أن الديمقراطية السياسية لا تكتمل ولا تحقق ازدهارا واستقرارا ما لم تكن مستندة إلى قاعدة قوية وراسخة في الديمقراطية الاجتماعية، حيث لن يتحقق ذلك إلا ببناء حياة سياسية قائمة على المشاركة البرلمانية يستفيد من خلالها مواطنوها من ثروات المجتمع التي تحقق للنظام السياسي البحريني القدرة التوزيعية والسياسية تكسبه استقرار تدريجيا بهدف التغيير والتنمية.

[1]- علي خليفة الكواري، المرجع السابق، ص.134.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

5- تنمية الثقافة الديمقراطية ونشرها:

إن تنمية الثقافة الديمقراطية ونشرها حتى تصبح قيمة ومعيارا اخلاقيا في المجتمع، ليست فقط مدخلا استراتجيا لمدة عقد من الزمن وإنما هي مهمة و تحتاج إلى قرن أو أكثر حتى تستقر في المنظومة الاجتماعية لتتماشى مع ثوابت المجتمع البحريني و المجتمع الكويتي فتغير ما يجب تغييره وتتعايش مع المقومات الأصلية والثابتة وتؤكد على قيم العدالة والمساواة والشورى التي دعا إليها الدين الإسلامي و كذا الديمقراطية.

كما تحتاج كذلك إلى توظيف نظام التربية والتعليم وأجهزة الثقافة، و إلى تكريس ممارستها السياسية على مستوى الدولة وعلى مستوى تنظيمات المجتمع المدني.

و في هذا السياق يتوجب على مؤسسات الدولة وتنظيمات المجتمع المدني والأهلي عامة وأصحاب الفكر ورجال التربية والإعلام، بالإضافة إلى أهل المكانة الرسمية والدينية والاجتماعية في البحرين وخلال العقد القادم، أن يلتفتوا إلى أهمية تنمية الثقافة الديمقراطية والعمل على نشرها دون أن تتعارض مع ثوابت العقيدة الإسلامية ومقومات المجتمع البحريني، حتى تحقق تحولا سياسيا مستمرا نحو الديمقراطية الحقيقية،و بالمقارنة مع الكويت تعتبير خطواتها أكثر ديناميكية و فعالية[1].

وتتجلى أهمية تجربة التحول السياسي في البحرين في أنّها لا تفتح عهدا جديدا من الحريات والديمقراطية وسيادة القانون واحترام الدستور والميثاق فقط، بل يجب أن تقتدي بالكويت كأن تساهم في رسم معالم التحول السياسي والديمقراطي في منطقة الخليج العربي لما تتبناه من خطوات ديمقراطية وانفتاحية متقدمة تجعل من إمكانية تحققها أمرا غير مستحيل[2].

---

[1] -احمد إبراهيم سيد احمد، **الخلافة البحرينية الجديدة بين الثابت و المتغير**، مرجع سابق، ص.ص.12-15.

[2] - طلال صالح إبراهيم بنان، **التجربة النيابية الكويتية ...ما لها وما عليها**، مرجع سابق، ص.79.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ولهذا ستظل تجربة البحرين بتحولاتها العميقة والسياسية محل اهتمام عربي وعالمي تقدم إجابة هامة على سؤال كبير هو كيف يستطيع مجتمع صغير بإمكانيات اقتصادية محدودة، وتركيبة طائفية وقبيلة معينة، وفي محيط إقليمي محافظ ومنطقة حساسة من اجتياز الاختيار الديمقراطي، وتقديم تجربة عصرية مشعة قادرة على اجتناب الآخرين والمبادرة إلى حذو نهجها وتبني مسيرتها؟.

أصبحت البحرين بعد دخولها مرحلة الإصلاحات السياسية وإقرارها للميثاق الوطني، تعيش نهضة مملكة دستورية حديثة و فتية تسعى إلى أخذ دورها الطبيعي والمسؤول في معادلة صنع القرار الإقليمي و الدولي.

فبعد أن كانت تعيش على أصوات انفجارات السلندرات و حرائق إطارات السيارات والمظاهرات والاحتجاجات المطلبية- هنا وهناك- في أكبر انتفاضة شعبية دستورية شهدتها البحرين في العصر الحديث بعد الانتفاضة الدستورية الأولى عام 1953 و التي عرفت بانتفاضة "الهيئة"، وبعدما كانت قوات مكافحة الشغب و الشرطة و الأمن تجوب شوارع البحرين و تفرض الأحكام العرفية، وبعد أن كانت سجونها تمتلئ بالآلاف من الشباب والشيوخ والأطفال والنساء الذين شاركوا في حركة الاحتجاجات الشعبية من أجل الحقوق، فإنهم اليوم وبفضل مشروع الميثاق الوطني الإصلاحي تعيش مرحلة التحولات والإصلاحات السياسية لأنها تؤمن بضرورة الإصلاح والتحديث السياسي القائم على احترام المجتمع المدني البحرين ومشاركته في الحياة السياسية.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إن البحرين بتجاوزها لمرحلة الإرهاب والديكتاتورية من ثلاثين عاما، دخلت مرحلة جديدة تنعم فيها باحترام حقوق الإنسان و حرية مستمرة على مستوى النظام السياسي لتشييد الديمقراطية، و ليصبح بذلك البحرين هذا البلد الصغير في مساحته، الكبير بإنجازاته و إصلاحاته السياسية محط أنظار شعوب الخليج التي تتطلع لان تأخذ بمسيرته الديمقراطية.

وأصبح المجتمع البحريني أكثر تماسكا من الماضي، يسعى إلى زيادة هذا التماسك وتجسيده عبر الحوار السلمي و المعارضة لتحليل جدلية العلاقة بين المجتمع والدولة في ظل النظام الدستوري الحديث[1].

مهما كانت النتائج والحصيلة متواضعة فإن الاستمرار في دعم مشروع الإصلاحات السياسية خير وأفضل من تفشيله حيث يرى بعض السياسيين والقيادات الدينية والشعبية الشيعية في البحرين وخارجها ومن بينهم محمد الصادق الحسيني[2] ، فيما يتعلق بقضية المشاركة أو المقاطعة للانتخابات البرلمانية بأن القائلين:"إن القليل المتصل خير من الكثير المنقطع" هم وحدهم الرابحون في معادلة المدخلات و المخرجات داخل النظام السياسي.

أما المصرون على مبدأ إما "كل شيء أو لا شيء"، فإنما الزمان لن يتوقف منتظرا تصميمهم لصعود قطار حركة الإصلاح السياسي السريع في المحطة التي يريدون الانطلاق منها، فالحكمة تقول:"ما لا يدرك كله يترك جله"[3].

---

[1] – محمد الحسين زيد الجمري، **البحرين بعيون بحرينية:** بعد الإصلاحات السياسية و مقاطعة الجمعيات السياسية للانتخابات وانتخاب مجلس الشورى و النواب و التشكيلية الوزارية الجديدة ، في: Alamrizaid44@yahoo.com

[2] –محمد صادق الحسيني مسؤول العلاقات الدولية لمركز حوار الحضارات الإيراني و مستشار الدكتور عطاء الله مهاجراني رئيس مركز حوار الحضارات و نائب رئيس الجمهورية في هذا المركز.

[3] –محمد الحسين زيد الجمري،المرجع نفسه.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

في حين يقول المثل الصيني الشعبي:"إن أردت أردت ازدهارا لمدة 10 سنوات ازرع شجرا... و إن أردت ازدهارا لمائة سنة فازرع شعبا"،الذي ينطبق على ما يراه مؤيدو المشاركة في الانتخابات البرلمانية و القانعون بما منح النظام السياسي للشعب و القوى السياسية من امتيازات و إمكانية الإصلاح السياسي من داخل البرلمان، حيث يصرون على أن القوى السياسية المتمثلة في الجمعيات السياسية المتحالفة المعارضة و المقاطعة للانتخابات التشريعية قد فوتت على شعبها الفرصة في الحصول على مكاسب سياسية كان بإمكانها أن تحصل عليها في ظل الانتخابات البرلمانية .

و الملاحظ أنه مهما كانت الإصلاحات السياسية سواء من داخل البرلمان أو خارجه متواضعة، فإن الأخذ بما هو ممكن أفضل من انتظار المجهول خصوصا في ظل الديمقراطيات الخليجية الأخرى خاصة منها الكويت.

و من أهم الإيجابيات التي حققتها المعارضة السياسية أنها قامت بترسيم مكانتها على الصعيدين، الصعيد الحكومي فقد فرضت نفسها على الحكومة و تعاملت معها بل أكثر من ذلك، فقد وصف ولي العهد الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة المعارضة في البحرين بالحضارية والسلمية، وبذلك فهي معارضة مقبولة و مأنوسة من قبل النظام وليست معارضة غير مرغوب فيها.

ولعل هذه الايجابية تسجل في التاريخ السياسي الحديث للبحرين منعطفا مهما حتى وان قيل أن النظام الخليفي لا يؤمن بالتحديث السياسي وانه قبلي ولا يتعاطى مع المجتمع المدني،فإنه و بمجيء الجيل الشاب من العائلة الخيلفية فإنه بدأ ينفتح على الشعب و يرغب في تشييد دعائم نظام ملكي دستوري و بناء المجتمع المدني الحديث القائم على القانون.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أما على الصعيد الشعبي، فكان الكل يتوقع ذو
الإصلاحي، لكن المعارضة وجدت أن الإصلاح ناقص وهو بحاجة إلى تتمة وتكمن أدوات هذه المهمة في الشعب من خلال مجلس تشريعي مستقل و نظام مجلسين واضح المعالم تتحدد فيه صلاحيات مجلس الشورى.

وبناء على ما تقدم، فإن صيغة الميثاق كانت بمثابة مبادرة مهمة لتجاوز واقع سياسي معين اتسم بالاحتقان وبغياب الحوار السياسي وسيادة عدم الثقة بين أطراف العملية السياسية في البحرين.

كما جاء كذلك كترجمة لنهج أسلوب واقعي وعلني بهدف تحقيق التغيير السياسي القائم على الأسلوب التدريجي وفن الممكن والقراءة الدقيقة والموضوعية لمعطيات المشهد السياسي في البحرين وما تحيط به من ظروف إقليمية و دولية مؤثرة.

كان الميثاق و التعديلات الدستورية التي جاءت في الدستور الجديد بتاريخ 24 أكتوبر 2002 بمثابة "الحل الوسطي التاريخي" الذي يسمح باستئناف الحياة البرلمانية مع وضع ضوابط تكفل عدم انتكاس المسار الديمقراطي والتجربة البرلمانية أو وصولها إلى طريق مسدود لتفادي ما حدث عام1975، الذي أدى إلى حل البرلمان بعد عامين فقط على انتخابات عام 1973.[1]

وقد شكلت صيغة البرلمان الجديد المكون من مجلسين متساويين في عدد الأعضاء 40 عضوا، لكل منهما، أحدهما منتخب مباشرة من الشعب- مجلس النواب- و الآخر معين من قبل الملك-مجلس الشورى- يتكفلان معا بالقيام بالمهام التشريعية والرقابية، صيغة هادفة تسعى إلى إتاحة الفرصة لاختبار مدى القدرة على ممارسة الحياة النيابية أو البرلمانية على مدى أربع

[1] -إبراهيم حسين، اتجاهات الصحف عن يوم 24 أكتوبر 2002، في: صحيفة **الأيام**،27 اكتو بر 2002، ص.ص .7-9.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

سنوات لاحقة بروح تتسم بالعقلانية والرشادة السيا
تقود إلى الدخول في أزمات تصادمية أو مواقف محرجة مع السلطة.

إن الهدف المرحلي للتجربة البرلمانية الجديدة يكمن في محاولة استشفاف مدى القدرة على عدم تكرار تجارب الماضي، التي لم تراع طبيعة الواقع السياسي لدولة البحرين التي تقع في محيط إقليمي يتسم بالاضطراب، ولن يتحقق ذلك حسب بعض المحللين السياسي إلا باحترام الآليات التالية:

* إيجاد قنوات للتواصل و الحوار بين السلطة و القوى السياسية التي تعمل داخل البرلمان أو تلك القوى التي آثرت البقاء خارجه.

* توسيع دائرة حرية التنظيم السياسي والنقابي بالسماح بتحول الجمعيات السياسية إلى أحزاب سياسية.

* الاعتراف بدور المرأة في الحياة السياسية.

* العمل على خلق الثقافة المتوازنة في قراءة أي حدث و المتمثلة في حرية ابدءا الرأي والرأي الآخر.

* التركيز على تسوية الملفات العالقة كملف البطالة والفساد المالي والإداري وملف التأهيل الاقتصادي للمواطن وملف التجنيس وحرية الصحافة.

* المحافظة على المكتسبات التي تحققت و العمل على ترسيخها،ليتحقق في الأخير و بفضل هذه الآليات وغيرها تأهيل المواطن سياسيا واقتصاديا واجتماعيا[1].

[1]– ضياء الموسوي، القواسم المشتركة، للشعب البحريني، في: صحيفة **الوسط**، عدد 27 أكتوبر 2002.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المطلب الثاني: سلبيات التحولات السياسية في

سعيا إلى فهم الواقع السياسي و الاجتماعي في كل من الكويت و البحرين،فإن صورة التحول قد لا تبدو واضحة وضوح معناه، بل قد تعبرعن قصور في فهم الخلفيات التي تغذي وتوجه مجريات هذا التحول.

ولذلك فإن المجتمع البحريني والمجتمع الكويتي قد يشهدان تحولات نوعية وتغيرات جوهرية ولكن لا تفضي في الظاهر إلى تمثلات في الفكر ولا إلى التغيير في العقليات الذهنية، بمعنى أوضح قد يحدث التحول تغييرا كبيرا وقد يتجسد خاصة في توسيع المشاركة السياسية، ولكن ليس بالضرورة أن يترك تأثيرا مباشرا وعاجلا في الفكر .

كما تنتج تلك التحولات مجموعة اختلالات تمس المنظومة الثقافية ونظام القيم وطرق المعيشية وأنماط التفكير وشبكة العلاقات الاجتماعية وأشكال السلوكيات السياسية لأفراد المجتمعين معا[1].

وقد يكمن الخلل الاجتماعي في رؤية السلطة لحقوقها ومصدر شرعيتها وموقفها من حق المجتمع في المبادرات العامة، واعتمادها في ذلك على آليات ضبط سلطوي للأفراد والجماعات، مما يؤدى إلى غياب دور فاعل للمجتمع واتصاف النخبة بالسلبية.

كما يؤدي كذلك إلى طرح إشكالية السلطة التي تمثل إحدى السلبيات التي تعيق نجاح التحولات السياسية في الكويت والبحرين خاصة مبدأ التداول السلمي عليها، فالسلطة هي أكبر من كونها سياسة عامة يمكن تكييفها بكيفية معينة عبر التسويات والمساومات السياسية المعروفة بين اللاعبين السياسيين، بل قد تطال القاعدة التي يقوى عليها النظام السياسي، وإن لم تكن مستعصية على التغيير فإن تغييرها يعني تغيير النظام السياسي ومؤسساته[2].

---

[1] – فؤاد إبراهيم، التحولات الاجتماعية في الخليج: دلالاتها السياسية و تحديات المستقبل، في: **مجلة قضايا الخليج**، عدد 2003، ص.ص.5-7.

[2] – محمد عبيد غباش، المرجع السابق، ص.21.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ولعل تغلغل رؤية أعمق للسلطة الخليجية بصفة خاصة كفيل بأن يكسب النظام السياسي الخليجي إدراكا حقيقيا للمخاطر التي تهدده و يمنحه فهما أكبر لجوانب ضعفه، فليس هنالك ما يستثني أو يمنع النظام الخليجي من الاتصاف بسمة العقلنة التي رصد ماكس فيبر تمثلها في سلوك الدول الحديثة التي أخذت بالظهور منذ منتصف القرن التاسع عشر[1].

وفي الإطار قدم باحثون عديدون الكثير من الفرضيات لتفسير جمود المنطقة الخليجية عن اللحاق بالعالم في إطار الديمقراطية فوجدوا أنها محتوية على أنظمة ملكية مطلقة أو غير دستورية وليس بسب تمركزها في منطقة صغيرة من العالم.

وقد اختلفت أهداف ومجالات تلك النظريات لتفسير مسار التحولات السياسية في كل من الكويت والبحرين ولعل أهمها ما يدور حول موضوع السلطة السياسية في إطار تغير طريقة تداولها من عدمها.

و تدور نظرية "**بوتر وورث** Butterwerth حول الخضوع الظاهر للمواطنين في الدول الخليجية إزاء أنظمة الحكم السائدة، حيث يرى الباحث أن الحياة السياسية في العالم العربي بصفة عامة تختلف بشكل كبير عن الحياة السياسية في الغرب نتيجة غياب أي معتقدات حول الحاجة الأساسية للسيادة الشعبية[2].

---

[1]- Salamé,G. (ed) Harik**, « The origins of the Arab State System »,** (Beirut : Dar al-Fikr, 1987),p. 44

[2]- Najmabadi,**The golf and arab peninsula:Adiffrent perspective**,(London:Groom Helm,1987),p.p.220-226.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كما يفسر الباحث ذلك الخضوع نتيجة لضعف السياسية وحتى إزاء مواقفها السياسية تجاه قضايا داخلية وإقليمية ودولية، ويرجعه أيضا إلى عدم إنتاج وخلق أنظمة فكرية سياسية تحد من الطغيان السياسي وتؤسس بناءا حقوقيا للمواطنين في وجه الدولة، فيقول: "ما يسهل قبول أنظمة الحكم القائمة على حكم فرد أو قلة ليس و جود أي مجموعة محددة من الأفكار في الفكر السياسي العربي بل يكمن في غيابها"[1].

كما يؤكد انه لو عبرنا ببساطة فلا يوجد في تاريخ الفكر السياسي العربي شيء يقارن بالقطيعة الجذرية مع الماضي من اجتهادات كالتي قام بها **مكيا فللي وهو بز Machiavel Hobs** في القرنين السادس والسابع عشر، والتي تم تطويرها لاحقا ضمن عقيدة الديمقراطية الليبرالية عند الأجيال التالية على يد **لوك وروسو Rousseau Lock**، والتي جعلت مفهوم السيادة الشعبية مبدأ لا يشك فيه، بل ربما غير قابل للشك".

ومع ذلك، فإن تفسيرات **بوتر وورث** لظاهرة غياب التسييس أي الخضوع لأنظمة حكم مكروهة لكن متروكة لإرادتها القيادية قوبلت بالرفض اثناء اسقاطها على الوضع الخليجي، لأنه يمكن إرجاع ذلك الخضوع بشكل مباشر للتدخلات الواسعة النطاق من قبل الأنظمة المسيرة بعقيدة الديمقراطية الليبرالية التي تعزز وجود أنظمة و تزعزع بقاء أنظمة أخرى، وفي الحالتين معا لا يتولد تعزيز الوجود أو زعزعته من إرادة داخلية صرفة، بل ربما من نظام هيمنة خارجي[2].

---

[1]- Butterwerth, **Authority in Arabic Political Thought**, (London : Oxford studies in the economic History of the Middle East, 1987), p.91.

[2] –أيبش يوسف، **نصوص الفكر السياسي الإسلامي**، (بيروت:دار الطليعة،1966)، ص.148.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ولأن كل نظام اجتماعي هو بناء ليس خالدا و
المناسبة وللتصدع و الخراب، وهو لذلك بحاجة إلى أن يعاد بناؤه باستمرار، ولشرح ذلك يقدم "**فيريرو**"**Ferrero** سببا يتمثل في مبدأ الشرعية الذي يقوم عليه النظام الاجتماعي وهو شيء وقتي عابر لا يملي إرادته إلى ما لا نهاية.

ولهذا فمنذ بسطت بريطانيا هيمنتها على المنطقة أوائل القرن 19م، قامت بتحويل الأنظمة القبلية إلى أنظمة ميراثية، لكن الوضع لم يكن هينا أمام الحكام الجدد، فقلة الموارد المرتبطة باقتصاد الكفاف و الندرة لم يمكن السلطة الوليدة من فرض قوتها بشكل حاسم[1].

وقد أنتجت التحولات الاقتصادية تحديات كبيرة أمام تلك الفئة الحاكمة، حيث كانت حيازة الحاكم الخليجي لمكوس الجمارك وتصرفه فيها بحرية مطلقة عاملا مهما في خلق أزمة اقتصادية تهدد طريقة الإنتاج والعيش التي استمرت لسنوات قادمة طويلة.

كما أدت تلك التحولات في الكويت والبحرين إلى نشأة مجالس أو حركات إصلاحية حاولت إيجاد حلول اقتصادية جديدة نتيجة انهيار اقتصاديات الغوص على اللؤلو في الثلاثينيات بهدف تحديث آليات الحكم التقليدية عبر توسيع دائرة المشاركة السياسية.

ونتيجة للدعم الكبير الذي تلقاه الحكام من طرف القوى الأجنبية في التغلب على تحديات المجالس الإصلاحية، قاموا بتبني جهود التغيير الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي في حالة الكويت في ستينيات القرن الماضي و في البحرين في السبعينيات من القرن الماضي أيضا.

---

[1] – يوسف محمد عبيدان، أجهزة الحكم الخليجية في ظل الحماية البريطانية، في:**مجلة السياسة الدولية**، السنة30، العدد115، يناير1994، ص.ص.55-56.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كما مكن تدفق الموارد النفطية في يد السلطات تشرك فيها أيا من القوى الاجتماعية التقليدية الصاعدة تاريخيا، كرجال الأعمال و المثقفين، في تحديد شكل التحديث وغاياته[1].

ومما سبق ذكره، تتضح أهم سلبيات عملية التحولات السياسية في الكويت والبحرين من خلال عدم إشراك القوى الاجتماعية التقليدية والقوى الاجتماعية و السياسية الحديثة في صياغة عملية التحديث وتحديد مسار التحول السياسي لتخلص إلى نتيجة ايجابية تشكل بها تحالفا سليما يؤدي إلى استمرار التحولات السياسية[2].

بالإضافة إلى ذلك فان عصر البترول أحدث طفرات مفاجئة خلقت جملة من الإختلالات والتناقضات، فمن الفقر المدقع إلى الغنى الفاحش، ومن العزلة التامة إلى الانفتاح المطلق، مما تسبب في قطع الأواصر والروابط بين الأجيال وأدى إلى صراعها حول غياب اللغة المشتركة في التفاهم والتعامل والتكامل وفي التطلعات والأهداف المشتركة.

ولهذا فإن التحول أخذ منذ تدفق الثروة ينطلق بوتائر متسارعة و يعصف بكل البنى القديمة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية فأدى إلى البحث عن سبل للحد من سرعة التحول و أضراره المحتملة.

كما أدى كذلك إلى تحول المجتمع من زراعي إلى نفطي وغير من التراتبية التقليدية السائدة في المجتمع و النظام المراتبي و القيمي، فأحدث تغيرا كبيرا في العادات والتقاليد وفي الامتيازات خاصة تلك المتعلقة بالعائلة الحاكمة في الكويت والبحرين.

تشير الدلائل إلى أن الامتيازات التي يتمتع بها أبناء وبنات العائلة الخليفية في البحرين قد ازدادت في عهد الأمير الجديد بسبب حاجة الأمير إلى طمأنة العائلة و ضمان تأييداتها المشروعة وكسب دعمها في مختلف القرارات و السياسات المتخذة.

---

[1]– أنيس عبد العظيم، قراءة في سنوات الغليان: الكويت، في: جريدة **الوطن**، عدد 19–26 أفريل 1989 .

[2]– فرح، نادية رمسيس، التنمية و أزمة التحول السياسي، في: جريدة **المنار**، السنة الأولى، عدد 6 جوان 1985.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

يلاحظ المتتبعون للحياة السياسية في البحرين أبناء العائلة يتربعون على الحكم منذ بداية التنظيم الإداري عام **1962**، إذ يتولى هؤلاء ما يعرف بالحقائب الإستراتيجية.

وقد يلاحظ كذلك تزايدا في حصة العائلة الخليفية في المراكز الإدارية العليا والوسطى في إدارات الحكومة والمؤسسات العامة رغم الخطابات المتكررة حول المساواة وتكافؤ الفرص، حيث يبرر أنصار الأمير، ومن بينهم قيادات معارضة سابقة، استمرار هذه الامتيازات بتبريرات مختلفة كعدم استقرار الحرس القديم الذي يرون فيه العدة للانقلاب على المشروع الإصلاحي والعودة بالبلاد إلى ما كانت عليه قبل انطلاقة العمل بالميثاق الوطني.

وللإشارة، فإن دستور البحرين وميثاق العمل الوطني، ينصان على أن للأمير "**ذاتا لا تمس**"، و لكن الوثيقتين لا تتضمنان- مهما تعسفت قراءتهما- أي نص على حقوق خاصة بأفراد العائلة الخليفية.

فيما يرى البعض الآخر أن استمرار الامتيازات غير الدستورية و بقاءها دون حل قد يلعب دوره في تآكل مصداقية المشروع الإصلاحي وفي إجهاض محاولات الإصلاح المتكررة في تعبئة الناس حول المشروع لبناء دولة دستورية بالمعنى الذي تهدف اليه عملية التحول السياسي[1].

[1]-عبد الهادي خلف، المشروع الإصلاحي في البحرين، في: **مجلة القدس العربي**، عدد 30 افريل2002، ص.ص. 10-15 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وعلى الرغم من أن التحولات السياسية أدت إ
وتحديث الأساليب العمرانية، والتنامي المتسارع للطبقة الوسطى والمدينة المتطورة في الحقلين الصناعي والزراعي، والانفتاح الاقتصادي والاجتماعي على العالم والاتصال الثقافي والتواصل عبر وسائل الإعلام و الاتصال، وساهمت في إحداث تبدلات سلوكية جوهرية في حياة الأفراد في المجتمع، إلا أنها أدت إلى خفض ورفع في النظم الاجتماعية و الاقتصادية والفكرية القائمة، وغيرت من بعض المعالم التي تمثل خصائص جوهرية فيها وأدت إلى انبثاق نظم بديلة تتشكل عبر الأزمنة الحديثة[1].

وفي ظل تبدل وسائل الإنتاج وطرق المعيشة تنهار فئات اجتماعية تقليدية لحساب فئات حديثة برزت في ظل برنامج التنمية والتحديث الاقتصادي، وتبعا له إنهار النظام المراتبي في المجتمع.

كما كسر التحول الاقتصادي احتكارية العائلات التقليدية الثرية، سيما تلك العائلات التي وجدت نفسها عاجزة عن مواكبة شروط التحديث لتبقى على سياقها الوظيفي البدائي الذي لا يصمد أمام حركة الصناعة في سرعتها وتطورها المتواصل،فأصبحت بذلك و جودا ظرفيا ذا تأثير ضعيف، فيما ظهرت عائلات جديدة تنبهت إلى مجريات التحول الاقتصادي والسياسي واستفادت من فرص وإمكانيات الأوضاع الاقتصادية الجديدة.

ومن جهة أخرى لعبت الشركات النفطية والصناعية دورا مهما في تهميش دور العائلات الثرية التي كانت تحتكر الأنشطة الاقتصادية التقليدية في مجالات مثل الزراعة والحرف اليدوية وبعض الصناعات البدائية البسيطة خاصة في البحرين[2].

---

[1]– عبد الرحمن أسامة، **المثقفون و البحث عن مسار: دور المثقفون في أقطار الخليج العربية في التنمية**، (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص.ص.259-363.

[2]– عبد الفضيل محمود، **النفط و المشكلات المعاصرة للتنمية العربية، سلسلة عالم المعرفة**،16، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، 1979)،ص.248.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وفي هذا الإطار، يضيف "**بول فياي**" viaille إعادة تشكيل واختراق شاملة للمجتمع بشقيها الايجابي و السلبي"، والصفة التي يجدر رصدها بدقة على الصعيد السياسي تكمن في تمتع السلطة الخليجية بصفة عامة باستقلالية لا مثيل لها عن مجتمعها، حيث يكتسب هذا الاستقلال ثلاثة أوجه أساسية تتمثل في الاستغلال الاقتصادي الاستقلال عن العمالة المحلية و الاستقلال الأمني العسكري التي تشكل في حدا ذاتها ايجابيات و سلبيات متداخلة ومتباينة أحيانا1.

I. /الاستقلال الاقتصادي:

يشكل الاستقلال الاقتصادي أساسا لمفهوم الدولة الريعية و الذي يستند إلى تحليل عوائد النفط، كما لا يرتكز فقط على عدم الاعتماد على فرض الضرائب على المواطنين وهذا المعمول بـه في كل من الكويت و البحرين، و لكنه يشمل قدرة السلطة على ممارسة ما أسماه بـول فيـاي بتفكيك المجتمع وإعادة تشكيله واختراقه، وصولا إلى الهيمنة عليه.

بمعنى آخر، إن الاستقلال الاقتصادي بالرغم من انه خطوة إيجابيـة إلا انـه أدى إلـى الهيمنة على أشكال الوعي الاجتماعي و مستويات الفعل السياسي.

كما ولا تشكل عملية الرعاية– Patronage –التي ركز عليها هـذا المفهـوم إلا أقـل الأمور أهمية مقارنة بفتح البلاد على مصراعيها لاكتساح قوى السوق العالمية التي لا تشـمل السلع المادية فحسب، بل الوسائط الخدماتية والثقافية، إضافة إلى البنية الحقوقية والقانونية.

---

[1]– إبراهيم سعد الدين، **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية**، مرجع سابق، ص.ص. 142–146.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

II. /الاستقلال عن العمالة المحلية:

يشكل وضع العمالة غير المواطنة ذات النسب الكبيرة عنصرا من عناصر استقلالية السلطة عن المجتمع، فمن الواضح أن قوة العمل الأساسية في هذه المجتمعات يتم استيرادها كسلعة من الخارج للاستخدام لفترة محددة دون أي حقوق سياسية وبأقل الحقوق التفاوضية في سوق العمل، وهي معرضة للترحيل حينما تنتهي الحاجة إليها.

إن هذه الوضعية تمكن الدولة الخليجية من الانتفاع من قوة عمل ماهرة دون التعامل معها كجزء من مجتمعها التمثيلي –Constituency– الذي يجب عليها أن تلبي أو على الأقل، أن تظهر استجابتها لتلبية حاجاته وتحقيق قيمه، وبهذا المعنى الساري العمل به، تفهم عملية توليد الشرعية وكيفية المحافظة على استمرارها[1].

لكن في المقابل، فالأعداد الضخمة من قوة العمل الخارجي، عربية كانت أم أجنبية، تهمش المجتمع المحلي سياسيا أمام نظام حكمه وذلك عبر إزاحته من مواقع الإنتاج التي يمكن من خلالها أن ينتج صراعا اجتماعيا وسياسيا[2].

---

[1]– سعاد الصباح، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي،سعد الدين ابراهيم،(محرر)**، مرجع سابق، ص. ص. 662–664.

[2]– فيصل إبراهيم الزياني، **مجتمع البحرين و تأثير الهجرة الخارجية في التحولات البنية الاجتماعية**، (القاهرة: دار اللطائف،[د.ت])، ص.225.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وقد ساهمت هذه المعطيات في كسر احتكاريـ
الثقافي للأفراد وللفئات الاجتماعية يخضع لمصادر توجيه متعددة، فكان من الطبيعي أن تتسرب بعض الثقافات الأجنبية للداخل، مما يضعف من تأثير مصادر التوجيه المحلية، ومن الطبيعي أن تغذي هذه الثقافات ميولات سياسية متنوعة وأحيانا متنافرة تأخذ شكلا تنظيميا أعمق وتسعى إلى نشر أفكار التغيير وتطالب بإجراء تحولات سياسية مختلفة[1].

وما تجدر الإشارة إليه، أنه في الوقت الذي عملت فيه مصادر التوجيه الثقافي الخارجية على تهميش دور التوجيه المحلي، فإنها رهنت المجتمع لكل التبديلات التي تمر بها، ولم يعد المجتمع في منأى عن تأثير تلك التغيرات، سياسية كانت أو ثقافية أو اقتصادية.

لقد صدقت عمليا في الكويت والبحرين مقولة المجتمع الاستهلاكي الذي يكاد يحتوي كل المجالات، بما في ذلك المجال الثقافي، فقد راح الجميع يستهلك الأفكار المستوردة التي أصبحت تغذي الذاكرة الجماعية، وتراهن على محو المخزون الثقافي الموجود، وأصبح الوعي العام أسيرا لكل المنتوجات المبثوثة عبر المحطات الفضائية، الذي إلى نبذ الواقع وعزله كأحد أشكال الاحتجاج الصامت ويظهر في هيئة اللباس و طريقة العيش المستحدثة[2].

إن هذا التحول السلوكي بدأ يأخذ منذ وقت قريب هيئة تحول فكري خطير يهدد نظام القيم والمعتقدات والأفكار، فالتغيير الكبير في البيئة الاجتماعية لا يعدو أن يكون سوى مؤشرا بارزا على احتمال تبلوره في تيار فكري احتجاجي، بل يستمد هذا التحول المشدود إلى الخارج قوته ومبرراته من إحباطات وإخفاقات الواقع.

---

[1]– وطفة علي، "الثقافة و أزمة القيم في الوطن العربي، في: **مجلة المستقبل العربي**، السنة17، العدد192، فبراير1995، ص.ص. 25 –28.

*أنظر أيضا:– ثناء فؤاد عبد الله، خصوصية طرح الديمقراطية في الواقع العربي، في: **مجلة المستقبل العربي**، السنة17، العدد187، سبتمبر1994، ص.15.

[2]–عبد الرحيم فؤاد الفارس،"العمالة الوافدة الى دول مجلس التعاون الخليجي:القوة الشرائية للأجر،آثارها وعلاقتها بتوطين العمالة"، في: **مجلة دراسات الخليج و الجزيرة العربية**، السنة23، العدد90، جويلية–سبتمبر1998، ص.260.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كما نتج ذلك عن التفوق الغربي بعد انهيار الا
الإقليمية والدولية المناهضة للغرب والولايات المتحدة و تحديدا منذ بدأ عقد التسعينيات حيث أفضى ذلك إلى تبلور اتجاه نقدي عنيف في المنطقة يمارس عملية ضغط كبيرة عبر مراجعة انتقامية للتراث بتحميله المسؤولية الكاملة لكل الأزمات التي شهدتها المنطقة.

وقد تنامى هذا الاتجاه بعد انسداد أفق الحل إقليميا ودوليا، وأصبح ينادي بإصلاح القوانين المدنية كالحريات العامة وقوانين الجزاء و إصلاح النظام الإداري للتوظيف و الأسواق العامة و البنوك المركزية وإصلاح النظام الاقتصادي كتنظيم الضرائب وسن تشريعات السوق و فتحها أمام المبادرات الفردية.

تعد هذه الإصلاحات كفيلة بان تحدث تغييرا جوهريا وتحولا نوعيا في المجالات الأخرى السياسية والثقافية، وعندما تتحق يمكن لكل من الكويت والبحرين أن تجد الأساليب والطرق المفيدة والناجعة لعبور العولمة دون أخطار وأضرار غير متوقعة[1].

قد تبدو هذه النظرة تشاؤمية لأنها تصدر عن تحليل سلبي و في ظاهره انهزامي للأوضاع الاجتماعية، لكنها تقف عند أهم السلبيات التي نتجت عن تلك التحولات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية.

كما تقوم كذلك بتشريح الواقع واكتشافه بالوقوف عند سلبياته، حيث يتطلب ذلك معرفة دقيقة لكيفية التعاطي معه وتهيئة الشروط الضرورية للتحكم في تحولاته لتنظيم مسارات التحول القادم من الخارج.

---

[1]– حليم بركات، **المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات**، (بيروت: مركز دارسات الوحدة العربية،2000)، ص.ص.253–254.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ويقصد بالتحكم في التحولات الحاصلة داخل والبحرين التحكم بطريقة عقلانية وعن دراية بأخطار التحول وعوائقه وآليات إعادة تكوينه في ظل التحول الخارجي وما يجره معه من تحولات وتغيرات ومعطيات جديدة ومستمرة.

فالتحولات الكبيرة التي يشهدها العالم حاليا، يراد بها أن تعيد تجميع القوة في قبضة الغرب(أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية)، كما ينتظر من ورائها عملية إخضاع وتبعية شاملة لبلدان العالم بتجريدها من كافة وسائل القوة الضرورية.

و بهذا، يحول هذا العامل شعوب العالم الآخر إلى مستهلكين جدد للمنتوج الغربي تجاريا وإعلاميا وعسكريا وثقافيا وسياسيا، فيما سيتحول الغرب إلى مجرد صانع أزمات في بقع من العالم ومسو للمشاكل في بقع أخرى من مناطق جغرافية أخرى من العالم[1].

III. /الاستقلال الأمني العسكري:

برغم صغر أسواق دول الخليج إلا أنها تقوم بإنتاج سلعتين إستراتيجيتين على الصعيد الدولي، "النفط و الفوائض المالية"، وهذا ما أدى إلى مد الضمانات الأمنية الغربية إلى جميع دول الخليج بما فيها الكويت والبحرين، وهذه الضمانات التي جرى اختبارها مرارا بنجاح خاصة في الكويت خلال التسعينيات، تضيف ركنا حيويا في تقوية السلطة الخليجية وتعزيز حمايتها مما كان يتهددها من تحديات داخلية وخارجية أثناء وبعد أحداث حرب الخليج[2].

وقد سعى الغرب أثناء الحرب الباردة والعقود التي تلتها إلى الإبقاء على الأوضاع القائمة في الدول الخليجية دون تغيير بسبب تخوفه من أن تدخلا اقل ربما يقود إلى نجاح الاتحاد السوفيتي في التأثير على المنطقة، أو أن الاضطراب في الخليج قد يؤدي إلى اضطراب إمدادات النفط وما يترتب عليه من زيادة في الأسعار.

---

[1]– على الدين هلال، و نيفين سعد، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار و التغيير**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2000)، ص.ص. 104–125.

[2]– محمد عبيد غباش، المرجع السابق، ص. 14–15.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كما أدى هذا التدخل إلى تجميد عملية الإصلا
السلطة في الميدان الأمني، حيث بات الاعتماد الطبيعي على مواطنيها للتعبئة العسكرية أمرا قليل الأهمية كنتيجة للاعتماد على الضمانات الأمنية الغربية[1].

و في هذا السياق،يتضح أن الحاكم الذي لا يستمد وضعه من الرضا عليه بل من حماية القوى الأجنبية، يعيش علاقة فريدة مع شعبه،فالأدبيات السياسية السابقة تكاد تجمع انه من المتعذر أن تستمر تشكيلة دون دعم داخلي من طبقة اجتماعية أو اثنية أو طائفة تساند الحكم في وجه مناوئيه في الداخل و توفر له الشرعية.

وفي مقابل هذه الشرعية يقوم الحاكم بأداء واجبه في عقد صريح و إن لم يكن مكتوبا، ويتضمن هذا الواجب بالغ التعقيد توفير الأمن وإدارة نظام قانوني يضمن حقوق الأفراد والجماعات، و يلبي ضرورات اقتصادية في حد معين يتفاوت من مجتمع إلى آخر يمكن للأفراد عبره من الإنتاج و العيش، بيد أن هذا التوازن بين واجبات الحاكم و حقوق المواطنين ينهار حينما تتدخل قوى خارجية لتضمن للحاكم وجوده رغما عن معارضة بعض قوى مجتمعه[2].

ولعل نظام آل خليفة في البحرين يؤكد ذلك، حيث يمكن وصف هذا النظام حسب **توماس مان** Tomas Man" بنظام النخبة الحاكمة فوق الدولة"، فعن طريق استخدام مزيج من المصادر الخارجية والداخلية يستطيع النظام الخليفي أن يمارس السلطات الاستبدادية لدولة ما قبل الحداثة و سلطات البنى التحتية للدولة الحديثة.

---

[1] –محمود عبد الفضيل، **النفط و الوحدة العربية: تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة و العلاقات الاقتصادية العربية**، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية ،1979) ، ص.ص. 234–236.

[2] – إبراهيم سعد الدين، المرجع السابق، ص. 145.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وتظهر السلطة الاستبدادية لنخبة الدولة في عـ
الدخول المقنن والمنتظم ضمن الإطار المؤسساتي الذي يتجلى في مفاوضات ومساومات مع مجموعات أخرى في المجتمع، في حين يمكن ملاحظة سلطة البنية التحتية من خلال القدرة الفعلية للدولة على اختراق المجتمع المدني وفرض التنفيذ الفعلي للقرارات السياسية في عموم البلاد[1].

وقد شكل الاعتماد على عوائد النفط وغيرها من المداخيل، التي تراكمت عن ما تحصلت عليه الدولة من الدول الخارجية مما أعطى البحرين صفة الدول الريعية، ومكنت كذلك النظام من إعادة توزيع بعض هذه المداخيل عن طريق التوظيف في أجهزة الدولة وعن طريق الخدمات الاجتماعية.

كما يؤدي هذا التحول إلى نتائج سياسية أخرى تتولد جراء نمو الدولة الريعية، حيث تصبح أجهزة الدولة بمثابة القاطرة الرئيسية المحركة لعملية تسهيل الدوران الاقتصادي في البلاد بهدف تخصيص الموارد اللازمة لتغطية احتياجات مختلف القطاعات.

ويقترح بعض الباحثين مجموعة استنتاجات لهذه المرحلة منها:

* تصبح الدولة وسيطا بين النظام الرأسمالي العالمي وبين اقتصاد المجتمع المحلي.
* تسعى الفعاليات الاقتصادية إلى دورة الريع بدلا من الاهتمام بقاعدة إنتاجية فعالية.
* تشجع الدولة بروز مستويات معينة من إتكالية المواطنين عليها تؤدي بهم إلى عدم المبالاة بممارسة أي نشاط أو فعالية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

[1] -محمود عبد الفضيل، المرجع السابق، ص. 12.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

* وفر الاستقلال المالي للدولة درجة عالية من الا
لمختلف طبقات المجتمع ونتيجة لذلك تستطيع النخبة الحاكمة بمرونة نسبية تغيير السياسيات العامة[1].

وعن طريق هذه الدرجة العالية من الاستقلالية النسبية التي تتمتع بها الدولة فإنها قد تكون قادرة في بعض الحالات على خلق فئات وطبقات اجتماعية جديدة، وكذلك تتدخل في تمييز أو إعادة تشكيل فئات وطبقات قائمة.

إن أحد النتائج المباشرة لسيطرة العائلة الخليفية على الريع وقنوات تدويره تكمن في تحويل الولاء للنظام على أن يكون شرطا مقبولا من الاشتراطات الاجتماعية السائدة، شأنها في ذلك شأن العائلة الحاكمة في الكويت.

وبذلك يتم تأمين هذا الولاء للنظام من قبل قوى متفرقة ومتنافسة في المجتمع عن طريق نظام معقد يستند إلى التشطير الاجتماعي كما يعتمد على هرم من الوسطاء من وجهاء البلاد، حيث يقف الأمير على قمة الهرم التشطيري للوجهاء باعتباره السيد المطلق، لأنه يدين بمركزه إلى موروث السياسة البريطانية منذ خضوع المنطقة لسيطرتها[2].

وبالإضافة إلى تلك الاستنتاجات التي تحمل مجموعة من السلبيات، فإن المؤسسة العسكرية الأمريكية تقدم وصفا مخيفا حول البحرين خاصة فيما يتعلق بنفطها فتقول:

"إن البحرين موطن واحد من أقدم الحضارات في الشرق الأوسط وأول دولة ستصبح شحيحة النفط ومن بين البلدان القليلة التي تشهد مواجهات سياسية عدائية من قبل معارضة أكثر راديكالية".

---

[1]- Ayubi Nazih,"from state socialism to controlled commercialism: the emergence of Egypt's open door policy",in: **journal of common wealth and comparative politics,** vol. 20, No.3,1982.

[2]– سعيد الشهابي، **البحرين 1929–1971: قراءة في الوثائق البريطانية**، (بيروت: الدار الأدبية،(د.ت)).

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تعتمد البحرين أساسا على عوائد من صناعة السعودية والخدمات، ويتمتع أميرها بدعم السنة والشيعة، ويحكم بالتشاور مع أفراد عائلته وأعضاء الحكومة الشيعية والسنة، وتسمح البحرين كذلك للجاليات المسيحية واليهودية والهندوسية والبهانية بممارسة عاداتهم و معتقداتهم علنا1.

إن هذه الدولة البالغة الاستقلال تظهر قوية جدا أمام شعبها، مثل الكويت، بالمقارنة مع البحرين، فهي لا تتمتع فقط بمزايا اقتصادية وأمنية وسكانية تغنيها عن الاعتماد على مواطنيها، إنها فوق كل ذلك، ونتيجة لكل ما سلف ذكره، تتمتع بأهم ميزة تتصف بها الأنظمة الخليجية تكمن في إلغاء الحاجة لنيل الشرعية.

بمعنى آخر، فإن النهاية المنطقية لدولة بالغة الاستقلال في مجال الاقتصاد يتطلب توفير قوة العمل والأمن من خلال تحرير السلطة بواسطة المساءلة القانونية والمراقبة المستمرة،كما تستلزم الضرورة قيامها بتقديم تبريرات حقيقية أو ظاهرية تهدف إلى تبرير مطالب شعبية وتسعى إلى تحقيق أهداف عامة تمثل في الأصل آمال الشعب[2].

و يؤكد بعض الباحثين أن المشكلة الملازمة لكل دولة حديثة العهد بالتحولات السياسية تكمن في مكابدة أزمة دائمة للشرعية وقد تختفي هذه المشكلة تدريجيا في الدول الخليجية، لأنه يتبين انه برغم وجود كل الشروط التقليدية لوجود أزمة إلا أنه لا تظهر على السطح أية أزمة، لأن السلطة الخليجية لا تملك شعبا، بمعنى أن الشعب الخليجي لا يملك السلطة.

---

[1]– عبد الخالق عبد الله، **العلاقات الخليجية الأمريكية**، (الشارقة: مؤسسة دار الخليج،1999)، ص.ص. 66-71.

[2]-Habermas, Jurgen**, Legitimation crisis**,(London: Heineman, 1976),P.264.

* يرى هابرماس أن أزمة الشرعية لا تقتصر على الدول المتخلفة، فقد تعيشها بشكل دائم كل الدول المتقدمة.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كما تختلف اتجاهات الرأي العام الخليجي اللام
تفسيرها إلى الاستقلالية البالغة التي تتمتع بها السلطة الخليجية، وهذا يمثل أساسا وضمنيا في عملية الإقصاء السياسي التي تتصف بها المنطقة الخليجية و هومتعمد في ظل التحولات السياسية التي تشهدها المنطقة الخليجية بصفة عامة.

كما يرجع ذلك الاختلاف إلى مفهوم الدولة الريعية القائم على تحقيق الشرعية عبر ما يمكن تسميته"برشوة عامة"، الذي أدى إلى سيادة التصور المطروح اليوم المتمثل في انه وإن لم ينكر دور الإنفاق العام في التحرر من ضرورة دفع الضريبة لتهدئة المواطنين، فإنه يضيف إلى المداخيل النفطية عاملين إضافيين يكمنان في العامل السكاني والعامل الأمني كأركان أخرى تساهم في تمكين النظام الخليجي من ضبط مواطنيه، مما ينتج اختلالا في التوازن الدقيق بين الحكام والمحكومين بدفع السلطة إلى منزلة قريبة من الهيمنة على المجتمع[1].

من خلال هذه السلبيات المذكورة والتي تشكل شقا في تقييم عملية التحولات السياسية في الكويت والبحرين، فإن هذا التحليل يبدو متشائما في إيجاد إمكانات لتطوير النظـــام السياســـي الخليجي، وتعميق المشاركة السياسية فيه، و توسيع دور مجتمعه المدني[2].

---

[1]– عبد الله الخالق، « النفط و النظام الإقليمي الخليجي"، في: **مجلة المستقبل العربي**، السنة 16، العدد 181، مارس 1994، ص. ص.17–21 .

[2]-Larbi Sadiki, al- la nidam: an arab vew of the new, (dis) order,in: **Arab studies quarterly**, vol. 17, n.3, 1995.

أنظر أيضا: –غانم النجار، واقع ومستقبل الأوضاع السياسية في دول الخليج، في: **مجلة المستقبل العربي**، السنة 24، العدد268، جويلية 2001، ص.96 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ومن الواضح أن الدولة الخليجية وبخلاف سلـ
ترث قوة سلطتها السياسية الداخلية إلى أنها ترث أيضا ضعف مجتمعها المدني، لهذا فهي دولة ضعيفة رغم التحولات السياسية الحاصلة سواء في محيطها الإقليمي أو الدولي.

كما تعد الدولة الخليجية دولة منكشفة أمنيا لاعتمادها شبه التام على غيرها، و هي معرضة لضغوطات قد تكون كارثية من الدول الداعمة أمنيا، و من الدول التي تستورد منها اليد العاملة التي تأتي من الدول النووية، و يظهر هذا الانكشاف من خلال الاعتماد المفرط على تصدير النفط الخام الذي قد يواجه بدائل طاقة منافسة بسبب تحولات وتقدم تكنولوجي متدفق باستمرار.

بالإضافة إلى تلك العوامل و الأسباب التي أدت إلى انكشاف البحرين و الكويت يوجد عامل آخر يؤثر ويهدد مستقبل الدولة الخليجية يكمن في الايكولوجيا الخليجية الشديدة الحرارة و الشحيحة بالمياه و المفتقدة للأراضي الخصبة،وربما سيخلق أزمات داخلية و جوارية وإقليمية[1].

ومن الواضح أن تحديد الواقع الخليجي يتوقف على عاملين:

* حقل الضمانات الأمنية الأجنبية المقدمة للنظم السياسية الخليجية في ظل مواجهة مطالب شعوبها في المشاركة السياسية واحترام حقوق الانسان.

* حقل استعادة الشعوب الخليجية لمواقعها في سوق العمل الذي تمت إزاحتها منه.

[1]– حمدي عبد الرحمن حسن، العولمة و أثرها السياسية في النظام الإقليمي العربية، في **مجلة المستقبل العربي**، السنة 23، العدد 285، أوت 2000، ص.ص.4– 9.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ومن خلال رصد هذين الحقلين يمكن تحديد ب
في الكويت و البحرين من عدمها، لأن الإدارة الأمريكية الراهنة تبنى علنا مشروعا سياسيا إصلاحيا لمنطقة الشرق الأوسط يستند إلى الديمقراطية، والعلمنة، ولكنه من المشكوك فيه أن يتخطى المشروع حيز التنفيذ الجاد، لان القوى الأكثر تأهيلا للبروز في الوضع الديمقراطي هي الحركات السياسية الإسلامية، و التي تنظر إليها الولايات المتحدة و حلفاؤها على أنها الخصم الأمني والسياسي والعقائدي الأول لها في المنطقة[1].

ومن خلال ما سبق تناوله من معطيات حول تجربة التحولات السياسية في الكويت والبحرين، فان التجارب الديمقراطية في الخليج بصف عامة سوف تبقى في حدها الأقصى في إطار شكلي مشابه للتجارب الديمقراطية المزعومة في مصر و الأردن و المغرب الأقصى[2].

كما يصعب التكهن بنجاح عملية التحول السياسي ما دام أن هناك لا مبالاة في الارادات السياسية ونظرا لغياب الجدية في المبادرات الفردية من قبل القوى السياسية الفاعلة في الحياة السياسية من جهة، وإلى نقص الوعي لدى المواطنين بأهمية هذه العملية وضرورتها من جهة أخرى.

---

[1]– عبد النور بن عنتر، إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي، في:**مجلة المستقبل العربي**، السنة 24، العدد 273،نوفمبر 2001 ، ص.ص. 6–16.

[2] عبد الإله بلقزيز، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص.ص. 136–138.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

خـــاتـــمـــة:

إن عملية التحديث سيرورة معقدة ومستمرة وتوقفها يقود حتما إلى تشـــويه النتـــائج الايجابية التي توصلت إليها في المراحل السابقة، وقد دلت تجارب التحديث الناجحة فـــي العالم على أن غاية عملية التحول هي الحداثة المكتملة على غرار قول ابن خلدون بـــان التحضر أو الاستقلال هو غاية البداوة.

كما أن البداوة المستقرة هي التي تقود إلى التحضر الذي هو غاية العمران البشري، وكذلك تقود عملية التحديث، من حيث هي سيرورة مستمرة، إلى الحداثة المحققة التي تؤسس لمرحلة ما بعد الحداثة الأولى وفق شروط موضوعية تختلف نوعيا عن ما كانت عليه عملية التحديث الأولى.

رغم ضرورة اعتماد تلك الشروط الموضوعية التي تؤدي الى الدخول في مرحلة التحديث بطريقة آمنة، إلا أن الفكر السياسي العربي مازال يتخبط في مأزق إقامة التوازن أو التطابق ما بين الشريعة الإسلامية وكل قانون وضعي حديث، ونتج عن ذلك هيمنة الفكر السلفي والأصولي في كثير من الأقطار العربية والخليجية على وجه التحديد، وأعاق دخولها الطبيعي إلى عالم الحداثة في مرحلة تاريخية تأخرت سنين وعقود عن الدول المتطورة التي أنجزت نهضتها الأولى و دخلت مراحل متقدمة من التحديث والتغيير.

و يرى البعض أن مجافاة العقلانية في تراثنا الإسلامي قد أخرت تقدمنا، وأبقتنا في الدائرة العصبية التي تحدث عنها ابن خلدون، رغم أن الدين الإسلامي كان يدعو إلى المساواة والتغيير واحترام الاختلاف في العادات و التقاليد.

لكن و في ظل جملة التغيرات التي مر بها التطور التاريخي لكل دولة من دول الوطن العربي بما فيها الكويت والبحرين، تغيرت المفاهيم والممارسات العقائدية و تعددت المذاهب الدينية و الفكرية، و وجدت هذه الدول نفسها أما ثلاثة بدائل هي في الأصل سيناريوهات تحدد مصير ومستقبل التحولات السياسية فيها.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- إما تكريس وضع التبعية الراهن، و تعميقه مـ
من أبعاد محددة في إطار النظم الداخلية والعلاقات مع العالم الخارجي.
- و إما إحداث تغييرات متفرقة تدريجيا تشكل ردود فعل إصلاحية لوضع التبعة القائم و المحتمل.
- و إما الاستجابة الثورية لتحديات الواقع، وذلك من خلال المشاركة الفعالة المتكافئة في عملية التطور العلمي والتكنولوجي العالمي، بما يخدم الحاجات و التطلعات العربية القومية، و بما يتحقق المشروع العربي الحضاري الجديد المؤمل.

و إذا وضعت هذه البدائل و التصورات على محك التقييم الفكري، فإن البديل الأول لا يشكل السمة الغالبة على طبيعة التحولات السياسية،على الرغم مما يبدو من أن كثافة الواقع المباشر تميل إلى ترجيحه، وذلك لأنه يتناقض مع ما يكشف عنه التطور العربي والعالمي من سيرورة تنفي إمكان تثبيت الواقع القائم لأنه عرضة للتحولات و التغييرات المستمرة.

و من جهة ثانية، فالبديل الثاني الإصلاحي والتدريجي لا يحقق ما تسعى إليه عملية التحول السياسي، بل على العكس، فهو قد يزيد من حدة التخلف والتبعية ولكن في صورة مستحدثة و بمظاهر متعددة.

أما البديل الثالث فيمثل الغاية من وراء التحولات السياسية الهادفة إلى توسيع دائرة المشاركة السياسية الفعالة واحترام حقوق الإنسان وإقامة أحزاب سياسية ترقى بمستوى التجمعات السياسية في صورة ديمقراطية تساهم في التجديد والتسريع من وتيرة إنجاح وتفعيل مسار التحول السياسي في كل الدول العربية و الخليجية بصفة خاصة.

و بالطبع، لن تتحقق هذه الحركية إلا وفق آليات متطورة تعمل على إيجاد الحلول المناسبة التي تتجاوز سلبيات التحولات السياسية وعوائقها، وتعتمد على التعاون بين القوى السياسية و العائلة الحاكمة.

إن البحث على تلك الحلول يصبح مجرد إعانة إضافية لتسـريع وتـائر التحـول السياسي،و يصبح آلية من آليات تعزيز الكشف عن إجراءات وأساليب تفيد فـي مجابهـة أخطار التحول السياسي و تساهم في التخلص من سلبياته ولو تدريجيا.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كما يحتاج كذلك مراجعة شاملة و جزئيـــة للـ
التاريخية، سعيا إلى فهم الواقع و بحثا عن أساليب ناجحة عملية التحول السياسي بالوقوف عند أهم عوائقها لمعالجتها وتغييرها لتصبح في حد ذاتها آليات تساهم في إنجاح التحولات و تحقيقها بطريقة عقلانية وجادة.

و لن تحقق هذه التحولات أهدافها إلا بالوقوف عند أهم أزماتها ومحاولة تسـويتها كتصفية النزاعات الداخلية، فثمـة نزاعـات تحركهـا عوامـل اجتماعيـة و سياسـية وإيديولوجية، أفضت إلى تصدعات في بنية المجتمع ،تلك النزاعات القائمة علـى أسـاس الفروقات القبلية و الطائفية، أو الانتماءات الحزبية المتنوعة أو الخلافات المذهبية.

وقد تؤدي تسوية هذه الخلافات والنزاعات إلى الخروج من دائرة الجمود الفكـري والعقائدي بواسطة إرساء تقاليد و مبادئ للحوار البناء ، لأن الحوار أصبح خيارا جماعيا ومطلبا جماهيريا يدل على نمو في درجات الوعي المحلي بضرورة التغيير الجوهري.

فتصبح لغة الحوار حاكمة بين فئات المجتمع والدولة في الفكـر و الممارسـة، إذ لا سبيل إلى ذلك سوى الحوار الذي يسعى إلى التخفيف من حدة العنف و التطرق و التخلف، ولن يتحقق ذلك إلا بناء على الثقة، لان انعدام الثقة يؤدى إلى انعـدام الأمـن الفـردي والاجتماعي والوطني، كما يؤدى إلى الاسـتهانة بالإمكانيـات الاقتصـادية و القـدرات البشرية، ولكن في المقابل تؤدي هذه الأسباب مجتمعة إلى ضرورة تحقيـق الاسـتقرار السياسي والتطوير الأمني والعمراني والتكنولوجي.

وبات الكل يبحث عن مصادر ثقة أخرى وفي الغالب خارجية، وهي مصادر ليست حريصة على مصالح دول مجلس التعاون الخليجي بل مصلحتها تكمن في الإبقـاء علـى الوضع القائم في هذه الدول لتبقى هذه الأخيرة دائما في حاجة إلى تلك المصادر الخارجية و تحت وطأتها متى احتاجت إليها.

وما يمكن أن يساعد في انجاح هذا الحوار هو أن يكون التركيز فيه على التطلعات و أهداف المستقبل، حيث يتوافر اتفاق كبير حولها من خلال تقويم وتفسير أحداث الماضي التي أدت إلى تعثر مسيرة التحول السياسي مستقبلا.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كما أن نجاح ذلك منوط بمدى قناعة القوى الديمقراطية ومتطلباتها، من تعددية سياسية واحترام الرأي الآخر وقبول التعايش في ظل الصراع السلمي الديمقراطي.

و من دون جو حقيقي من هذه الثقة والاعتراف المتبادل بحقيقة وجود حق الاستمرار والتعبير عن الرأي، يصبح الحوار مجرد هدف مرحلي يمكن أن تتخلى عنه الجماعات التي تتاح لها فرصة الوصول أو الاقتراب من السلطة.

و بفضل ذلك عرفت عملية التحول السياسي الديمقراطي محطات كثيرة في تاريخ الشعوب العربية كافة، فبدأت بالدخول إلى مرحلة الحداثة فالتحديث والتحول السياسي والاقتصادي وصولا إلى مرحلة التحول الديمقراطي.

وحتى ولو كانت أولويات التحول، في الخمسينيات والستينيات، تقتضي إعطاء قضايا التحرر والوحدة والعدالة والتنمية الأهمية القصوى، فما كان ينبغي أن يكون ذلك على حساب وضع هذه القضايا في معادلة صفرية مع الحريات وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية.

كان يمكن تأجيل التوسع في حقوق الإنسان، و ليس انتهاك الموجود والمحقق منها بالفعل، كما كان يمكن تأجيل التوسع في المشاركة السياسية، وليس تقليص الموجود منها بالفعل.

ولكن على العكس، فقد عرفت كل من الكويت والبحرين خاصة انتهاكا كبيرا لحقوق الإنسان أدت إلى التقليص من الحق في المشاركة السياسية، ووضع ذلك بدوره قيودا على النمو الطبيعي لتشكيلات المجتمع المدني و تنظيماته من ناحية، وترك الدولة مسيطرة من ناحية أخرى.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و في هذا الإطار، عملت هذه الدولة على التع
مواقفها وممارساتها تجاه الأهداف الكبرى والمطالب الشعبية، وحتى وإن تحققت الاستجابة الشعبية، فإن الشعب مقتدر وغير فعال بالمستوى المطلوب، و لكي يكون مقتدرا و مبدعا وفعالا، لا بد أن يكون منظما في أحزاب ونقابات وروابط وجمعيات و مؤسسات طوعية، أي أن يكون منظما في "مجتمع مدني" مستقل عن الدولة، و لكنه رديف لها ورقيب عليها وعلى سياساتها وممارستها.

و بما أن دائرة التحول قد تتسع إلى وحدات سياسية مجاورة، مثل ما حدث في الكويت و البحرين، فإن إطارها الإقليمي والمتمثل في مجلس التعاون الخليجي العربي قد يتأثر بموجة التحول السياسي و تأخذ به الدول الأعضاء الأخرى.

و حينما نتحدث عن التحول الديمقراطي كأحد المسارات الرئيسية التي تؤدي إلى توحيد الوطن العربي، فنحن لا نتحدث بالضرورة عن مستوى نضج هذا التحول أو اكتماله بالمعايير الغربية الليبرالية، وإنما نتحدث عن التزام وبداية عملية يصعب تدميرها، و نتحدث عن صيغة تجسر الفجوة بين الدولة والمجتمع المدني تدريجيا، وعن آليات لإدارة الصراع والتوفيق بين مصالح التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية بشكل سلمي ومقنن.

وفي هذا السياق تعتبر الأحزاب والتنظيمات السياسية والمهنية والنقابية الأعصاب الحساسة للرأي العام في إدارة هذا التحول الديمقراطي، مما يؤدي إلى الضغط على النخب الحاكمة، فتدفع بها إلى الاتجاه نحو التوحيد الخليجي والعربي.

كما سيلعب الشعب في ظل هذه الضغوطات دورا متعاظما في تحديد شروط هذا التوحيد وضبطه و حمايته بهدف تحقيق المزيد من الضغط في سبيل توسيع دائرة التحولات السياسية.

إن عملية التحول الديمقراطي شأنها في ذلك شان عملية توحيد الوطن العربي ككل، قد تؤدي بشكل تدريجي إلى تحقيق المزيد من الإنجازات، و الأهم من ذلك فقد تتمكن من تجسيد أهداف التحولات السياسية التي تسعى إلى التغيير و الاستمرار في التغيير.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المبحث الأول: أهداف التحولات السياسية 123
في الكويت و البحرين 125
المطلب الأول :تصحيح بنى النظم السياسية القائمة 126
ولا بد للدولة الحديثة 128

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

قائمة المراجع :

1-الكتب

1-1-الكتب باللغة العربية:

1- أحمد الشملان و آخرون، **الحركة الدستورية**، (البحرين: دار الوحدة الوطنية، 1997).

2-احمد المستيري وخالد الحسن،**التجارب الديمقراطية في الوطن العربي**،(بيروت:دار الحداثة،1981).

3-أيبش يوسف، **نصوص الفكر السياسي الإسلامي**، (بيروت: دار الطليعة، 1966).

4- الجابري محمد عابد، **العصبية و الدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**،(الدار البيضاء: دار النشر المغربية، 1982).

5- أسامة غزالي حرب ،**العنف و السياسة في الوطن العربي**، (عمان : منتدى الفكر العربي، 1987).

6-ابراهيم بدران،**حول التاريخ و التقدم في الوطن العربي**،(الاردن:دار الفارس للنشر و التوزيع،1991).

7- ابن خلدون عبد الرحمن، **المقدمة**،(بيروت: دار القلم،1981).

8- ابن خلدون عبد الرحمن، **مقدمة ابن خلدون**، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1993).

9-إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، (الكويت: منشورات الجامعة، 1984).

10-إكرام بدر الدين، **الديمقراطية الليبرالية و نماذجها التطبيقية**، (بيروت: دار الجوهرة للطباعة و النشر،1986) .

11-إكرام بدر الدين، **الديمقراطية في الدول النامية**،(القاهرة: دار الثقافة العربية،1991).

12-إلياس سحاب، "**الإعلام العربي: أزمة داخلية أولا**"، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1993).

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

13-برهان غليون، **نقد السياسة: الدولة والدين**، ، وللنشر، 1993).

14-برهان غليون،"**الديمقراطية العربية: جذور الأزمة وآفاق النمو** "،**حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 1994).

15- برهان غليون ، **ندوة أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، ط2،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987).

16-تمام أبوصافي، **المشاركة السياسية للمرأة البحرينية: ماذا يمنع النساء من دخول البرلمان و المجالس البلدية**، (المنامة: [د.ن]،2003).

17-ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، (لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية، 1997).

18-ثناء فؤاد عبد الله،**الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي:علاقات التفاعل والصراع**،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2001).

19-جمال أبو شنب، **الصفوة العسكرية و التنمية السياسية في دول العالم الثالث**، (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1988).

20- جين شارب [و آخرون]، **المقاومة المدنية في النضال السياسي**،(عمان: منتدى الفكر العربي، 1988).

21-حسن علي الابراهيم، **الكويت: دراسة سياسية**، (الكويت: مؤسسة دار العلوم،1979).

22-حسنين توفيق [وآخرون]، **المجتمع المدني في الوطن العربي و دوره في تحقيق الديمقراطية**: بحوث و مناقشات الندوة الفكرية، ط 2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).

23-حسين البحارنة، **دول الخليج العربية الحديثة**، (بيروت: دار مكتبة الحياة، 1973).

24- حسين موسى، **البحرين: النضال الوطني و الديمقراطي 1920-1981**، (بيروت: دار الحقيقية برس،1987).

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

25-حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر**، ط4، 1991).

26-حليم بركات، **المجتمع العربي في القرن العشرين:** بحث في تغير الأحوال والعلاقات، (بيروت: مركز دارسات الوحدة العربية،2000).

27-خالد الحسن،**إشكالية الديمقراطية والبديل الإسلامي في الوطن العربي**،(عمان:دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية،1988).

28-خلدون حسن النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصـــر: دراســـة بنائيـــة مقارنة**، ط2،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996).

29-راسم محمد الجمال، **الاتصال والإعلام في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991).

30-رشيد شقير،**التبدل الدولي والمشروع العربي**،(بيروت:مؤسسة الرؤى للطباعة والنشر والتوزيع،1996).

31- رغيد الصلح، **الانتقال إلى الديمقراطية، أعمال مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية:مداخل الانتقال إلى الديمقراطية**، اللقاء الثاني عشر، (أكسفورد: كلية سانت كاثرين بجامعة أكسفورد، 2002).

32-رفاعة رافع الطهطاوي، **الأعمال الكاملة لرفاعة رافع الطهطاوي**، تحقيق: محمد عمارة، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر 1973).

33- رياض نجيب الربيب، **الخليج العربي و رياح التغيير: دراسة في مستقبل القومية العربية و الوحدة و الديمقراطية**، (لندن: رياض الريس للكتب و النشر، 1987).

34-سامي ذبيان محمود،**شقاء الديمقراطية في الوطن العربي**،(بيروت:المؤسسة العربية للدراسات و النشر،1997).

35-سالم ابن حسبن،**معركة الخليج والمتغيرات الدولية**،(تونس:محمد علي للنشر،1991).

36- سعد الدين إبراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982).

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

37- سعد الدين إبراهيم، **مستقبل النظام العالمي و** ... العربي، 1989).

38-سعد الدين إبراهيم، **المجتمع و الدولة في الوطن العربي**، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996).

39-سعيد الشهابي، **البحرين 1929-1971:** قراءة في الوثائق البريطانية،(بيروت: دار الكنوز الأدبية، [د.ت]).

40-سمير محمد حسين، **الإعلام و الاتصال بالجماهير و الرأي العام**، (القاهرة: عالم الكتب، 1984).

41-شاكر مصطفى، **أزمة التطور الحضاري في الوطن العربي**، (الكويت: جامعة الكويت، جمعية الخريجين، 1975).

42-ضياء الدين زاهر، **كيف تفكر النخبة في تعليم المستقبل** ؟،(عمان: منتدى الفكر العربي، 1990).

43- طيبي بن علي، **العالم العربي و الألفية الثالثة**، (الجزائر : دار الغرب للنشر و التوزيع، 2002).

44-عادل الطبطبائي، **السلطة التشريعية في دول الخليج العربي**،(الكنوز:جامعة الكويت،1985).

45-عادل محمد المغني، **صور من الماضي**، (الكويت: مطابع القيس التجارية،1987).

46-عباس محمود العقاد، **عبقري الإصلاح و التعليم:** الأستاذ محمد عبده، تقديم ثروت عكاشة، (القاهرة: الإدارة العامة للثقافة و الإرشاد القومي، 1962).

47-عبد الباسط عبد المعطي، **الاعلام وتزييف الوعي**، (القاهرة: دار الثقافية الجديدة، 1979).

48-عبد الخالق عبد الله، **العلاقات الخليجية الأمريكية**، (الشارقة: مؤسسة دار الخليج،1999).

49-عبد الله العروي، **مفهوم الدولة** ،(الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1981).

50-عبد الله الأشعل، **تطور العلاقات الدولية لمجلس التعاون الخليجي في ضوء المتغيرات الإقليمية و العالمية**، (لندن: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، 1999).

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

51- عبد الله النفيسي، **أزمة الديمقراطية في الوطر** العربية، 1987).

52- عبد الله لؤلؤة وآمنة خليفة، **الأسرة الخليجية: معالم التغير وتوجهات المستقبل**، (دبي: دار الاتحاد للنشر والطبع، 1996).

53-عبد الرحمن الباكر، **من البحرين إلى المنفى،سانت هيلانة**،(بيروت:دار مكتبة الحياة،1960).

54-عبد الرحمن أسامة، **المثقفون و البحث عن مسار:دور المثقفون في أقطار الخليج العربية في التنمية**،(بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 1987).

55-عبد الرحمن منيف، **الديمقراطية أولا ... الديمقراطية دائما**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1992).

56-عبد الرضا علي الاسيري،**الكويت في السياسة الدولية المعاصرة**:إنجازات..اخفاقات..وتحديات،(الكويت:جامعة الكويت،1993).

57-عبد الفضيل، محمود، **النفط و المشكلات المعاصرة للتنمية العربية**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة ة الفنون و الآداب، 1979).

58-عبد الهادي خلف، **بناء الدولة في البحرين: المهمة غير منجزة**، ترجمة: عبد البني حسن العكري، مراجعة: نجوى خلف، ط 2، (بيروت: دار الكنوز الأدبية،2003).

59- عثمان عبد المالك، **نظام الحكم و أجهزته في الكويت**: مذكرات الطلبة، (الكويت: كلية الحقوق في جامعة الكويت، د.ت).

60- عزت علي عزت، **الصحافة في دول الخليج العربي**، (بغداد: مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي، 1983).

61-عزيز البنداري، "**المستقبل الصناعي للدول العربية حتى عام 2000**"، في: مشروع بحث التنمية (القاهرة: معهد التخطيط القومي، 1979).

62- على الدين هلال، و نيفين سعد، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2000).

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

63-على خليفة الكواري و آخرون، **المسألة الديمق**
دراسات الوحدة العربية، ماي 2000).

64-عواطف عبد الرحمن، **قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث**، سلسلة عالم المعرفة، 78، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، 1984).

65- غسان سلامة، **نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية**، سلسلة الثقافة القومية، ط 10، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987).

66-غسان سلامة،**ديمقراطية من دون ديمقراطيين:سياسات الانفتاح في العلم العربي الإسلامي**،ط1،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1995).

67- فاروق أبو زيد، **الأنظمة الصحفية في الوطن العربي**، (القاهرة: عالم الكتب، 1986).

68-فؤاد خوري، **القبيلة و الدولة في البحرين**، (بيروت: معهد الانماء العربي، 1980).

69- فيصل إبراهيم الزياني، **مجتمع البحرين و تأثير الهجرة الخارجية في التحولات البنية الاجتماعية**، (القاهرة: دار اللطائف،[ذ.ت]).

70-فيليب شميتروتيري لين كارل، **الديمقراطية.... وغيرها**، (القاهرة: مركز دراسات التنمية السياسية و الدولية، 1992).

71- لبيب الطاهر، **الثقافة و المثقف في الوطن العربي**، ط10، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992).

72- محمد الرميحي ،**البترول و التغير الاجتماعي في الخليج العربي**،(القاهرة:جامعة الدول العربية،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث و الدراسات العربية، 1975).

73-محمد الرميجي، **قضايا التغييرالسياسي والاجتماعي في البحرين 1920-1970**،(الكويت: منشورات مؤسسة الوحدة للنشر و التوزيع1976).

74-محمد السيد سليم، **آسيا و التحولات العالمية**، (القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية،1998).

75- محمد أمين الزغبي، "**التغيير الاجتماعي بين علم الاجتماع البورجوازي و علم الاجتماع الاشتراكي**، ط4، (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر التوزيع، 1991).

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

76- محمد جواد رضا، **التربية والتبدل الاجتماعي** المطبوعات، 1975).

77-محمد حافظ يعقوب،**العطب والدلالة في الثقافة والانسداد الديمقراطي**،(رام الله:مواطن،المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية،1997).

78- محمد رضا فودة، **تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد**، ط2، (بيروت : مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1997).

79- محمد عابد الجابري، **وجهة نظر: نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1992).

80-محمد مجدوب، **الوحدة و الديمقراطية في الوطن العربي**، (بيروت: منشورات عويدات، 1980).

81- محمد مجذوب، **الحريات العامة و حقوق الإنسان**، (بيروت: جروس برس، 1986).

82-محمد مجذوب، "**الديمقراطية في الدساتير العربية الراهنة**": الحرية والديمقراطية وعروبة مصر (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر 1993).

83-مصطفى المصمودي، **النظام الاعلامي الجديد**، سلسلة عالم المعرفة، 94 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، 1985).

84- نبيل عبد الفتاح، **عقل الأزمة**، (القاهرة: سينا للدراسات و النشر و التوزيع، 1993).

85- نصر محمد عارف، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة**، (الرياض: الدار العالمية للكتاب الإسلامي و المعهد العلمي للفكر الإسلامي، 1994).

86-يحيى الجمل، **النظام الدستوري في الكويت**: مقدمة في دراسة المبادئ الدستورية العامة، (الكويت: جامعة الكويت، كلية الحقوق، قسم القانون العام، 1970-1971).

87- يوسف الفلكي،**قضية البحرين بين الماضي والحاضر**،(البحرين:(د.ن)،1955).

88- يوسف قزماحوزي، **الدساتير في العالم العربي**، (بيروت: دار الحمراء، 1989).

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

1-2-الكتب المترجمة إلى اللغة العربية:

89-جون ديوي، **الحرية والثقافة**، ترجمة: أمين مرسى قنديل، (القاهرة: جامعة الدول العربية، الإدارة الثقافية و مكتبة الانجلو مصرية،1973).

90- خير الدين التونسي، **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**، تحقيق: معن زيادة، (بيروت: [د.ن]،1972).

91-صامويل هانتجتون،**النظام السياسي المجتمعات متغيرة**، ترجمة:سمية فلوعبود، ط1، (بيروت : دار الساقي، 1997).

92-عبد الله العروي، **تاريخ المغرب: محاولة في التركيب**، ترجمة:ذوقان قرقوط،(بيروت:المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1977).

93-غابريال ألموند، ج، بنغهام باول الإبن، **السياسة المقارنة : دراسات في النظم العالمية**، ترجمة : أحمد علي أحمد عناني، (مكتبة الوعي العربي، بدون تاريخ).

94-غوران هدبرو، **الإتصال والتغيير الاجتماعي في الدول النامية**، ترجمة: محمد ناجي الجوهر، (بغداد: [د، ن]، 1991).

95- فيليب خوري حتي، **تاريخ العرب**، تعريب: جبرائيل جبور وادوارد جرجي،ط 5، (بيروت :دار عندورة الطباعة و النشر و التوزيع،1974).

96- مامادو، ضيوف، **لبرلرة سياسية أم انتقال ديمقراطي**: منظورات افريقية، ترجمة : مصطفى مجدي الجمال، (القاهرة : مركز البحوث العربية 1998).

97- موريس ديفرجيه، **سوسيولوجيا السياسية: مبادئ أولى في علم السياسة**، ترجمة: هشام دياب، (دمشق: منشورات وزارة الثقافة و الإرشاد القومي 1980).

98- هشام شرابي، **النظام الأبوي و إشكالية تخلف المجتمع العربي**، نقله إلى العربية: محمود شريح، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992).

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

1-3-الكتب باللغة الأجنبية:

99- Abdelkader Zghal, « **le concept de société civile et la transition vers le multipartisme** », dans : changement politique au Maghreb sous la direction de Michel Camau, (Paris : Edition du **C.N.R.S**, 1991).

100-Abou Ahmed J**, the participation of Kuwait intellectuals in the development process 1961-1985,**(Dissertation: University of Essex, 1992).

101 - Al Eliraheem Hassan Ali**, Kuwait: a political study,** (Kuwait: Kuwait: University, 1975).

102- Alexis de Tocqueville, « **Democracy in America** », 2 Vols (New York : Vintage Books, 1945).

103- Al Habashi, M.O Aden, **l'évolution politique économique et sociale de l'Arabie du sud,** (Alger : SNED, 1966).

104- Alnaqueeb K,**the Gulf and Arab Peninsula: a different perspective,** (London: university press, 1990)

105-A. Richard and J. Waterbury Weber, M**, Economy and Society: an Outline of interpretive,** (New- York: Bed - minister press, 1968).

106- Ballandier Georges**, Le pouvoir sur scène,** (Paris : ed. Ball and, 1992)

107- Barbara Numberg**, Civil Service Reform and the word Bank**, Preworking Poper, WPS 42, (Washington, D.C : World Bank, 1990).

108- Beblaoui. H and Lucian. G, **Allocation us Production sates**: A theatrical Framework, (London: Groom Helm 1987).

109– Bertrand Badie et Jaques Gerslé, **Lexique de la sociologie politique ,**(Paris : Presses universitaires de France, [S.d]).

110-Bernard Grofman and Arend Liyphart, (eds), **Electoral laws and their political consequences,** (New York: Agathom, 1981)

111- B. Bertrand, **Sociologie politique,** (Paris : Presses universitaires de France, 1979). P 105.

112- Butterwerth**, Authority in Arabic Political Thought,** (London : Oxford studies in the economic History of the Middle East 1987).

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

l of democracy, (Oxford : University Press, 1979).

114-Charles Zorgbibe**, Géopolitique et histoire du Golf** : Que sais- je ?, (Paris : Presses universitaires de France, 1991).

115- Claude E.Welch (Jn), ed. **Political Modernization**: A Reader in Political change, (Belmont, CA: Wadsworth Pub, Co, 1967).

116-Clarke. J, Bowen-Jones, W.B. Fisher. H (eds), **Change and development in the middle East,** (London: university press, 1981).

117- Daniel Held, **Models of democracy** (Cambridge: Policy Press, 1989).

118-Daniel Lerner**, the Passing of traditional Society**: **Modernizing the Middle' East,** (New York : Free Press : 1958).

119- David L. Sills, ed, **International Encyclopedia of the Social Sciences,**19 vols, 10, (New York : Macmillan, Free Press, 1968-1991).

120- Dawisha, A**, Legitimating in an oil- Renter Economy: Kuwait as a case Study,** (Exeter: University of Exeter, 1988).

121- Fouad Ajami, **The Arab Predicament: Arab Political Thought and Pratice since 1967,** (Cambridge, Mass: Cambridge University Press, 1981).

122- F. Christopher Arterton and Harlen Hahn, **Political participation** ,(Washington, D.C: American Political Science Association, 1995).

123-Gabriel A. Almond and Sidney Verba, **the civic culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations,** (Boston: A little Brown, 1965).

124- Gunnar Myrdal**, Asian Drama: An Inquiry into the Roverty of nations**, 3 vols, (Nez York : Twentieth Century Fund, 1968).

125- Habermas, Jurgen**, legitimating crisis,** (London: Heinemann, 1976).

126- Harold Dwight Lasswell**, the Future of political science,** (New york: Atherton press, 1993).

127-Hassan Ali Al Ebraheem**, Kuwait and the Gulf**, (London: Center of contemporary Arab studies, Washington, S.D).

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

jra and Mircea Malitza**, No limits to learning**: **Bridging the human Gap,** (Oxford , New York ,Pergamon Press, 1979).

129- Jill Crystal, **"Oil and politics in the Gulf": Rulers and marchants in Kuwait and Qatar,** (New York: Cambridge university press, Cambridge Middle Fast Library, 1990).

130- John. A, **Human rights: the violence and the exile,** (London: Oxford, 1997).

131-Larry Diamond, Juan J.Linz, Seymour Martin Lipset, **Les pays en développement et l'expérience de la démocratie**, trad : Bridgitte Delorme, Bernard Vincent, (Philippines : Presse régionale du service center, 1993).

132- Lucian, W .Pye, **Politics, Personality and Nation Building**: Burma's Search for identity, (New, CT: Yale University Press, 1962).

133- Lucian, W .Pye and Sidney Verba, eds, **Political culture and political development,** (Princeton NJ : Princeton University Press, 1965).

134-Madeline, Grawir, Jean leca, **"traité de science politique: les régimes contemporains",** ed, Vol. 2, (Paris:P.U.P, 1985).

135- M. Mahdavi, **Studies in the Economic History of the Middle East**: **From the Rise of Islam,** (London: Oxford Studies 1970).

136-Mounira A. Fokhro, **« The Uprising in Bahrain: An Assessment »,** in: Laurence G. Potter and Gary Sick (dirs), "the Persian Gulf at Millennium : Essays in Politics, Ecnomy, security and religion, (New York : St Martin Press, 1997).

137-Moss helms, Christine, **the cohesion of Saudi Arabic evolution of political identity,** (Washington: Library congress, 1981).

138- Nadjmabadi ,**A Rutledge: the golf and arab peninsula: a different perspective,** (London: groom helm, 1987).

139- Owen and B.suteliffe (eds), **studies i the theory of imperialism,** (London: longman,1972).

140- Robert. Dahl, **Democracy an its critics,** (New Haven, CT :university press, 1980).

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ns of the Arab State System », (Beirut : Dar al-Fikr ,1987).

142- Samuel Huntington, **" Political modernization: America Vs Europe",** World Politics, vol. 18, (New haven: university press, 1966).

143- Samuel Huntington**, Political order in changing societies,** (New haven : CT : Yale University Press, 1968).

144- Samuel P. Huntington**, le choc des civilisations**, (Paris : Odile Jacol, 1997).

145-Samuel Huntington**, the clash of civilisation and the Remaking of word order**, (New York : Simon and Schuster, 1996).

146-S.B Cohen, « **The emergence of a new second order of powers in the international system »,** Nuclear proferation and the Nuclear countries, eds. Marwah and schulz, (Cambridge : Balligger 1986).

147- Velérie York and Louis, **European Interests and Gulf oil,** (London : Gower, 1986).

148- Welch (Jr), ed, **Political Modernization,** (Wadsworth: Pub Co, 1967).

149-Tun-Jen Cheng and Eun Mee Kim,**" Making Democracy: Generalizing the South Korean Gase"** in Edward Friedman (ed), **The Politics of Democratization Generalizing East Asian Experiences**, (Oxford: Westriew press, 1994).

2-المقالات باللغة العربية:

150-جميل،حقوق الإنسان في الوطن العربي: المعوقات و الممارسة،في: **ازمة الديمقراطية في الوطن العربي**، برهان غليون(محرر)،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1987).

151-حسن العلكيم، الإسلام و الديمقراطية متناقضان، في: **مشاركة الإسلاميين في السلطة**،غرام التميمي(محرر)، (لندن: مركز أبحاث الديمقراطية، جامعة ديسترنستر، 1993).

152- حمزة الحسن، أفاق التنمية السياسية في المملكة و دول الخليج العربي: مقاربات و مقارنات،في: **بناء الدولة في البحرين: المهمة غير المنجزة** ،في:عبد الهادي خلف (محرر)،

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ترجمة: عبد البني حسن العكري، مراجعة: نجو
الأدبية،2003).

153-عدنان السيد حسين،**البيئـــة الإقليميـــة والدوليـــة الضـــاغطة،في:النزاعـــات الأهليـــة العربية:العوامل الداخلية والخارجية**،محمد جابر الأنصاري(محرر)،(بيروت:مركز دراســات الوحدة العربية،1997).

154-فيصل شكري، الصحوة الإسلامية بين الواقع والطموح، في: **الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي**، إسماعيل صبري مقلد(محرر)، ط4، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1998).

155-كمال المنوفي، الثقافة السياسية و أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، في: **الثقافة و المثقف في الوطن العربي**، الطاهر لبيب (محرر)، ط10، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992).

156-محمد الرميحي، **تجربة المشاركة السياسية في الكويت 1962-1981،في : أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، برهان غليون(محرر)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1987).

157-هدسون، الدولة و المجتمع و الشرعية: دراسة عن المأمولات السياسية العربية في التسعينات،في:**ازمة الديمقراطية في الوطن العربي** ، برهان غليون(محرر)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1987).

158-يحيى الجمل، أنظمة الحكم في الوطن العربي في : **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**،برهان غليون(محرر)، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987).

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

3 -المجلات و الجرائد:

3-1-المجلات باللغة العربية:

159-أحمد ابراهيم سيد احمد،الخلافة البحرينية الجديدة بين الثابت و المتغير،في:مجلة السياسة الدولية،السنة35،العدد137،جويلية1999،ص..65

160- أحمد الأصفر اللحام، مكونات الواقع العربي الراهن و أزمة ممارسة الديمقراطية، في: **مجلة المستقبل العربي**، السنة 18، العدد 198، أوت 1995، ص.ص. 4-17.

161- أحمد شهاب، لا شيء يثير الإهتمام، في: **الوطن الكويتية**، عدد 30، مارس 2005، ص.ص. 9 - 10.

162- أحمد عبد العزيز شلبي، "نحو استراتيجية لتلبية الاحتياجات الأساسية للطفل: نظرات في مستقبل الوطن العربي"، في: **مجلة المستقبل العربي**، السنة 3، العدد 19، سبتمبر 1980، ص.ص. 61-72.

163- الحمادي محمد عبد الحميد، نظرة إلى مؤشرات التخلف في البلدان النامية و الوطن العربي، في: **مجلة كلية الإنسانيات و العلوم الاجتماعية**، قطر، العدد 21، 1998، ص.ص. 167-202.

164- العباس ظاهر، الموقف العربي و التغيرات الراهنة في البيئة الدولية، في: **مجلة شؤون عربية**، مصر، العدد 91، 1997، ص.ص. 117-133.

165- العمار منعم، في طبيعة استجابة النظام الإقليمي العربي لحقائق التغير الدولي الجديد، في: **مجلة شؤون عربية**، مصر، العدد 91، 1997، ص.ص. 59-80.

166- أنيس عبد العظيم، قراءة في سنوات الغليان: الكويت، في: **مجلة الوطن**، عدد 19-26، أفريل 1989 .

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

167-ابتسام سهيل الكتبي،التحولات السياسية في منـ
المستقبل العربي،السنة22،العدد257،جويلية2000،ص.ص.225-227.

168- إبراهيم حسين، اتجاهات الصحف عن يوم 24 أكتوبر 2002، في: **صحيفة الأيام**، 27 اكتو بر 2002،ص.ص. 7-9.

169-إبراهيم شحاتة، الإصلاح الإداري في البلدان العربية: ملاحظات عامة و حلول مقارنة، في: **مجلة المستقبل العربي**، العدد 182، السنة 16، أفريل 1994، ص..36

170-أسامة الغزالي حرب،رياح التغيير تهب على العالم العربي،في:**مجلة السياسة الدولية**،السنة42،العدد163،يناير2006،ص.ص.6-7.

171- إسماعيل صبري عبد الله، الديمقراطية و وسائل الاتصال و المشاركة الشعبية، في: **مجلة المستقبلات العربية البديلة حول الديمقراطية**، العدد 2، سبتمبر 1981، ص.ص. 24-25.

172- برهان غليون، منهج دراسة مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية، في:**مجلة المستقبل العربي**، السنة 19، العدد 213، نوفمبر 1996، ص..53

173-ثناء فؤاد عبد الله، خصوصية طرح الديمقراطية في الواقع العربي، في:**مجلة المستقبل العربي**، سنة17، العدد187، سبتمبر 1994.

174- جان ألكسان، دور الثقافة و المثقف في صياغة المشروع الحضاري العربي، في: **مجلة شؤون عربية**، مصر، العدد 77، مارس 1994، ص.ص. 247-259.

175-جي هيرميت،مقدمة:هـل هـو عصـر الديمقراطيـة،في:**المجلـة الدوليـة للعلـوم الاجتماعية**،العدد127،ماي1991.

176-حافظ الشيخ،الصراع في البحرين:سياسة القرية الشيعية والإقليم السني،ملاحظات حول75 سنة من ضعف الانسجام،في: مجلة قضايا دولية،اسلام آباد،15فبراير،ص.ص.4-5.

177- حريق ايليا، استراتيجية التحول السياسي و الاجتماعي في المجتمع العربي الحديث، في: **مجلة المستقبل العربي**، لبنان، العدد 81، السنة الثامنة، 1985، ص.ص. 4-21.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

178- حسن بن فهد الهويمل، "الأزمة ليست في ... **المعرفة**، المملكة العربية السعودية، العدد 82، 2002، ص.ص. 60-63.

179- حسين علوان البيجي، الديمقراطية و إشكالية التعاقب على السلطة،في:**مجلة المستقبل العربي**، السنة 21، العدد 236، أكتوبر 1998، ص.ص. 96-99.

180-حسنين توفيق ابراهيم،التطور الديمقراطي في الوطن العربي:قضايا واشكاليات،في:مجلة السياسة الدولية،السنة36،العدد142،اكتوبر2000،ص.ص.8-13.

181-حمدي عبد الرحمن حسن، العولمة وأثرها السياسية في النظام الإقليمي العربية، في: **مجلة المستقبل العربي**، السنة 23، عدد 285، أوت 2000، ص.ص.4- 9.

182-خدام زهور عدي،قضايا المرأة والتنمية، في: **مجلـــة المســـتقبل العربـــي**، الســـنة24، العدد275، يناير 2002، ص..137

183- خلدون حسن النقيب، "محنة الدستور في الوطن العربي: العلمانية و الأصولية و أزمة الحرية"، في:**مجلة المستقبل العربي**، العدد 184، السنة 17، جوان 1994، ص..34

184- رشيدات أحمد محمد، الديمقراطية و نظام الحكم في :**مجلة اليرموك**، الأردن، ع : 51، 1996.

185-رغيد كاظم و علي خليفة الكواري، مشروع لتعزيز المساعي الديمقراطية في البلدان العربية، في:**مجلة المستقبل العربي**، السنة 15، العدد 161، جويلية 1992.

186-سعود عياش، العرب و التحدي العلمي، في: **مجلة العربي الكويتية**، الكويت، العدد 376، مارس 990 ص.ص. 27-38.

187- سمير أمين، "الدولة و الاقتصاد و السياسة في الوطن العربي"، في:**مجلة المستقبل العربي**، السنة 15، العدد 164، أكتوبر 1992، ص. 20.

188- شبل بدران، السياسة التعليمة في البلدان الربيعية: دراسة حول إشكالية التوصيف الاجتماعي و علاقته بسياسة التعليم في البلدان الخليجية المنتجة للنفط،في: **مجلة المستقبل العربي**، السنة 16، العدد 175، سبتمبر 1993، ص.92.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

189-شملان يوسف العيسى،تاثير ازمة الخليج في **العربي**،السنة22،العدد254،افريل200،ص.ص.29-44.

190-ضياء الموسوي، القواسم المشتركة، للشعب البحريني، في: صحيفة **الوسط**، عدد 27 أكتوبر 2002.

191-طلال صالح ابراهيم بنان،التجربة النيابية الكويتية..مالها وماعليها،في:**مجلة السياسة الدولية**،السنة36،العدد142،اكتوبر2000،ص.ص.66-71.

192- عبد الإله بلقزيز، "الدولة و السلطة و الإيديولوجيا: نحو إعادة نظر مفهومية و سياسية"، في: **مجلة المستقبل العربي**، السنة 15، العدد 167، يناير 1993، ص.ص.61 – 67.

193- عبد الإله بلقزيز، "الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي": العوائق و الممكنات، **في: مجلة المستقبل العربي**، السنة 20، العدد 219، ماي 1997، ص.ص. 17-31.

194- عبد العزيز الدوري، الديمقراطية في فلسفة الحكم العربي،في:**مجلة المستقبل 1861 العربي**، السنة 2، العدد 9، سبتمبر 1979، ص.ص. 75-76.

195-عبد الله الأشعل، العلاقات الدولية في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي، في: **مجلة الخليج و دراسات الجزيرة العربية**، عدد 37، السنة العاشرة، 1984،ص.ص. 61-91.

196-عبد الله الخالق، « النفط و النظام الإقليمي الخليجي"، في: **مجلة المستقبل العربي**، السنة 16، العدد 181،مارس 1994، ص. ص.17-21 .

197- عبد الله خالد، حول تأسيس أول نقابة عمالية في الخليج، في:**مجلة الطريق**، العدد 6، 1979، ص.ص. 104-121.

198-عبد الله صالح احمد، الموجة الثالثة للديمقراطية،في **مجلة السياسة الدولية**،السنة29،العدد112،افريل1993،ص.ص.215-217.

199- عبد النبي العكري، الديمقراطية المعاقة في الخليج: مساهمات و مقالات أخرى، في: **الحوار المتمدن**، عدد 10 يناير 2000، ص.ص. 4-7.

200-عبد النور بن عنتر، إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي، في: **مجلة المستقبل العربي**، السنة 24، عدد 273،نوفمبر 2001 ، ص.ص. 6-16.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

201-عبد الهادي خلف، المشروع الإصلاحي في افريل2002،ص.ص. 10-15 .

202- عطا محمد صالح زهرة، النظام الإقليمي العربي و التحولات الدولية و الإقليمية الراهنة، في: **مجلة شؤون عربية**، مصر، العدد 77، مارس 1994، ص.ص. 109-121.

203-علاء سالم،اضطرا بات الشيعة في البحرين:أبعاد أزمة الدولة الوطنية في الخبرة العربية،في:**مجلة السياسة الدولية**،السنة32،العدد126،اكتوبر1996،ص.ص.147-151.

204- علي الكواري، "مفهوم الديمقراطية المعاصرة"، في: **مجلة المستقبل العربي**، السنة 15، العدد 168 فيفري 1999، ص.ص. 22-47 و السنة 16، العدد 173 جويلية 1993، ص.ص. 51-61.

205-علي خليفة الكواري، رؤية مستقبلية لتعزيز المساغي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في: **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، العدد 268، ماي 2001، ص.ص. 7-33.

206-علي خليفة الكواري، نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في: **مجلة المستقبل العربي**، السنة24، العدد267، ماي 2001، ص..18

207-عيسى حاجي محمد القيسي،"السكان والعمالة في الاقتصاد الكويتي:المشكلة والسياسات"،في:**مجلة دراسات الخليج و الجزيرة العربية**،السنة21،العدد82، صيف 1996،ص..122

208-عمر الحسن، البحرين...ومنطق التغيير،في:**مجلة السياسة الدولية**،السنة34،العدد131،يناير1997،ص.ص.103-108.

209-عمر الحسن،ثوابت العهد الجديد في البحرين بين النظرية والتطبيق،في:**مجلة السياسة الدولية**،السنة35،العدد،138،اكتوبر1999،ص.ص.73-76.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

210-عمر الحسن، الحكومة الكويتية تدعو البرلمان رغم التحالف المضاد بين الإسلاميين و القبليين، في: **مجلة ميدل إيست اونلاين**، الكويت، العدد 65، جانفي 2002، ص.ص. 1-7.

211- غاستيل رايموند، التحول الديمقراطي و التوازن المطلوب، في: **مجلة واشنطن**، العدد 245، 1991، ص.ص. 14-16.

212-غانم النجار، واقع و مستقبل الأوضاع السياسية في دول الخليج، في:**مجلة المستقبل العربي**، السنة 24، العدد268، جويلية 2001، ص.ص.93-96.

213-فلاح عبد الله المديرس،التجمعات السياسية الكويتية مرحلة ما بعد التحرير،في:**مجلة السياسة الدولية**،السنة29،العدد114،اكتوبر 1993،ص.ص.52-73.

214-فلاح عبد الله المديرس،الشيعة في المجتمع البحريني والاحتجاج السياسي،في:**مجلة السياسة الدولية**،السنة33،العدد130،123،اكتوبر 1997،ص.ص.21-22.

215-فؤاد إبراهيم، التحولات الاجتماعية في الخليج: دلالاتها السياسية و تحديات المستقبل، في:**مجلة قضايا الخليج**، عدد 2003، ص.ص.5-7.

216-فرح نادية رمسيس، التنمية و أزمة التحول السياسي، في:**مجلة المنار**، السنة الأولى، عدد 6 جوان 1985.

217- كريم المحروس، ذاتية الاستقرار المرجعي و موضوعية التحول السياسي المعاصر،في: **مجلة النبأ**، عدد افريل.2005

218-ليلى احمد القاضي،"العمالة الكويتية و دورها في التنمية الاقتصادية"،في:**المجلة العربية للعلوم الإنسانية**،السنة16،العدد63،صيف1998،ص.22.

219- محمد الرميحي، تجربة المشاركة السياسية في الكويت 1962-1981، لبنان، في: **مجلة المستقبل العربي**، عدد 64، السنة السابعة، 1984، ص.ص. 91-181.

220- محمد السيد سعيد، "إعادة تكوين النخب السياسية العربية"، **الأهرام**، عدد 25 يناير 1995،ص..10

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

221-محمد المداح الإدريسي، الوطن العربي بين **مجلة الوحدة**، المغرب، العدد 86، نوفمبر 1991، ص. 262.

222- محمد جواد رضا، الدولة و دورها الجديد في إعادة الهندسة الاجتماعية، في:**مجلة المستقبل العربي**، العدد 189، السنة 17، نوفمبر 1994، ص. 77.

223-محمد جابر الأنصاري، تاريخ الحركة الوطنية في الخليج العربي:البحرين والكويت فترة مابين الحربين1920-1940،في:**مجلة المؤرخ العربي**،العدد15 ،1975،ص..157

224-محمد حسين زيد الجمري، وحدة الجمعيات السياسية و التنسيق بينها يدعمان المشروع الإصلاحي، في: جريدة **الوسط البحرينية**، عدد 2005.

225-محمد سعد أبو عامود، "الإعلام العلابي و السياسية الخارجية العربية"، في: **مجلة المستقبل العربي**، السنة 16، العدد 182، أفريل 1994، ص. 98.

226- محمد سعدي، "صدام الحضارات"، في: **مجلة المستقبل العربي**، ص.ص. 167-169.

227-محمد عابد الجابري "المسألة الديمقراطية و الأوضاع الراهنة في الوطن العربي"، في: **مجلة المستقبل العربي** ،السنة 14، العدد 157، مارس 1992، ص. 11.

228- محمد غانم الرميحي:"حركة 1983 الإصلاحية في الكويت و البحرين ودبي"، في : **مجلة دراسات الخليج و الجزيرة العربية**، السنة 1، العدد 4، أكتوبر 1975.

229-مفيد الزيدي، مؤشرات التحول الديمقراطي في البحرين: من الإمارة إلى الملكية الدستورية، في: **مجلة المستقبل العربي**، السنة24، العدد270، أوت 2001، ص..16

230-ميثاء سالم الشامسي، المرأة الخليجية:واقعها و محدداته،في: **مجلة المستقبل العربي**،السنة24،العدد249،نوفمبر 2001،ص.ص.71-95.

231-ميثاء سالم الشامسي، معالم الأدوار المختلفة للمرأة الخليجية، في: **مجلة المستقبل العربي**، السنة 24، العدد273، نوفمبر 2001، ص.ص.86-88.

232-منيرة أحمد فخرو، انتفاضة شعب البحرين:الأسباب والدروس والاحتمالات، في: **مجلة القدس العربي**،عدد 20سبتمبر1995،ص..15

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

233-منيرة أحمد فخرو، موقع الحركات النسوية في والكويت والإمارات، في: **مجلة عالم الفكر**، السنة27، العدد3، مارس 1999، ص.ص.125-136.

234-منى مكرم عبيد، إشكالية تداول السلطة في العالم العربي:خبرة الماضي وآفاق المستقبل، في: **مجلة المنتدى**، عمان، السنة14، العدد165، جوان1999، ص.ص.5-6.

235-نبيل النواب، المرأة العربية والتنمية: نحو دور أوسع للتعليم التقني والمهني في دمج المرأة العاملة العربية في التنمية، في: **مجلة الفكر العربي**، السنة16، العدد1995،79، ص..129

236- نجاة عبد القادر الجاسم، التطور الاقتصادي و السياسي في الكويت ما بين الحربين 1914-1939، في:**مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، السنة1، العدد4، أكتوبر 1975 .

237-نجاح محمد علي، ديمقراطية الكويت تواجه اختبار الإصلاحات، في: **مجلة الحوار المتمدن**، الكويت، العدد1594، 27 جوان 2006،ص..15

238-نوة هـــم، " الديمقراطية و التحول الاجتماعي في إفريقيا"، في:**مجلة الإدارة الجزائرية**، عدد 2، مجموعة 9، 1999.

239-هدى بدران، البعد الاجتماعي والاقتصادي لدور المرأة في التنمية، في: **المجلة العربية للثقافة**، السنة16، العدد31، سبتمبر 1996، ص.131.

240- هيثم الكيلاني، هموم الأمن القومي العربي مع جواره، في: **مجلة شؤون عربية**، مصر، عدد 77، 1992، ص.ص. 19-46.

241-وطفة علي، "الثقافة و أزمة القيم في الوطن العربي، في:**مجلة المستقبل العربي**، السنة17، العدد192، فبراير1995، ص.ص. 25 -28.

242-وليد نويهض، إشكالية الدول العربية المعاصرة: الانفصال عن المجتمع، في: **مجلة الاجتهاد**، السنة 4، العدد 14، 1992، ص.ص.203-205.

243-يسرى مصطفى و عبد المجيد، ندوة التطورات العالمية و التحولات المجتمعية في الوطن العربي، في: **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، القاهرة، العدد 8، 1998، ص.ص. 124-134.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

244- يوسف البنخليل ،العمل السياسي الإسلامي في **التجديد العربي**، عدد 17 جانفي 2005، ص.ص. 1-5.

245- يوسف غلوم، تأثير الديوانيات على عملية المشاركة السياسية في الكويت، في: **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد 24، العدد 3، (الكويت: جامعة الكويت، 1996)، ص.ص. 9-27.

246-يوسف محمد عبيدان،أجهزة الحكم الخلبجية في ظل الحماية البريطانية،في:**مجلة السياسة الدولية**،السنة30،العدد115،يناير1994،ص.ص.55-56.

3-2المجلات و الجرائد باللغة الاجنبية:

247- Ayubi Nazih,"from state socialism to controlled commercialism: the emergence of Egypt's open door policy,"in: **journal of common wealth and comparative politics,** vol. 20, No.3, 1982.

248-David Hhrst, Percée Démocratique à Bahrain, in :**Le Monde Diplomatique**, n 25 mai 2001.

249- Fatiha Dazi Heni, « Vers un modèle rénové de la monarchie arabe du Golf persique ?», Etude de cas à Bahraïn, in: **Maghreb-Machreke**, n 173, juil, sept 2000, p.p. 52-53.

250-H.M.Noah , « Democratie et transformation sociale en Afrique », in : **IDARA**, vol. 9 n. 02 mai 1999, p.80.

251- Itiay F.Harik , «The Ethnic Revolution and political Integration In the Middle East»,In**: International Journal of Middle East Studies**, Vol .3 , no.3,(July 1972) ,p .p. 303-323.

252-Jaques Mariel N Louan Ken, « L'Afrique devant l'idée de démocratie », in : **R.I.S.S,** no. 128, mai 1991, p.p.402-404.

253-Juan Ling, "The Perils of presidentialisim",in: **Journal of Democracy**, Winter, 1990.

254-Karl .Deutsch, « Social Mobilization and political developpement »,in: **American Political Science Review**, vol 55, n 03 septembre 1961, p.p. 490-495.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

du compromis des élites au bahraïn », in : [illegible] 2003, p.p. 59-76.

256- Larbi Sadiki, al Nidam: an arab vew of the new? (dis) order,in: **arab studies quarterly**, vol. 17, n.3, 1995.

257-Manfred Halpan, « Toward Further Modernization of the study of New Nations »,in: **Word Polotics**, Vol.17, n. 01, October 1964,p.173.

258-Samuel P.Huntington, "Political Modernization: America vs.Europe", in : **Word Politics**, vol.18, no.3, April 1966, p.p. 250-270.

259-Samuel Huntington, « the change to change**,** Modernization, development, and politics»,in: **comparative politics,** 1971, p.322.

260- Samuel Huntington, "Will more contries become democratic"?,in: **Political Science Quarterly**, Vol. 99, No.2, 1984, p.p. 217-118.

261- Samuel P. Huntington, «the clash of civilizations ? », in : **Foreign affairs**, vol 72, no.3, 1993, p.p. 22-43.

4-التقـاريـر:

262- الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي، المواد 8-9-10-14-15-16-19، **التقرير الخاص بالاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي**، (الكويت: مكتبة مجلس التعاون الخليجي، 2001).

263- المادة الرابعة من الدستور الكويتي، في: **المرأة الكويتية**، عدد **14 يناير 2000**

264- المادة السادسة من الدستور الكويتي، في **المرأة الكويتية**، عدد 14 يناير 2000.

265- المادة الخمسون من الدستور لكويتي في: **المرأة الكويتية**، عدد 21 فبراير 2003.

266- اللجنة الوطنية لإعداد ميثاق العمل الوطني، **ميثاق العمل الوطني**، (المنامة:مكتب اللجنة الوطنية،2001).

267-منظمة العفو الدولية، **التقرير السنوي للخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان و الديمقراطية في العالم**، (دبي: مركز حقوق الإنسان في البحرين، 2002-2004).

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

268- اللجنة الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان في ال**لحقوق الإنسان في الخليج و الجزيرة العربية** ،(لندن: اللجنة الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان في الخليج و الجزيرة العربية، 1993).

269-جامعة الدول العربية،**التقرير العربي الموحد لمتابعة الانجازات التي تم تحقيقها في الدول العربية لتنفيذ مقررات المؤتمر العالمي الرابع للمرأة**،(القاهرة: الجامعة، الأمانة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية، إدارة شؤون المرأة والأسرة،2000)، ص.ص.112-113.

253- مجلس وزراء العمل و الشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية، **التقرير السنوي لدراسة أزمة الخليج: البعد الآخر، الآثار و التداعيات الاجتماعية**، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، ط20، (المنامة:المكتب التنفيذي،1992)، ص..21.

254- مؤتمر القمة الخليجي، **تقرير وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي المقدم إلى مؤتمر القمة الخليجي الثالث عشر**، (أبو ظبي: **المكتب التنفيذي**، 1992).

255-أعمال ندوة:"**الأمن العربي: التحديات الراهنة..والتطلعات المستقبلية**" من9 الى11 يناير1996،(باريس: مركز الدراسات العربي-الأوروبي،1996).

256-ندوة المستقبل العربي، المرأة الخليجية.. الى أين، **التقرير السنوي للخريجين**، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).

257-عمرو الشوبكي، محمد الدجاني، العمليات السياسية في إطار مؤسسات النظام السياسي، في: **التقرير الاستراتيجي 2002-2003**، (القاهرة:مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، 2003).

5-مواقع الانترنيت:

258-محمد الحسين زيد الجمري، **البحرين بعيون بحرينية:** بعد الإصلاحات السياسية و مقاطعة الجمعيات السياسية للانتخابات وانتخاب مجلس الشورى و النواب و التشكيلية الوزارية الجديدة، في: Alamrizaid44@yahoo..com

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

259-محمد عبيد غباش، الدول الخليجية: سلطة أكثر منتدى التنمية، 2004، في:

www.montadait.org/golf/societé/systeme

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المــلاحـــــق:

الملحق ر قم (1): دور أفراد العائلة الحاكمة في السلطة السياسية

هيئة مجلس الوزراء الحالية ــ فبراير1999

	المركز	الخلفية	الاسم	القرابه
1	الامير	الخليفة	عيسى	
2	رئيس الوزراء	الخليفة	خليفة	اخ الامير
3	ولي العهد	الخليفة	حمد	ابن الامير
4	رئيس الحرس الوطني	الخليفة	راشد	ابن الامير
5	رئيس شؤون الديوان	الخليفة	علي	ابن الامير

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

	الاميري			
6	وزير الدفاع	الخليفة	خليفة بن احمد	ابن عم الامير
7	وزير الخارجية	الخليفة	محمد بن مبارك	ابن عم الامير
8	وزير الداخلية	الخليفة	محمد بن خليفة	ابن عم الامير
9	وزير العدل	الخليفة	عبدالله بن خالد	ابن عم الامير
10	وزير الاسكان	الخليفة	خالد بن عبدالله	ابن وزير العدل
11	**وزير المواصلات**	**الخليفة**	**علي بن خليفة**	**ابن رئيس الوزراء**

.../...

12	وزير النفط	الخليفة	عيسى بن علي	ابن عم الامير

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

	والصناعة			
13	وزير التعليم	قبلي — سني	عبدالعزيز ز الفاضل	ضابط جيش
14	وزير الاعلام	سني — هوله	محمد المطوع	ابن عم وزيري المالية والكهرباء
15	وزير المالية	سني — هوله	ابراهيم عبدالكريم	ابن عم وزيري الاعلام والكهرباء
16	وزير الكهرباء	سني — هوله	عبدالله جمعه	ابن عم وزيري المالية والاعلام
17	وزير التجارة	شيعي حضري	علي صالح الصالح	
18	وزير الصحة	شيعي حضري	فيصل الموسوي	ابن عم وزير الزراعة
1	وزير	شيعي	عبدالنبي	

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

9	العمل	حضري	
20	وزير الاشغال والزراعة	شيعي حضري	ماجد الجشي	ابن عم وزير الصحة
21	وزير الدولة	شيعي حضري	جواد العريض	

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ملحـــــــــق رقم (2):

المذكرة النخبوية التي رفعت إلى الأميرلسنة 1992

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين وفقه الله لما يحبه ويرضاه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد، لقد صدقتم يا صاحب السمو وأصدرتم في لحظة تاريخية دستور دولة البحرين بتاريخ 1392/11/12هـ الموافق 1972/12/6م. بعد أن ناقشه وأقره المجلس التأسيسي الذي دعوتم إلى تكوينه بالمرسوم بقانون رقم 1972/12 بتاريخ 5/9/ 1392هـ الموافق 1972/12/6م. في الوقت الذي تستعيدون فيه ماضي البحرين في رحاب العروبة و الإسلام، وتتطلعون بإيمان وعزم إلى مستقبل قائم على الشورى والعدل، حافل بالمشاركة في مسئوليات الحكم والإدارة، كافل للحرية والمساواة، وموطد للإخاء والتضامن الاجتماعي، كما جاء في مقدمة الدستور، فرسخ هذا الدستور أسس المشاركة الشعبية في الحقوق والواجبات العامة على نهج قويم من أحكام وأصول الشورى المستمدة من ديننا الإسلامي الحنيف، ومن مبادئ العدل والحرية والمساواة التي كانت دوماً مبادئ راسخة في الحضارة الإسلامية والإنسانية.

وما كان ذلك الأمر إلا تغييراً رائداً سعى إليه سموكم لإرساء نظام حديث يحكم دولة البحرين، وإنجازاً حضارياً سيذكره التاريخ لسموكم.

وإذا كان حل المجلس الوطني يوم 26 /8/ 1975م بالمرسوم الأميري رقم 1975/4 بموجب

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الصلاحية التي تمنحها المادة 65 لسموكم فان المادة نفسها في ميعاد لا يتجاوز شهرين من تاريخ الحل والا استرد المجلس المنحل كامل صلاحياته الدستورية، علماً بأن المادة 108 من الدستور قد قررت عدم جواز تعطيل أي حكم من أحكامه إلا أثناء قيام الأحكام العرفية في الحدود التي يبينها القانون، ولم يكن حل المجلس في حالة قيام هذه الأحكام.

وبناء على ما ذكر وبناء على المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية خلال السنوات الماضية وما تتجه إليه الإرادة الدولية لخلق نظام عالمي جديد، فإن الأمر يستدعي ــ إن لم يتم الأخذ بالمادة رقم 65 من الدستور ــ الدعوة إلى انتخاب مجلس وطني جديد يعتمد على الإنتخاب الحر المباشر حسب ما يقرره الدستور من أجل ممارسة الدولة نظامها الديمقراطي، الذي نصت عليه المادة (1) فقرة(د) القاضية بأن: " الحكم في البحرين ديمقراطي، السيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعاً، وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين في الدستور". ومن أجل إرساء الثقة والإحترام المتبادل بين الدولة والمواطنين، وحرصاً على تضافر جهود جميع أفراد هذا الشعب حكاماً ومحكومين في تقدم وازدهار هذا البلد، ومن أجل إطلاق طاقات كل مواطن للمشاركة في عملية البناء والتنمية الاجتماعية والاقتصادية طبقاً لنص المادة (1) فقرة (هــ) من الدستور والتي تنص على أن: "للمواطنين حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية، بدءاً بحق الانتخاب، وذلك وفقاً لهذا الدستور وللشروط والأوضاع التي يبينها القانون".

إننا الموقعين أدناه نرفع الى سموكم هذا الخطاب انطلاقاً من مسئوليتنا كمسلمين ومواطنين، ومن حقوقنا المشروعة كمحكومين واستناداً إلى نص المادة (29) من الدستور التي تقضي بأن : " لكل فرد أن يخاطب السلطات العامة كتابة وبتوقيعه." وباعتبار سموكم رأس الدولة وطبقاً لنص المادة (23) فقرة

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

(أ) من الدستور مطالبين سموكم بإصدار الأمر لإجراء الانـ

تنظيم له في الفصل الثاني من الباب الرابع من الدستور.

إن المجلس الوطني كمجلس تشريعي لا يتعارض مع ما ذكر مؤخراً عن عزم الحكومة لإنشاء مجلس استشاري لتوسيع دائرة استشاراتها فيما تريد القيام به. ولا يحل المجلس الاستشاري محل المجلس الوطني كسلطة تشريعية دستورية.

نتمنى ان تجد هذه الرغبة الشعبية استجابة من سموكم، لما فيه خير الجميع.

وتقبلوا فائق شكرنا وتقديرنا

الموقعون:

الشيخ عبد الامير الجمري: عضو المجلس الوطني // المحامي حميد صنقور

الأستاذ عبد الوهاب حسين // الدكتور عبد اللطيف المحمود،

الأستاذ محمد جابر الصباح، عضو المجلس الوطني // الشيخ عيسى الجودر

قدمت إلى الأمير بتاريخ 15 نوفمبر 1992

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مـلحـــــــق رقم(3):

العريضة الشعبية لعام 1994

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة الفاضل/ صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين حفظه الله

ورعاه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد:

لقد كانت خطوتكم التاريخية الموفقة في ارساء دعائم دولة البحرين الحديثة بعد الاستقلال بمصادقتكم على الدستور في 6 ديسمبر 1973 وإجراء الانتخابات التشريعية علامة بارزة في تاريخ دولة البحرين الحديث وتاريخ المنطقة تؤكد أيمانكم بأهمية المشاركة الشعبية على أساس من الشورى والعدل، لمواجهة متطلبات مستقبل التطور الحضاري لدولتنا الحديثة وتوطيد مؤسساتها بعزم وثقة لا حدود لهما بأبنائها وبأهليتهم لتحمل مسؤولياتهم في تنمية البلاد وتوطيد الأمن والاستقرار فيها على أساس من الإخاء والتضامن والتكافل الاجتماعي.

وإذا كان وطننا قد عانى الكثير بعد حل المجلس الوطني منذ يوم 1975/8/26 وحتى يومنا هذا وتراكمت من جراء ذلك العديد من الرواسب نتيجة تعطيل المسيرة الديمقراطية الرائدة التي اقتحمتموها بافتتاحكم أول فصل تشريعي للمجلس الوطني المنتخب، وكان شعبكم حريصاً على توفير فرص التفكير المتروي لسموكم الكريم من التجربة التي مرت بها دولة البحرين ونتائجها بعد افتتاح المجلس الوطني وبعد حله بموجب المرسوم الأميري رقم 1975/4، فإن أملنا كان كبيراً في فتح باب التحاور مع

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

سموكم الكريم حول مستقبل هذا الوطن، عندما تقدمت نخ

لسموكم في 1992/11/15 والتي لخصت مطالبها في عودة المجلس الوطني وفقاً للدستور.

وكما تعلمون سموكم، فإن مجلس الشورى الذي ارتأيتم بإرادة أميرية لا يسد الفراغ الدستوري الموجود بسبب تعطل أهم مؤسسة تشريعية عن العمل.

والحقيقة التي تظهر أمامنا كمواطنين ومسلمين هي أننا سنكون مقصرين في تحملنا المسؤولية مالم نصارحكم ونصارح فيكم القيادة الحكيمة المؤمنة بما نلمسه من أوضاع غير سوية يمر بها بلدنا في ظروف من المتغيرات الدولية والإقليمية في ظل تعطيل المؤسسة الدستورية، والتي لو انتهي عطلها لكانت خير معين على إيقاف التراكمات السلبية التي تكاد تسد مجرى حياتنا كمواطنين نعيش معاناة متعددة الأوجه في محدودية فرص العمل وتضخم البطالة وغلاء المعيشة وتضرر القطاع التجاري ومشاكل الجنسية والتجنس ومنع العديد من أبنائنا من العودة إلى وطنهم، يرافق كل ذلك القوانين التي صدرت منذ غياب السلطة التشريعية التي تحد من حرية المواطنين وتتناقض مع الدستور، وما رافقها من انعدام حرية التعبير وخضوع الصحافة للسلطة التنفيذية خضوعاً مباشراً إلى جانب الإعلام الموجه من قبلها. وهذه الأمور مجتمعة يا صاحب السمو الكريم هي التي تستحثنا كمواطنين إلى المطالبة بعودة المجلس الوطني للعمل مع النظر في إشراك المرأة في العملية الديمقراطية، وذلك بإجراء انتخابات حرة أن ارتأيتم عدم دعوة المجلس الوطني الى الانعقاد وطبقاً للمادة 65 من الدستور التي نصها:

(للأمير أن يحل المجلس الوطني بمرسوم يبين فيه أسباب الحل، ولا يجوز حل المجلس لذات الأسباب مرة أخرى. وإذا حل المجلس وجب إجراء الانتخابات للمجلس الجديد في ميعاد لا يتجاوز شهرين من تاريخ الحل.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فان لم تجر الانتخابات خلال تلك الفترة يسترد المجلس

فوراً كأن الحل لم يكن. ويستمر في أعماله إلى أن ينتجب المجلس الجديد).

وإننا على أمل وثقة في رؤيتكم لعدالة مطالب هذه العريضة التي قصدنا منها الحث على استكمال هيكل دولتنا الفتية. وتقديم العون لقيادتكم الحكيمة على أساس العدل والشورى والإيمان بما ارساه ديننا الإسلامي الحنيف من دعائم متينة اعتمدتها حكمتكم السامية في دستور وطننا الغالي.

أدامكم الله وأدام لكم موفور الصحة والعزيمة. ووفقنا الله وإياكم لما فيه خير وعزة وطننا.

الموقعون:

الدكتور عبد اللطيف المحمود//الشيخ عبد الامير الجمري: عضو المجلس الوطني ورجل دين // الاستاذ محمد جابر الصباح، عضو المجلس الوطني // الشيخ عيسى الجودر // المحامي احمد عيسى الشملان // الاستاذ عبد الوهاب حسين، مشرف اجتماعي// علي قاسم ربيعة، مدير عام وعضو المجلس الوطني // المهندس هشام عبدالملك الشهابي // د. عبدالعزيز حسن ابل، مدير شؤون ادارية // ابراهيم السيد علي كمال الدين ،مسؤول تسويق // د. منيرة أحمد فخرو ، استاذة جامعة // المهندس سعيد عبد الله العسبول // الصحفي عبدالله محمد صالح العباسي // عبد الله محمد راشد ، موظف.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مـــلحـــــق رقم(4):

العريضة النسائية

حضرة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة الموقر

أمير دولة البحرين

تحية من نساء البحرين

انطلاقاً من ثقتنا الراسخة بسعة صدر سموكم، ومن إيماننا العميق بأهمية إيصال آرائنا إليكم عن طريق الحوار الديمقراطي الذي أكدتم تمسككم به مرات عديدة، يشرفنا أن نتقدم إلى سموكم بهذا الخطاب للتعبير عن بالغ قلنا تجاه الأوضاع التي يمر بها وطننا الحبيب البحرين.

لقد هالنا كمواطنات بحرينيات التصاعد الأخير للأحداث واستخدام العنف بدلاً من لغة الحوار لمواجهة الحدث وحل الخلاف بحيث لم نعد قادرات على تجاهل ما يدور حولنا يومياً خاصة مع إدراكنا بأن استمرار العنف لا يعني حلاً للقضية وإنما يفاقمها. إن استمرار العنف وانتشاره سوف يطال الجميع آجلاً أو عاجلاً. إن تجارب الشعوب قد اثبتت أن دائرة العنف هي حلقة مفرغة لا نهاية لها، تولد الضغينة وتعمق الكراهية وتكرس العنف. وفي نهاية الأمر سنكون جميعاً خاسرين وسيثخن بلدنا بجراح لن تندمل لفترة طويلة.

إننا إذ نؤكد قناعتنا التامة بأن التخريب والتدمير للمنشآت العامة أمر غير مقبول إطلاقاً، إلا أننا نتفهم كذلك أنه قد يكون تعبيراً عن غياب قنوات الحوار وانعكاساً لعمق وحجم التراكمات الهائلة من المعاناة ومن تدنى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لدى شريحة واسعة من أبناء البحرين خصوصاً العاطلين منهم. هذه الأوضاع التي باتت تتطلب حلولاً عاجلة لمواجهة التطورات الراهنة.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لقد هالنا كذلك بوصفنا مواطنات وأمهات ممارسات قو

القرى، تلك الممارسات التي تراوحت بين الإهانات والضرب المبرح للشباب والنساء والأطفال إلى قتل العزل بالرصاص بما فيهم طلبة المدارس والجامعات.

إننا مع تأكيدنا القاطع على رفض أعمال التخريب إلا أننا لا نراها مبرراً كافياً لاستخدام الرصاص من قبل قوات الأمن، خصوصاً مع الأطفال والمواطنين العزل. إننا على ثقة بأن حكومة البحرين الموقرة لن تعدم وسائل الحوار والتعامل مع المتظاهرين كي تلجأ للتفاهم معهم بالرصاص خاصة أن جملة ما نسب للمتظاهرين ارتكابه من أعمال تخريب لا تصل عقوبته القانونية حد القتل.

إننا نؤمن ياصاحب السمو بأنه لن يغيب عن حكمتكم بأن المضي في التعامل مع التطورات يتطلب كسر دائرة العنف، ولن يستطيع ذلك إلا الطرف الأقوى بحكمته وعقلانيته وليس بسلاحه. وإننا على ثقة تامة بقدرتكم على إخراج بلادنا من هذه المحنة العصيبة للحفاظ على الوحدة الوطنية.

بناء على ذلك فإننا نتقدم الى سموكم بهذا الخطاب راجين تدخل سموكم شخصياً لكسر دائرة العنف وفتح باب الحوار للنظر في كيفية معالجة الوضع بحكمتكم المعهودة والتي يجب أن تتحقق عبر الوسائل التالية:

1 ــ وقف استخدام الرصاص لتفريق المتظاهرين ووقف عمليات المداهمات غير القانونية والاعتقالات الجماعية.

2 ــ التعامل مع الموقوفين وفقاً لأحكام القانون بكل ما يتضمنه من ضمانات للمتهمين طوال فترتي التحقيق والمحاكمة مع سرعة تقديم المتهمين للمحاكمة وإطلاق سراح بقية المعتقلين فوراً وإرجاع المبعدين.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

3 ــ توفير فرص العمل لكل المواطنين وتحقيق الحد لتزايد العمالة الأجنبية.

4 ــ فتح باب الحوار الوطني بهدف الوصول الى الحل المناسب.

5 ــ تفعيل دستور دولة البحرين والدعوة لانتخابات المجلس الوطني وإتاحة المجال للحريات العامة وحرية التعبير.

6 ــ مشاركة المرأة البحرينية في صنع القرار السياسي والاستفادة من طاقاتها الخلاقة في جميع المجالات لخدمة وطننا البحرين.

وكلنا أمل بأن سموكم بروحكم الأبوية المعهودة وبحكمتكم البالغة مدركون حساسية الموقف وقادرون على اتخاذ القرار الصحيح والكفيل بوضع حد لإراقة الدماء وإنقاذ الأمة من هذا المنعطف الخطير في تاريخ بلدنا العزيز.

هذا وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام لسموكم الكريم

الموقعون:

عزيزة البسام ــ معدة برنامج في اذاعة البحرين//د. خولة محمد مطر صحفية //د. منيرة احمد فخرو استاذة جامعة // عائشة خليفة مطر ــ مديرة الصناعات الحرفية الحديثة // د. فضيلة طاهر المحروس ــ طبيبة أطفال // جليلة السيد أحمد ــ محامية // وداد محمد المسقطي ــ موظفة// فوزية السندي ــ موظفة // د. سبيكة محمد النجار ــ موظفة// سوسن ابراهيم الخياط ــ موظفة // حصة الخميري ــ رئيسة التعليم المستمر // مريم عبدالله فخرو ــ موظفة // خديجة علي مسعود ــ موظفة

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

// شيخة مبارك حمد ــ موظفة // نادية المسقطي ــ محاس

// ليلى علي ــ موظفة // منى عباس منصور ــ موظفة .

(إضافة الى 300 امرأة أخرى).

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مـلـحــق رقم (5):

مبيعات وشحنات الأسلحة الأميركية للبحرين بالآف دولار

FMS مبيعات البنتاغون الخارجية

DCS مبيعات المصانع الأميركية

	FMS	DCS	الإجمالي
1987	161.498	2.975	164473
1988	32	3065	3097
1989	26227	4862	31089
1990	251082	2536	253618
1991	60098	677	60775
1992	106307	817	107124
1993	69454	85	69539
1994	70769	729	71498
1995	39793	453	40246
1996	40899	573	41472
المجموع	826159	6772	842931

المصــدر: مبيعات السلاح الخارجية، 1996، وزارة الدفاع الأمريكية.

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.
Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

التحولات السياسية في الكوي

(دراسة مقارنة)

مقدمـــة	01
تمهيـــد	11
الفصل الأول: آليـــات التحولات السياسية في الكويت والبحرين	26
المبحث الأول: الخلفية السياسية للكويت والبحرين	28
المطلب الأول:الظروف الإقليمية و العالمية للتحولات السياسي	29
المطلب الثاني: طبيعة نظام الحكم في كل دولة	32
المبحث الثاني: مراحل التحولات السياسية في الكويت و البحرين	37
المطلب الأول: مرحلة ما قبل الاستقلال	38
المطلب الثاني: مرحلة ما بعد الاستقلال	51
المبحث الثالث: وسائل التحولات السياسية في الكويت و البحرين	59
المطلب الأول: المشاركة السياسية	61
المطلب الثاني: المجتمع المدني	65
الفصل الثاني:عوائق التحولات السياسية في الكويت و البحرين	72
المبحث الأول:تأثير الموروث الاجتماعي في التحولات السياسية في الكويت و البحرين	74
المطلب الأول:مستويات الوعي الاجتماعي وأشكال الفعل السياسي	75
المطلب الثاني:تأثير التوجه الديني في عملية التحول السياسي	77
المطلب الثالث:أزمة حقوق الإنسان	82

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المبحث الثاني: أزمة سلطة النخب الحاكمة في الك
المطلب الأول: مصادر الشرعية التقليدية 87
المطلب الثاني: الشرعية الوطنية 97
المبحث الثالث: غياب آليات لصناعة الشرعية الدستورية في الكويت و البحرين 107
المطلب الأول: أزمة الوضع الدستوري 108
المطلب الثاني: أزمة التداول على السلطة 11
المطلب الثالث: واقع المعارضة السياسية 114

الفصل الثالث:آفاق التحولات السياسية في الكويت و البحرين 123
المبحث الأول:أهداف التحولات السياسية في الكويت والبحرين 125
المطلب الأول:تصحيح بنى النظم السياسية القائمة 126
المطلب الثاني:إعادة صياغة مصادر شرعية السلطة 132
المبحث الثاني:انعكاسات التحولات السياسية في الكويت والبحرين 136
المطلب الأول:أثر التحولات السياسية على الحياة الاقتصادية 137
المطلب الثاني:أثر التحولات السياسية على التعليم ووسائل الإعلام و الاتصال 142
المبحث الثالث:تقييم تجربة التحولات السياسية في الكويت والبحرين 158
المطلب الأول:ايجابيات التحولات السياسية 160
المطلب الثاني:سلبيات التحولات السياسية 176

خاتمة 196
الملاحق 202
المراجع 218